

W V A

OK 200

پارزید شد
۱۳۸۲

۵۳۲۵

۱۸۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب عین الاصول

مؤلف آیت الله محمد تقی الزرقانی

شماره ثبت کتاب

موضوع

شماره قفسه ۵۵۴۸

۴۲۵۰۹

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۵۴۸

پارزید شد
۱۳۸۲

۵۳۲۵

۱۸۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب عین الاصول

مؤلف آیت الله محمد تقی الزرقانی

شماره ثبت کتاب

موضوع

شماره قفسه ۵۵۴۸

۴۲۵۰۹

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۵۴۸



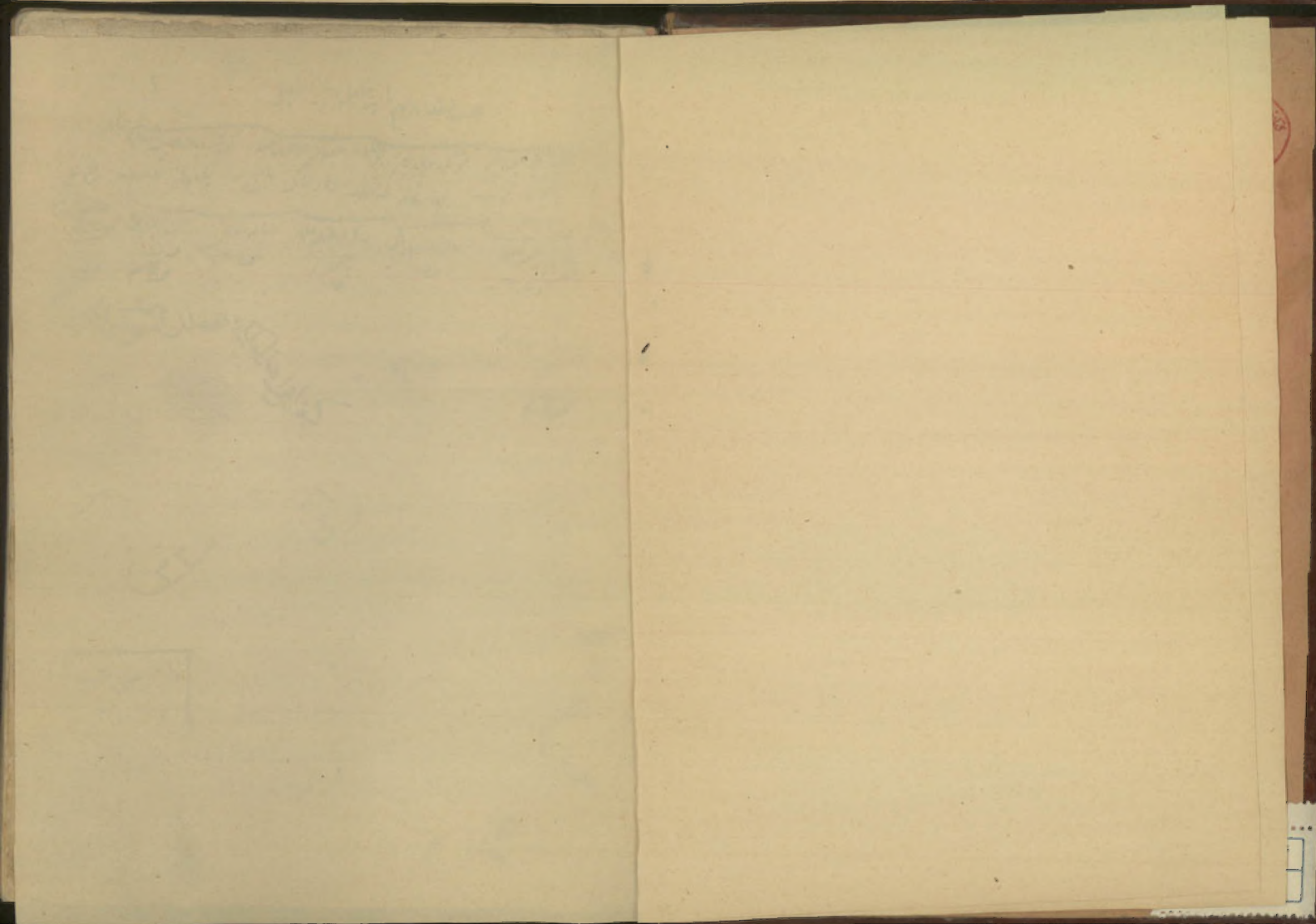
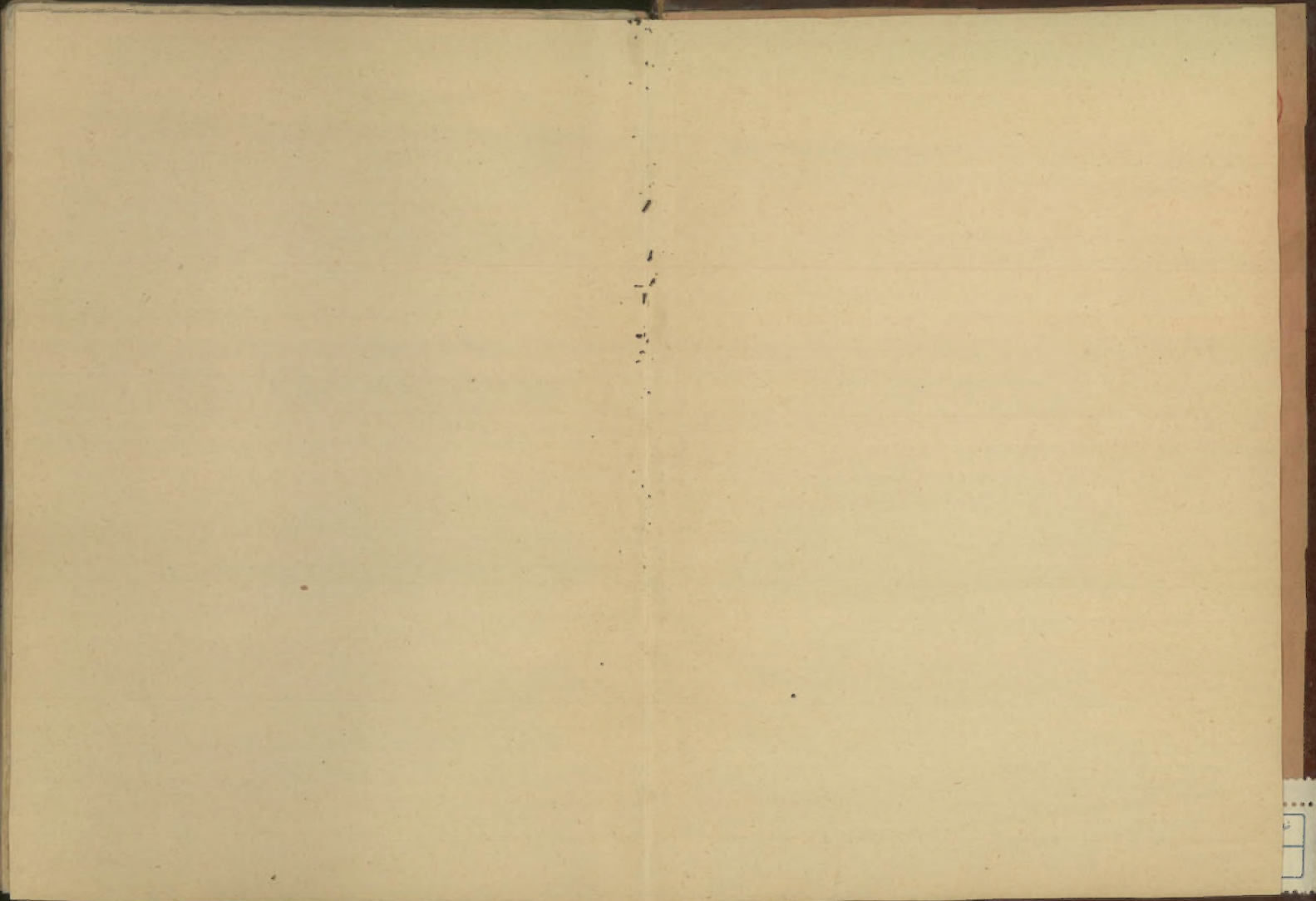
شماره ۲۸۷۱

شماره ۲۸۷۱

۵۵۲۸



شماره



واحدة صغيرة بحيث يخرج من ضمنه الأول لا يشك في هذا المعنى مستند إلى المعنى على الثاني
أي احتمالا أن يكون جبر اللغات قريب من أن ذلك الفاعل بالاصطلاح لا يفهم كما يافت
العقل لا يفهم هذا إذا كان محل لنقل جميع اللغات وإنما إذا كان أصلا فاشتباه اصطلاح
الجميع اجتمع شكلا لا معنى واجتمع أهل التوفيق على فهمهم بآيات الأولى قوله سبحانه
وعلمهم الاسماء كلها فإنه يدل على أن سبحانه علم أسماء الأشياء كلها فيكون هو الواضع
للبشر والخراب أولا أن المراد بالتعليم الإلهام كما في قرآنهم وعلمناه صغيرهم وثانيا
أنه يحتمل أن يكون المراد بالاسماء هو الاسماء المحسوسة بل هو المتبادر وحقائق الأشياء
التي هي في قوله شرعهم من ذلك أن الشيء المذكور لا يصلح للاسماء إلا إذا أريد له المعنى
مع تعليل العقل وابطاع التعبير إلى المسماة من دون إرادتها من الاسماء حتى يكون من
باب الاستخدام صرح عن الظاهر وما سبق وضعها على خلق آدم من خلق التوحيات قوله
سبحانه ومن آيات خلق السموات والأرض واختلاف السننكم وجعل الاستدلال أنه لا
يمكن أن يراد من الاستمعناها الحقيقي أي المصنوع المخصوص إذ ليس فيه كثير اختلاف فلا
أن يراد منها معناه المجازي وهو اللغات فيكون المعنى ومن آيات خلق اللغات
المختلفة وتوفيق الناس عليها والخراب أن التقادير الاختلاف عطف على الخلق فالحسن
ومن آيات اختلاف الاستعدادات الاختلاف وأن كان سبب وضع العباد يكون من
آياته أي كافي جميع الأفعال والخرجات بل التسلسل على الاستعدادات والله سبحانه
واسطه أحرى في كمال القدرة وعلى القوة أن يكون من إبداع قدرة وقوة في خلقه يمكن
بما عمل في أسباب الأفعال بغيره بلا واسطة من خلال لا يترك التوفيق وتدبيره
بأنه أتى بخلق على الخلق فيكون يراد بها ما يروى من اختلاف الاستعداد

القدر

أقدار الناس على وضع اللغات وليس إرادة أحد الجاهل من أولى إرادة الآخر على أن
أن الثاني أدل على كمال القدرة وغير أن الثاني مع كونه خلاف التقابل من ارتكابه
مخالفات متعددة كإرادة الأقدار من الخلق وتعدد الوضع وإرادته من الاختلاف
وإرادة اللغات من الاستعدادات الأولى فلا يتسلم إلا الأخير كون الثاني أدل
على كمال القدرة معتمدا فاستدل بالادلة بالاصطلاح بما ذكرناه دليل على اصطلاح
بعض اللغات ولا ينبغي أن لا يدل على الأدلة واستدل عليه بعضهم وقوله وما أرسلنا
من رسول إلا باللسان فهمد على أن كل قوم لغة واحدة ما على إرسال الرسول إليهم
والتوفيق يقتضي كون اللغات مسبوقة بإرسال الرسل وغير أن نظم سور القرآن
أنه ما أرسل رسولاً من قبله إلا باللسان وقوله فادوم ثم خارج من ذلك أن لا يتم لعنعة
واجتماع الأسفار في أنزل لم يكن القدر المحتاج إليه في الاصطلاح بالتوفيق لزم
الدور وتوفيق الاصطلاح على سبق معرفته ذلك القدر وما لم يفر من علمه بالاصطلاح
فيلم توفيقه على سبق الاصطلاح المعروف على معرفته وهذا محتمل معنيان أحدهما
أن أصل الاصطلاح وجوبه من المصطلح متوقف على بعض الألفاظ فإن المراد به هو
أن أصله وقوله هذا اللفظ من جملة المعنى ذلك لأن هذا هو معنى التوفيق
معنى اللفظ والوضع والمعنى المعجز لك وتجاويز مع كون المراد من الاصطلاح
ذلك القول مع توفيق بل أهم من توفيقه في فهمه توفيقه في التوفيق وتانيا
أن توفيق الاصطلاح للغير متوقف عليه وجوبه أو لا كما لبعض ذلك البعض في
وثانيا بالحل فإنه يمكن توفيقه في التوفيق باللفظ كما لا يخفى عليه من باب
المعنى يقتضي أيهم فصل اللغة لا يعرف بالعقل المخصوص كلها أما يعرف باللفظ

المعنى وهو ما سألوا واحد وشك كل منها ظاهر محتمل إما الأول ففرضي
وأما الثاني فلا فائدة من الظن وهو معتبر إذا لم يكن العقل في النقل كما أن أصلنا
مقدّمات نقلنا من واحد بها نظرية الأخرى عقلية فربما العقل يحصل منها
تغييرا على وضع اللفظ معنى مثلا ثبت بالنقل أن الجمع المحلى باللام يصح من الاستعداد
وأن الاستعدادات الخرج ما لا يدخل في المستثنى من تعليم أن الجمع المحلى باللام شامل
ولغيره وهو معنى الاستعراق ثبت أن الجمع المحلى موضع الاستعراق وطريقه كسب من
النقل والعقل وما قيل أن هذا لا يخرج عن معنى النقل إذ لا يراد منه أن يكون مستقلا
بالدلالة من غير مدخل العقل فيه فالصدق في الخبر لا بد منه وهو عقلي من باب
صدق الخبر في الدلالة وإن كان عقليا ولكن لا يثبت به الوضع بل غناه ثبت الخبر إن
كان ثبت الخبر وأما ما ذكرنا من المعنى العقلية مثبت بها الوضع أو لا يثبت
عليها فإشارة إلى أن اللفظ المطلق على المعاني المتعارفة المتبادرة المعنى
ويدل عليه مضافا إلى إقرار الإجماع وقوله سبحانه وما أرسلنا من رسول إلا باللسان
فقد مر أن توفيقه لك فاما وصل إلى أن توفيقه على غير تلك المعاني فهو خارج
تمامه في قوله لا يفتنهم بالأخبار بالمعنى فصل التوافق للفظ الموضع المعنى
لفظا في موضع واحد يخرج بالموضع الماهل عدم كونه موضعيا أو لا يخرج منه ولا
شبهه في موضع في اللغات والاستعدادات بعضه يفرق فهم لفظا في جواز وقوع كل
من المترادف فيه مقام آخر على أنها الجواز في لفظ واحد والمعنى من لفظات
مختلفة وأبها وهو متساو مع العلم تام ظاهرا في اللفظ ويشير به كلام بعض آخر
أي الجواز في اللفظ أن المقصود إذا كان إفاضة المعنى تحت اللفظ والمعنى في غيره

لنا

ولا بد لنا ان نقرر على التمام في الاشارة الى الاثر في الحقيقة في المتنازع فيه ونحقق
فحق لان الاشياء في كميته لا تستلزم الاحاد الا بغير **الاول** ان يطلق ويراد به كل واحد من
المعنيين على سبيل البدل بان يراد منه في استعمال هذا في افرادك ولا نزاع في صحة ذلك
كونه حقيقة **الثاني** ان يطلق على احد المعنيين اي على هذا المفهوم المشترك ولا نزاع في
صحة ذلك في كميته بما اذا اطلاق على الحائز والمحمول **الثالث** ان يطلق على كل واحد على
جميع المعنيين من حيث هو صحيح بان يراد به في اطلاق واحد الجميع المركب منها بحيث يكون
كلها حادثة ما يتعلق به الحكم ولا يكون حكما على شق لا نزاع في استماع حقيقة ولا
في بيان حادثة على التولد بان اللفظ مخصص للمعنى المطلقة لا لا يشترط ان يكون على التعلق
اللفظي بكونه من نوعه المعنى بشرط الوحدة فلا يجوز استعماله في الجميع اصلا لاستلزامه اطلاق
اللفظ على معنى واحد **الرابع** ان يطلق على هذا وعلى ذلك بان يراد منه في اطلاق واحد
هذا وذلك على ان يكون كل واحد منهما سائلا الحكم وتعلق الاشياء والتعلق بالفرق بينهما
وبين ما يثبت تحقق بالادعاء بعض المأمور به وعلمه اذ يقع امر اللفظ مشترك واريد
معينه مع ان في المأمور بهما يتغير احد ما يثبت ثم ذلك على معنى **احدهما** ان يكون
الجميع من المعنيين متناهما كما يستلزم الامر في الوجوب والتحديد والاختلاف في عدم جواز
وثانيهما ان يكون الجميع بينهما حكما كما نرى في قولنا الفرس من صفات النصارى وهذا هو المختلف
فيه ولعلنا انما نرى في قولنا ثالثها المنع في المقرون والمجوز في التنبيه والجميع وايضا في الجواز
في الاشياء واثباته في التفرقة ثم اختلاف الجوز ووجهه وقال بعضهم انه بطريق الحقيقة واختلوا
هو لا يرضى فقال بعضهم المشترك عند عدم الفرقية ظاهر في جميع معانيه فيجب العمل عليه
وقال بعض اخر ان عند عدم الفرقية ظاهر في جميع معانيه فيجب العمل عليه والتوقف وعند
الفرقة

من الدامع فان كان التنازع في الاول فلا احتياج الى دليل عليه لانه لا شك ان هذا
التنبيه والجميع حقيقة لانهما تكرر معنى المفرد او لفظه فعلى الاول اذا كان معنى المفرد
متعدد الحقيقة يكون تكرير كل من هذه المعاني بالتنبيه والجميع اي حقيقة على الثاني
اذا تدبر معنى كل لفظ مفرد فيفيد التنبيه والجميع اي تكرار كل من هذه المعاني و
الحاصل ان اختلاف المعنى في هذه الصورة واجب الى المفرد وهذا لا يعدل الاكثر
هذه المعاني المختلفة الذي هو معناها الحقيقي وان كان التنازع في الثاني فلا كان
الاختلاف فيها لاجل الى ذات التنبيه والجميع من دون ذلك استحال تكرار المعاني
فلا بد في اثبات العلم ان يثبت انها في قوة تكرير المفرد بالعطف لا بتكرار المعنى
المستفاد من المفرد الذي يثبت ان قولنا زيدون في قوة المفردات المتعاطفة
المختلفة في اللفظ المختلفة في المعنى يكون حقا بان الاحاد مختلفة في ذاتها اعم
يكون في قوة المفردات المتعاطفة فكلما يمكن حمل كل معنى على معناه فكل ذلك ما في
قوة تكرر او دليل زيدون بالحقى مرصع بعد آت في المشترك ايضا فان كان يمكن تأويل
زيدون بالحقى بغير تكرار دليله بغير تكرار هذا المعنى اجمع المانع مطلقا بان
المشتركة اذا استعمل في معنيين معا كان بطريق الحقيقة لا من موضوع لكل منهما ولا
معنى الجواز بغيره مع انما يلزم التناقض ان اردنا لجمع من حيث هو مجموع مع ارادة
الافراد ايضا لان ارادة الجميع يستلزم عدم الاكتفاء ببعض الافراد وارادة الافراد
يتحقق الاكتفاء به وان هو الا لا يتحقق عدم استعمال اللفظ فيما وضعه ان ارد
الجميع دون الافراد ولا ان المفرد من نوعه مخصص لكل واحد من الافراد والمحمول لا يختص
الاول بمعنى لزوم التناقض **فان** لا نستلزم ان ارادة الافراد يتحقق الاكتفاء ببعضها

انما

الفرقة يحمل على ما يشق فيه الفرقة ويكون الاستماع الحقيقة وان كان في الحقيقة وهذا هو
الحق المثار وذهب صاحب العالم الى التفضل في لانه في المفرد حادثة في غيره حقيقة لنا
على وجه الحقيقة عندنا الفرقة ان اللفظ مخصص لكل من المعاني لا يشترط الانفراد
ولا الاختصاص كما يافى فيكون اللفظ مخصصا لما هو فيه في المعاني المطلقة المختلفة في
صنوع واحد لا يسهل والجميع ونسبته اليها على الترادف فالحمل على احدهما بدون قرينة
تخرج بلامرجه نعم يمكن ان يقال ان وقع المشترك في كلام الشارع ولم يفرق بينه وبين
اللامرجه فالحمل على الجميع او احد الافراد على سبيل التغيير والابتنم الاغراء بالمجمل فكيف
لما لا يمكن على جواز الاستعمال في المصنف مع الفرقة ثبتت الوضع وعدم المانع كما يافى
وعلى كونه حقيقة ان المشترك لما كان مخصصا لكل من معانيه لا يشترط ان يكون كاسم فاع
وضع اللفظ واستعمل فيه هو كل من المعاني بدون التفرقة على ما هو شأن المعاني
المطلقة التي يتحقق فيها في الافراد والادعاء فالاستعمال في كلا الحالين يكون على
سبيل الحقيقة واعلم ان بعضهم خص هذا الدليل بصورة كون المشترك مفردا واستدل
على كون استعمال التنبيه والجميع في المصنف حقيقة بدليل قوله لا بد لنا او لا من تعيين كونه
الافراد واهما تم بيان ان هذا الدليل يمكن الحكم ام لا فنقول بالتنبيه والجميع في كميته
الاستعمال في المعاني المتعلقة بصورتها **احدها** ان يطلقوا ويراد منها المعاني المختلفة
مع تكرير كل من هذه المعاني في التنبيه وقرينة في الجميع مرات كما اذا اطلق العيانات
واريد منه فردان من الناجية فردان من الاخره فردان من الذئب **ثانيها** ان يطلقوا
ويراد منها المعاني المختلفة لكن بدون تكرير هذه المعاني بل اراد في التنبيه معنيان
مختلفان وفي الجميع معان كذلك كما اذا اطلق العيانات واريد منه فردان من الناجية فردان

انما يلزم ذلك لو لم يكن باختيار ادراك الامر كونه الوحدة جزءا للموضوع على من ينسب
لا يبطى اصل الاستعمال بل يجعله عينا في الكلام مبرونا بالاختيار المتفق مع بطلان
الادعاء فان جميع الجوارات الواقعة في الثالث من هذا القبيل غاية الامر لا يربط بين الآراء
بما يراه واهم امره بطلان اصل الاستعمال واستدل من قبل المنع بالمفرد بان التنبيه
والجميع في حكم تكرير المفرد فيفيد مدلولها اختلاف المفرد والفرق بان ذلك يدل على الجواز في
التنبيه والجميع لا على المنع في المفرد على ان عدم مدلول المفرد المشترك في جز المنع و
اجمع المعاني في الاشياء بان الذي يفتيد اعم فيفتيد تجلدا لاشياء والفرق بان اولان
ولاد دليل اخر على الجواز في احد طرفي المصنف ولاد دليل على الجواز في الفرد الا ان عدم
اقتداره يقتضيه بالاطلاق لا بد على عدم جواز ارادته من نوع خاص وثانيا بالحق
انما هو الحق المستفاد عند الاشياء فاذا لم يكن مستفادا بغيره بغير التقيد في التقيد فان
قبل المشترك في الاشياء عند الاطلاق فيفيد الواحد لا يسهل وهو يصدق على كل واحد
على سبيل الدليل ونحو ذلك انما يتحقق على جميع معانيه قلنا ان اراد بواحد لا يسهل هذا
المفهوم الكل فيهم ثم وان اراد بواحد من المعاني وهو غير معلوم عند المخاطب فان
للازم هو في ذلك الواحد الا ان المعنى ايضاً غير معلوم عنده واجمع من قال بالجواز
مع كون الاستعمال عينا في بيان المشترك موضوعه ككل من معانيه مع بقا الوحدة لانها المتبادر
منه في الموضوع لمرتبته من شئبه المعنى وتبعا لوضوحه فاذا استعمل في الجميع يلزم الغاء
تبع الوحدة التي هي احد الجزاء به وادارة الجزاء اللفظية وهي اطلاق الكل بزيادة الجزاء
فيكون مجازا والفرق بان لا ان يخلو بقا الوحدة في الموضوع لم يكن جزءا لغيره بل هو
من خواص الاستعمال لانه لو كان جزءا لغيره لاستعماله لكل لفظ مشترك في الوحدة

وارادوا بعد ما سئلوا على ان يثبتوا ان يكون مجازا من باب تسمية الجزء باسم الكل كما
يصلح استعماله في الجزاء او يحكم بطلان ذلك كل من لم يربط في اللغة ويشهد له
العرف واما دعوى تبادل الوحدة من اللفظين فمثل ان الحقيقه وما يربطها في اللفظين
لوضع الواضع لفظا في زمان واحد لعلنا نعتقد بان يقول صنعت القرص مثلا
للظهر وقصرت لخص فلا يمكن لاحد ان يقول انما يربطها في اللفظين في وقتين مختلفين
انما الخطا في اللفظ بالوضع الكذا في اللفظ في اللفظين في وقتين مختلفين
الاشياع استعمال اللفظ في زمانا بان لا يثبت ان اللفظين في اللفظين في وقتين مختلفين
بالعرف في المذكور في تعيينه يكون متغيرا لقطع بان قد لا توجد لغيره في اللفظين في وقتين مختلفين
ثبت ذلك في الجزاء بغيره المتكلم هنا مع ان العلاقة التي اعتبرها هنا القابل للمجاز
ليست من العلاقات المعتادة لان العلاقة التي اعتبرها هنا القابل للمجاز ليست من العلاقات المعتادة
او بالعكس كما ان جلق الانسان مثلا لا يربطها لغيره في اللفظين في وقتين مختلفين
وهنا اطلق الكل على الجزاء في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
المعنى على تعيينه لان يربطها في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
المعنيين من حيث هو جميع كما لا ينبغي وانما يجب ان لا يربطها في اللفظين في وقتين مختلفين
اللفظين في وقتين مختلفين في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
عدم الفرق بينه وبين اللفظين في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الاضواء من الله المفعول من الاستعارة وانما هو اختلاف في اللفظين في وقتين مختلفين
الفرق ان الله سبحانه في العبارات في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
ومن غيرهم لم يخالف ذلك قطعا وانما هو اختلاف في اللفظين في وقتين مختلفين

بها

فيها موجودة وهي اشتراك ارادة الواحد من السجود والصلوة فان اللفظين في وقتين مختلفين
في اللفظين في وقتين مختلفين في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
في اللفظين في وقتين مختلفين في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
انما هو اختلاف في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
وان اردنا ان يكون عند اشتراك الامر المتكبر في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
فالاولى ان يقال ان معنى السجود في الكل واحد وهو وضع الجبهة على الارض ولكن في الناس على
سبيل الحقيقة وفي غيره على سبيل الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
اللفظين في وقتين مختلفين في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
عرفية خاصة او عامة والمجاز اللفظي المستعمل في غير ما هو له لاجل علاقة وهو في اللفظين في وقتين مختلفين
اذا غلب استعماله في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
اوجه اخر خاصة **الثاني** التقدم في الذكر والآخر في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
بعد ذكر المجاز مقدم على الحقيقة **الثاني** التبادر وهو عدم تبادر العزيم لان المشترك حقيقة بالاشتراك
والثاني علامة المجاز وجعل علامة الحقيقة عدم تبادر العزيم لان المشترك حقيقة بالاشتراك
الكل واحد من معانيهم ان يربطها في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
ولذلك انما يصح جعل علامة المجاز تبادل العزيم **الثاني** صحة سلب الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين
عن المعنى المستعمل في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
مفيد للمجاز سلب بعضها دون بعض فلا يثبت ان كون المشترك مجازا في كل من معانيه
فيجب ان يربطها في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين

المستعمل في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
وهو على العلم بغيره السلب وهو دور دور في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الحدها اننا لا نعلم ان سلب البعض بغيره في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
مستعملا في شي من اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
له معنى اخر هو من افاده نيلهم في الاشتراك والمجاز او في من وانا استعملنا في اللفظين في وقتين مختلفين
مجازا في كل من معانيه فمفهومه بان الاحتياج لهذه العلامة انما هو في اللفظين في وقتين مختلفين
ان حقيقته في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
او العلامة فلا لا يخفى ان هذا الجواب لا يحرر في الحقيقة لان العلم بعدم صحة سلب
بعض المعاني الحقيقة عن المعنى المفرد من انما يحقق اذا علم ان بعض منها والاصح
سلب جميعها عند ما علم ان بعض منها فلا يقتصر على العلم على ان اولوية المجاز
من الاشتراك متناع فيها **ثانيها** اننا استعملنا العلم بان المعنى المستعمل في اللفظين في وقتين مختلفين
المعاني الحقيقة في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
ليس من المعاني الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
العلم بعدم مجازية هذا ايضا لا يحرر في الحقيقة هذا هو عليه ايضا ان صحة سلب
جميع المعاني الحقيقة في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
جميعها عند ما علمنا ذلك فلا احتياج لهذه العلامة كما لا يخفى فالتصديق
ان لو كان المراد من كون صحة السلب عن علامته الحقيقة والمجاز انما اطلق
لفظا على معنى ولم نعلم ان حقيقته في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
فلا يصح ويرد عليه ما ذكره اكثر من ذلك بل المراد منه كما صرح به بعضهم اننا علم اللفظ
المستعمل

المستعمل في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
نفسه في المعنى الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
المجازي وعدة ما على اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
التقدم في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
ولا اجل ذلك تركنا ذكرها **الثاني** اختلاف في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
استعملت في زمان ولا شك انها قد استعملت بعد وضعها لهما ولا معنى للحقيقة لان ذلك لا
في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
للشأن والكل باب والكل للكلين والار للشيء واما الشبهة فقد اختلفنا في الشبهة
وبعضها ان سلبها في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الالفاظ التي اختلفت فيها مجردة عن اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الشبهة وعلى الثاني على معانيها اللفظية والمجازية في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
انما هو اختلاف في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
الركوة والجمع مثلا كانت في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
ولا في ان الشارع استعملها في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
المجاز ولا في ان هذه المعاني صارت متبادرة عندها عند المشتبه بجملة المعاني اللفظية
فيكون استعمالها على سبيل الحقيقة لان التبادر علامة الحقيقة في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
من الشارع ولاجل ذلك حصل التبادر عند المشتبه في اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين
وفي غير ذلك انما يحصل في ابتداء الثمان الذي اطلق الشارع هذا اللفظ على هذه المعاني
لان مقتضى علمه الاستعمال لا يحصل في غير اللفظين في وقتين مختلفين ان ذلك من قبيل اطلاق اللفظين في وقتين مختلفين

اولية الجواز لنفا الوفاق ولا الجواز غالب في اللغات كما يظهر للسمع في المحاور والمحل
 الاغلب اولي لان النقل يتوقف على وضع جديد يحوّل اشارة الى غير محل الجواز
 لا يحتاج الى الوفاق وهو اثر ثابت في نفسه فغير صحيح بان يحتاج النقل الى فتح
 الوضع لانه يوافق بالفتح الجواز الى القرينة ولا بد عليه من النقل الى الوضع على الترخيص
 القرينة فيما يخص **الثانية** معارضة الجواز لا اشتراك مثلا ان كان العمل في العمل
 والى على كليهما فيمكن ان يكون من باب الاشتراك ان يكون من باب التخصيص والجواز الحق
 ان الجواز اولي لانه غلب من الاشتراك بالاستعمال والمطابق الثاني في الشايع الغلب
 ولا ان كان العمل انما هو في ان كانت رتبة العمل انما هو في العمل ان لا يفسد حقيقة في
 لوجبه على القرينة لا يكون غالبا الاصح الجواز من ان كان من الاشتراك يحمل
 بالاشايع عند هذا الفرق بين جواز الجواز ان يحمل مع القرينة عليه دون ما على الحقيقة
 المشترك مستعمل في الملازمة بل يمكن فيه الوصفان والجواز يعبر فيه الوصفان والملازمة
 الاتحاد مقدمات كثيرة وقوعا قلنا الوضع الذي في الجواز وضع واحد وفي جميع الاوضاع
 يحمل وضع المشترك فانه يجب في كل لفظة مع محله ثم قلنا لوضع واحد التوقيف في
 فلا تفاوت بين الجواز والمشاركة فان احدهما ينقل الى الملازمة والآخر الى الوضع فانه قد
 ههنا لا يخرج من الجواز والمشاركة خطابات شرعية لا يخرج لاي معنى من جميع **الثالثة**
 معارضة الجواز للتخصيص كقولهم انقلوا المشركين كما في قوله ان يكونوا للملوك المشركين ما عدا
 اهل القرينة من باب التخصيص بالملوك يمكن ان يكونوا لمواد التخصيص كمن حضر من اهل القرينة
 والحق ان التخصيص اولي لا غلبة في الاحكام الا في شرع بديل عام تمام الا في خصوص بديل
 في جواز او تقييد او ان اشتد الغرض في التخصيص على جميع اقسامه فدخل الملوك في غير ذلك

المجاز

الجواز فانه عند العرب يحمل على الحقيقة الغير المدركة وفيها ان الحقيقة فيما يخرج منها العام والمجاز
 بعض افراده والمجاز الذي ليس به جزء او الحقيقة لا تدخل في ما يخرج منها العام والمجاز
 وتظهر لقاعدة فيها اذا انفردت لانه لا يثبت في حكمه وان كان التخصيص في طرف التقييد
 اخر فلو ادوية التخصيص يقيم وجوه فيجوز في طرفه على العكس العكس **الرابعة** معارضة الجواز
 والاشارة كقولهم واستل القرينة فيمكن اخبار لفظ اهل يمكن ان يكون للملوك القرينة
 اهلها مشيئة لظلال بالمجوز ان الجواز في اوجب الاكثرية وانما يترس في القران ولا ان
 الاشارة يحتاج الى معارضة رتبة وهي قد يرفع لفظ جواز فانه قبل الجواز فيحتاج الى
 سلب الحق الحقيقة التي هو خلاف الأصل قلنا في الاشارة ان الجواز في القرينة الذي هو قبل الحقيقة
 وهو ايقم خلافا للأصل وقيل باو تقييد الاشارة لا ينفك الا الى قرينة الجواز في الحقيقة
 اليها فيغير الى الوضع الاشارة وقد عرفت ما في **الخامسة** معارضة النقل والاشارة
 والقرينة الجواز لا اشتراك كما في الاستعمال في المعنيين في الحقيقة الا ان النقل
 يحتاج الى ايد وهو في المعنى الاول وهو خلاف الأصل فيحتاج الى اشارة الى الجواز ولا ان
 الاشارة اكثر من النقل ولا يمكن حصول المشترك بوضع واحد بان يقولوا ان وضع
 هذا اللفظ لهذا وهذا لا اشتراك واما النقل فيوقف على وصفين وقد بين باو تقييد
 النقل لان الاشتراك يحمل باللفظ وجوه لا ينفك ان لا ينفك ما ذكرناه على ان لا ينفك
 لان ذلك فيكون ثابته او غير ثابت معارضة النقل والتخصيص في السمع الموضوع لمطلق
 المتأخر واستعمال الشايع في المناقضة المتخصص فيمكن ان يكون ذلك على سبيل النقل
 يكون على سبيل التخصيص في اول الادوية من الجواز الا ان النقل **السادسة**
 معارضة النقل والاشارة كما في قوله فيهم انما هو في الجواز بالبرهان والاشارة

والاشارة ايضا في ارجح هذا الذي يكون نص العقد حراما وان يرد به نص العقد على سبيل
 النقل لانه لا يخرج من نص العقد والظاهر ان تقييد الاختيار في الجواز في الحقيقة
 والقرينة والنقل يحتاج الى الترخيص والاول والثاني والسمع بالفتاوى باب الجواز في العلم
 فغايرة لا يصح بغير الجواز الى القرينة ايضا في الخبر **الثامنة** معارضة الاشتراك التخصيص مثل
 قوله لا تذكروا ما كان اباؤكم يحملون ان يكون حقيقته في العقد والاساسه كما في نص العقد
 ويحمل ان يشركوا به بعد ما اولى فلا اعتبار الى التخصيص في التخصيص في اول الادوية من الجواز
 الا ان من الاشتراك **الثامنة** معارضة الاشتراك والاشارة كما في قوله في حشر من لا يلب
 شاة فان لفظه في يحمل ان يكون مشركا به الظاهر في الاستبصار فلا حاجة الى الاشارة ان يكون
 للظن في حشر فلا بد من اخبار لفظ مقدار والاشارة الى اولي لان لا يحتاج الى الاشارة في حشر
 والتقدير في الاشتراك في الوضعية في الاكثر والى القرينة فيكون من خلاف اللفظ فيكون
 من باب لا يحتاج الى اختصاص وهو من عاين الكلام قال في اوستي جراح الكلام واختصر في الكلام
 اختصاصا **الثانية** معارضة التخصيص والاشارة مثل قوله لا يصام لمن سجد التمام من الليل
 فانه يحمل ان يكون عاصيا في اوجب المحبة لان المحبة كان بمقتضاها جوارحها في التخصيص
 الرضا فيحمل ان يكون فيه اضرار لفظا كاملا وشهرا والنتيجة في التخصيص في اولي من الجواز
 الا ان من الاضرار **ثالث** في المشتق والمشتق من اصل في حشر في الاصل في حشر في الاصل في حشر
 وفي معناه من جبال الفتح بالمعنى فيكون الاصل في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 بالاصل في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 بعد فخر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 كذلك في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر

الاشارة في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 التوافق في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 القرب ٢ زيادة الحرف كما في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 من القرب ٤ نقصان الحرف كما في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 كحذف من الحرف ٥ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٦ نقصان الحرف من الحرف
 كحذف من الحرف ٧ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٨ نقصان الحرف من الحرف
 كحذف من الحرف ٩ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ١٠ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ١١ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ١٢ نقصان الحرف من الحرف
 الاشارة حشر ١٣ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ١٤ نقصان الحرف من الحرف
 الحرف من الحرف ١٥ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ١٦ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ١٧ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ١٨ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ١٩ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٢٠ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ٢١ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٢٢ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ٢٣ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٢٤ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ٢٥ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٢٦ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ٢٧ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٢٨ نقصان الحرف من الحرف
 من الحرف ٢٩ نقصان الحرف من الحرف كحذف من الحرف ٣٠ نقصان الحرف من الحرف

في الكتاب من الصدق لما فرقت بينهما ولا اخبار الصدق وانما ان الصدق
فان قيل فيجب العسفة ان لا تدعى من اسباب اجراء البرية من ما افترقت في الجوز ولما يفرق
به العقل وان لم يكن من اجل شدة رغبته وكذا يفرق من مع سماعه ان كان في بلد عشرة وراهم
وفي بلد آخر عشرة وعشرين وراهم او كذا يفرق من كلف عبده بالليل ان لا يخلو ويؤجل
واما ان يكون من كسوف ذلك فقد انكر لاجل الصدق ان الصدق وكان الحق في الصدق
انهم مؤثقة وجوب الامتثال على الصدق وتوكلان ذلك من اقام الامتثال لان الصدق
اذ انزل انما له الامتثال فيكون كان للمعاني من الامتثال في الصدق في جليله وانما
الصدق صادق ولا انظر في الصدق من ذلك ولا اعرف صدقك لا بالانظر قبل لا يجب
استقبال الامر فيقطع الصدق ولا يبقى له جواب الحال لو كان شريفا لم يجز له الصدق
معرفة الايجاب على معرفة الايجاب على معرفة المرجح الموقوف على معرفة الايجاب فيدور
الصدق لو لم يكن عقلا من ان جاز ان يظهر اليه المحقق على يد الكاذب خلا فيكون الصدق
من الصدق قد شكك بان لم يكن عقلا لم يقص من الله شي من صدقهم مع عدم كونه
فمن يرفع او يثيق بوجهه وعينه ويؤثر فيهم ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث
وفي هذين الوجهين تامل لان كان الصدق والكذب الى الكمال النفس الطيبة
والخبث الى اللام والنافع والنافع من كونهما قد استمر من مقتضيات الاطراف
فليؤثر الصدق في حيزه الصدق حنا او جابا بالاعتبارات وكذا العكس فالصدق
المنضبط على القول بها انما لا يكون صدقا واسدلا الاشياء على من يسمع
بوجهه منها انما لم يكونا شرعيين لما اختلفت بان يكون فعل واحد حسنا فارق
وتجما ان في واللاتم بغيره المندم مثله وانما منع الملازمة فانها سلمه وكانا

تأني

والصدق ويدور في صدق الصدق والصدق بسبب اختلاف الاعتبارات منها انما
لو لم يكونا شرعيين من انما احتجاجة المنضبط من كذا ان كان صدقا وانما راعفت
منها وانما جاز ما كنا اعتد به حتى نبعث من لا يثبت على ان الصدق لا يكون
قبل الصدق من ان قبلها على القول بالصدق الصدق العقلية والحياتية والصدق كالحق
ما يستحق فاعلم ان الصدق وهو لا يشتمل العذاب انما هو الصدق في انما الصدق
والصدق قد يكون بالقلب او باللسان على جبر لا يثبت عليه كالم او في المماراة او في
منها ان انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
كذلك انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
في الحكم هو على شرقي ووصفي والاول لا يثبت صدق في هذا العلم وانما الصدق
الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
شرعي عليه كما سنعرف ولا استغفار من الشائع وانما الصدق انما الصدق انما الصدق
الاما استغفار من ان لا يوجب انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
عن الحكم الشرعي والتكلم فيما من انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
خطابا للشائع المتعلق بفعل المكلف بالانقضاء او بتجديده خطأ باكان تعلفه
لانقضاء او تجديده الحاصل ان يكون احداهما سببا وعلة لتعلق الخطأ فخرج من انما
المتعلق بفعل المكلف ما ليس كذلك وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الضمان فانها استغفار من ان لا يثبت صدق كذا صدقهم واسدلاهم على من
فانها انما صدق من المكلف من فتن صدقهم انما الصدق انما الصدق انما الصدق
وغيره من صدق صدقهم انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق

بيان الاحكام التي يجب على المكلف العمل بها وهي التي يتعلق بغيره او بالانفس
وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
هذا الامر على العلم انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
في الكفاية فانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
منفصلة عن حصوله وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
والصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
والصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
والصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الاول انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الاما صدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
لا شرعا وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
سوم يوم بالصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
وقد انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
من صدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق

ان اول اصلها امر بغيره وانما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
المكلف انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
لانقضاء الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الكلام انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
المكلف انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
يصفها على الانقضاء انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
منهم من صدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
تخرج من صدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
المجتهدة في انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
ما يقبلون وهو قبل انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الملازم من كل من لا يقتضيه انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الاحكام الشرعية والاحكام الوضعية وان لم يكن فيها انقضاء او تحريم لم يجز الا انها
يستلزمها فان صدق في جعلها انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
من صدق جعلها انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
وكذا صدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق
الى الاحكام الشرعية المشهورة والحكم الوضعية باعتبارها لا باعتبارها الاحكام الشرعية
الوجوبية المشهورة والصدق والاحكام الشرعية والوجوبية المشهورة والاحكام الشرعية
على تركها والغلب انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق انما الصدق

بيان

بيان وقت تمام العمل كما قيل فيه ايادى ان لم يبدى لم يبدى احد ولا يخرج من يد بل يترك
 عليك كما يجب هذا العمل ولم يبدى له من قبل بل على بال دليل العمل الى ان يخرج
 ان وقت تمام العمل وقت تمام الاداء بعد اداء الاصل والاداء بعد اداء الاصل
 وهو من المدة من العمل من العمل الى ان يخرج من يد بل يترك
 ولكن بضم ما في الرفع لان وقت تمام الاداء وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 فيحصل الاصل في الاصل وقت تمام الاداء على ان يكون الاصل في الاصل وقت تمام العمل
 بهنهم وانما قيل بكونها مستمرة كما هو ظاهر الغرض والاراضي من وجه الصدق
 والبصيرة فلا يلحق هذا العمل بكونه محلا للحق انما من وجه من الاداء
 ومنه ان العمل لا يتم فانما هو الاصل الاداء واداء الاصل العمل واداء العمل
 اعادة كل عمل منها لان وجود العمل كعدمه فمما يقع بعده يكون كالاتي او لا
 هذا العمل على وجهه بدو من وجهه على الاصل دون الثاني وانما العمل
 فقد عرفت بغيره ان الاول انما هو العمل بعد العمل المذكور استمر كما كان
 ما قبله على العمل في وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 المرفوعة بضم ما في الرفع والاداء بضم ما في الرفع والاداء بضم ما في الرفع
 من قال بان العمل واجب على التسليم والمضي بان العمل كالكلف بعد ما
 ان الظاهر لا بد من ان يكون قد سبق واجب عليه فانه وجب عليه على
 هذا المذهب لم يكن كذلك انما الواجب عليه ما هو عليه فعلم في الحال ان
 ذلك فلم يكن استمر كما في الثاني انما هو العمل بعد العمل استمر كما في الثاني
 ويشترط في الثاني على ان لا يلقى في الثاني من العمل على وجهه

ع

يصح ان يكون العمل انما هو العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل
 جزء من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 لا بد من ان يكون العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل
 انما هو العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل بعد العمل
 اعادة العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 بالقيام وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 فانه في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 التمام من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 ما يلزم من كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 العمل في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 يعمل العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 واحدة واستلزام السلام وتتميمها من العمل وقت تمام العمل
 وقيل بعمل في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 المحقق دام ظلها العالي في التحريم قبله ولا يلزم من العمل وقت تمام العمل
 بفعل البعض والآخر انما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 او الاستصحاب بوجهه من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 دام ظلها في العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 والثالث فالحق في ذلك ان يكون العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 صوم المسافر في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل

من اشياء او اكل من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء
 او شرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء
 وشرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء
 بعد العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 انما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 والاطلاق والخصوص والاعتبار والمقتضى والسبب ما يلزم وجوده والوجود
 لعدمه انما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 العديد من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء او شرب من اشياء
 مقاسر والى قارعة الشرط او وجوده المانع لانه منع تحريمه لاسبابه وشروطه
 عن المحجب ويزال العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 في سبب انهم قد اعدوا ما يلزم وجوده والعدم لانه في كل واحد من
 العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 الحكم كالعقود على التسليم حكم البيع وهو جازا لا مطلقا ولا سببا كالتجارة
 البارة والسبب لوجوب العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 والعدم لانه في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 مانع الحكم كالبارة لا يفسد او يفسد كالبارة لا يفسد او يفسد كالبارة
 والاعتبار والاطلاق في المعاملات او في العبادات او في غيرها من الاشياء
 الشرعي والاطلاق في المعاملات او في العبادات او في غيرها من الاشياء

العمل في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 الركعتين واربع ركعات في الاصل او في غيره فانما هو العمل وقت تمام العمل
 المسح بثلث اصابع وكذلك المسح بالواحد والركعتان من العمل وقت تمام العمل
 الجواب ان كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 المطلق بالاصبع والعدم في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 له مقداران زمانا واما في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 انما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 واحد او ثلث فلا شك في تغيرها من وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 لما خلفت التقدير في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 واجب عليه بل انما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 في التخييل والركعات وقد عرفت ان العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 صوم المسافر في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 المحرم ولا يلزم من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 الواحد والثلث في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 فانما هو العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 من صوم عدة من ايام اخر من صوم عدة من ايام اخر من صوم عدة من ايام
 ان لا يكون من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل
 ان لم يجدوا ما اقيموا هذا ويكره ان لا يقيموا هذا ويكره ان لا يقيموا هذا
 الصوم في كل واحد من العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل وقت تمام العمل

ع

من دون قسمة اقسامه بحيث يقطع البطلان عن جميع الامور الخارجية كان لا بد
بايجابها الى من بعدهم انهم انهم كذلك وفعل المباح وان كان وجوبه مستلزما لوجوبه
الا انه ليس لثابت بل لا مخرج من حيث هو امتناع اجتماع فعل المباح والحرام في آن واحد وهو
امر خارج من حيث هو العرفا فلو فرضنا امكان الاجتماع لم يتحقق الاستلزام والعلة لذلك
عدوه وان كان مستلزما لعدم الامكان لانه لا يتم الا بغيره هو عدم الواسطة بينهما فلو
فرضنا الواسطة زال الاستلزام وقد ذكرنا الاصل الاستلزام لوجوبه في الاصل
يتم شيئا منها ولذلك لا غرضنا عن ذكرها وما ذكرناه كافيا لطلب الحق **المسألة الثامنة**
قد عرفت ان المذهب الكائن ان جميع على الكل ويسقط بفعل البعض فما انما بعض
اشياء في ذلك فقال انما يجب على البعض ولا يخلو في هذا البعض بعضه فبطلان
بمعنى انه وتبين من بعض هذا البعض كصلوة الجماعة وتبين بعض معان عند الله
عندنا اننا الاجماع على ان الكل تركه ورفضه البعض استدلالا لمخالف بوجه
الامر انه لو وجب على الجميع لم يسقط بفعل البعض وجوبه ان هذا هو استبعاد
الواجب المطلوب لو كان نفس الفعل فهو يحصل بفعل البعض فيسقط كما اذا
سلطان من الخياطين خياطة ثوب فانما جازم الجميع ولو لم يخلو فيسقط عنهم
جميعا لو خاطة واحد منهم **المسألة التاسعة** ان العرف لا يسقط بفعل البعض وهذا يسقط
فيختلص في الحقيقة كالتعريف متعلق بالجميع فلا يكون الكفاية كذلك الا بالبر
توافقها في الحقيقة في الجواب لا اختلاف في الحقيقة فانما يجب العمل بالبر وجوبه
للتعريف هو اتفاق في الحقيقة مع الاول لا يخلو بالتعريف وهو الثاني ولو سلم ذلك
فالمسلم انما يجب الاختلاف في الحقيقة فبطلان هذا التعريف ولا يتم ان المتعلق بالجميع

ثم

ثم خيفة العرف حتى يلزم ان لا يكون الكفاية ذلك ولو سلم ان وجوب الاختلاف في
الحقيقة يقتضي لانه ان المتعلق بالجميع من انما العرف لا يتم فلا يتم انما يجب ان يكون
ذات الكفاية **المسألة العاشرة** قد عرفت انما لا يفرق كل فرق بينهما فبطلان هذا على وجه
على بعض غير معين من الفرق والجواب ان لا يفرق بينهما فبطلان هذا على وجه
وذلك الثاني الاجماع **الرابع** انه لا يجوز انما بعض غير معين من بعض غير معين
والجواب ان الفرق بينهما واضح فان انما يتم غير معين فبطلان هذا على وجه
مستطوع والعرف بالبر هذا صحيح اذا لم يكن مذهبهم ان الجميع يجب تركه البعض بغير وجه
الفرق الى اللقب **المسألة العاشرة** المأمور به امر كل واحد من افراد متعددين ما
حصلت في الخارج يكون الكل في بعضها ذهب اصحابنا ورؤسائنا المذهب الى ان لا يجب
في الواجب التعريف فكل واحد من الافراد لا يفرق واحد منها ولا يجوز الاختلاف
بكل واحد منها الا الى بدل التعريف بهما الافراد لا يجوز في المأمور به لانه امر واحد
لا يفرق فيه ذهب الاشاعرة الى ان الواجب واحد من الافراد غير معين يسقط بفعل الكل
وقالوا انهم ان هذا المذهب لا يخلو في قول رؤسائنا المذهب الى انهم قالوا لا يجوز
للكل الاختلاف بالجميع الافراد لا يفرق في بعضها ويكون كل واحد منها هو
الاختيار والاشاعرة عندنا يقولون الواجب واحد لا يفرق في بعضها المذهب الكائن ان
اقول لا يخلو في قول المذهب الكائن انما يفرق في بعضها على ما ذكره وجوبه لفرق بين القولين
وهو انه لا يجب على واحد منها الا بغيره ولا اختيارا والاشاعرة يقولون بوجوبها
وبعض المذهب الى ان الواجب بالجميع ولكن يسقط بواحد وقال بعضنا ان الواجب
معينه كونه يسقط به وبكل واحد من الافراد لا يفرق في الواجب واحد معين

عند الله مع غيره عندنا لو لم يمتنع العلم من المذهب المتعديا اخر هو ان الواجب
واحد معين عند الله وهو ما يفرض في الحقيقة بالمتعدي الى المكلفين واعني على الاول لئلا يخلو
الجزء الاول ان ذلك هو في الحقيقة المجمع عليه المصعب في موارد كثيرة وعبره منفية فانه
لو وجب على كل من الافراد او واحد منها فلا معنى للتعريف لو خلا الاختلاف بالجميع لا
معنى للتعريف وعلى الحق الثاني بعد ملاحظة ان الحسن والتعريف عقليان لا يخلو منها
يشملها في انما لم يكن المأمور به امر واحد لم يسقط بفعل واحد ولو لم يكن مشتركا
لم يصح جازم احد بل لا يفرق لان المأمور به يكون في من واحد منها لا يخلو
دا فاما ان امر واحد مشترك فيكون كل واحد هو المأمور به لا الاشاعرة بان يقولوا انما
يعبره اجبت عليك واحدا منهما من هذه الامور واما ما عرفت فبطلان ما ذهبوا اليه الواجب
وان تركنا الجميع تقدم ان ذلك اخذ من حيث هو لا حقاها لم يلزم من محال في الحقيقة بل
كان في الكفاية يجب على الجميع والجواب ان هذه الامور اما مشتركة في شيئا او لا في شيئا
انما ان يكون الامر متعلقا بحسن او قبحه مع قطع النظر عما لا يخلو في شيئا او لا في شيئا
منها مخرج الا بغيره قاعدة الحسن والتعريف العقليين لان خصوصية كل منها غير مشتركة
ويرد ذلك بغيره على الثاني علمنا انما هو جازم على الجميع على الحقيقة ولنا في هذا العلم تمام
ظلالنا في انما المذهب به ولا ادرى من اين يعين من موارد التعريف جازم بالجميع لم يخلو
بواحد فانه لا يخلو في واحدة من الاشياء التي عليها على نفسه انما لو وجب على الجميع
لكان الامور الانسانية لم يمتنع من التعريف معنى وكذا لم ارجح على القول بالجميع و
فساده ظاهرا في اننا استدللنا على المذهب الخامس بوجوبه مودة واختيارا
اصلا انما يجب ان يعلم الامر الواجب فيكون معلوما الله ثم والجواب ان كون الواجب

معلوم

مطلقة ولا غير فيه للغير بين العقل والعزم ولا لاند على وجوب بلية العزم بالثبوت
والاولد انما جرت عزمه لا غايته كاياف ما يتبعه بلية ان يكون كل واجب موقعا
ايضا لوجوب العقل والعزم في كل جز البتة والعقل احد في الجز المحض المصنف
بوجوده لا قبل ان يثبت في العقل والعزم حكم خصال الكفارة وهو ان لا واحد هما
اجز ولو اخل بهما عزم ذلك مع وجوب احدهما جازيما اجز وليس خصال الكفارة
هكذا وثانيا ان ان اراد بقوله ولو اخل عزم الاطلاق في جميع الوقت فاصحيا سلم
وكثير للاطلاق بالعقل والعزم وان اراد به الاطلاق قبل الصين فاصحيا سلم
الثاني ان لو لم يحكم العزم بل لاسر العقل فان اثنان المكلف نجاة في اثناء الوقت
ولم يعلم ولم يعزم عليه لكونه انما قيل ان يكون نارا لا واجب لا الجدول غير
آخر او لا يكون عطا باعلى ترك وهو يرفع حقيقة الوجوب واجاز عزمه والى العلامه
دام ظله الصافي في التبريد وايضا المجهدين بان هذا الوجوب لما كان وجوبا على الغير
في اثناء الوقت فالم يتحقق الترك في جميع اجز لم يتحقق بل لا يترك في الجزين
بترك جميع اجز او الفعل والمدرست بعض الوقت اذا كانت نجاة لم يترك جميع اجز
الفعل لا يترك عزم على امره جميعها وهو لم يتركه هل بعضها انتهى فالحاصل ان
الذي يحتاج على العقاب من غير فعل الا وهو الترك في جميع الاوقات ومن مات
نجاة لم يترك الفعل الثاني ان لو لم يكن العزم بل لاسر العقل لزم تساوي الوقت
وما قبله فان قيل الوقت باثر الوقت لا الجدول في الوقت ايتم كذا الجواب لا فرق
بين الوقت وما قبله باعتبار ان اذا اقبل لم يكن صحيحا اذا اقبل لم يكن صحيحا
وانما بالواجب ومستقلا للغير وتبريد لغير التوبة ان العزم على فعل كل

واجب

واجب قبل الاثبات به اجمالا لا تفصيل لا عند تدركه من احكام الامكان فيجب
الا ان لا فرق في وجوبه قبل وفاء الوقت وجده لاسر الواجب المحض والمحقق
يجب بعده قبل وقت المحض عزم لم يجب قبله كاهو نهي انما في المسئلة الثانية
لا خلاف فان عند تدرك الواجب المندوب كان وجوبه موقعا بغيره من زيادة على
المعنى في التكليف لم يثبت واجبه ولا عند تدرك الواجب المطلق وهو الواجب الشائع
مطلقا في الواجب المندوب ولا خلاف ان عزم في عدم وجوبه لا ينافي مع الخلاف
في الاول وهو عند تدرك الواجب المطلق ان كانا قد قدروا عليها سلكا كان سببا او شرط
وهو ان كانا شرطيه او عقيبيه ولو كانا في وقتهم ذكر في الجزين على التمام وجهان
احدهما ما هو المشهور والمذكور في اكثر الكتب وهو ان واجب الواجب المطلق هو ان
الواجب عليه من اولا مع بقاء الواجب المطلق على الاطلاق في كل حال وان لم يتحقق قدرة
ثانيهما ما خرج سيرا لارز في بعض فخرته وذكر بعض تراجم وهو ان الواجب اذا
لم يتدرك في الفقه في وجوبه هو قيد بقاء الوقت عليه وجوده اولا وصح وان
دام ظله الثاني في اثناء المندوب يتحقق الخلاف على الوجهين ويرفأ بعض المشايخين
انهم يرون في مثل الخلاف اولا على المهور المكروه وذكر الاخوان بناء على تفصيل الكلام
في الامتداد والاول ثم يشير الى الخلاف على الوجه الثاني ولا بد ان يبين الامتناع في
المشايخين في الخلاف الاول ثم يشرح في ذلك الاول داد لعلوا في مثل بقاء الوقت
مكثرا الاكثر من خلاف في ثبوت الوجوب على فعله لا بد من الفعل جميع مقتضا
الواجب لانا الفعل يحكم كما قلنا بان كل اشارة على غير فعله لا ينافي بل لا ينافي
بما ينظم بل وجوبه في كونه المقدرة منه وانما الثاني كما خرج برؤا لدرع ان ظله

في الجزين بل لا ينافي بين جميع الجزين احاطا في الوجوب الشرعي للمقتضا معنى انه
هل على كل عاقل الشائع ام لا ولا لعلوا ليس الماد متعلق بها احاطا لان مطلقة قبل
الماد انزل على بقاء اعتباره على المقدرة في كونه خطا بآثار العقل خطا في التمسك
فيكونه ناكرا لواجبه ام لا ولا لعلوا في ذلك فحق لثاني الجز الاول فقد
وقع الخلاف من على الاول وجوب الاثم الواجب الابد مطلقا لكان سببا
او شرطا شرعا او عقليا او فاديا وهو نهي الاكثر وهو الحق الثاني عدم الوجوب
مطلقا لم يظهر قائل على المشيدين ولكن شهادة كثير من السادة والفاخرين على وجوب
القول برأى الثالث وجوبه ان كان سببا دون ما اذا كان شرطا مطلقا البراءة اختيار
وواجب المالم وان ثبتت كذا بهذا القول من المزمع القاعده ثبوت لانه لا يثبت
في خاصية المشيدين لهذا الخلاف وكلامه في الذي يثبتها الثاني فان كان ثبوتها
لذلك في بقاء الراي اكثر ليس كذلك بل كلامه في الخلاف على الوجه الثاني و
تقرير ما بين السبب الشرطي في هذه الصورة كما استقره الرابع وجوبه ان كان شرطا
ثم عاودوا جزمه والى نهي ان الحاجب من المالم المزمع ايتم لثاني وجه الاول
ان السبب اذا امر به لكونه على التسع وهو يترك على الصعود قبل مشيدين يقتضيه
الصعود فيكون ثمة العقل وهو ان الوجوب وير بان الذم على ترك الفعل ووقع عليه
الذم على ترك الفعل وحده واشتبه الامر لاجل المالم فيكون ثمة العقل من
بعد ترك الفعل ووقع على الذم بغير المالم والواجب والاما اعاده والى الخلاف
سلك الله وهو ان فقه شرطية على اعتذاره وان فوجر على ترك فعل العقل العزم و
وتيسر انما بعد المندوب بترك المندوب لم يلزم على هذا الاعتذار فلا يبرهن

محرر

وباد من ان صلوة شار بن الحارث اسكر لا يزيل اربعة صبا او بجمال الغنبل
مع ان عدلهما بياضهما والخيال ان لم يدر بالقبول لعل الكسب المشغل على زيادة القرب
المعجزة **الفصل الثاني** في الحكم من هو هو انما المكلفين وغيرهم **مسألة**
الاول في دفع الخلاف في ان الكفار هل هم مكلفون بقوله الشرع ان لا يذهبوا اكثر
الى الاول وهو وجهه في تفسيره والاشهر في الثاني وهو فصل ثالث فقال انهم مكلفون
بالادام دون التواهي وراجع فقال المدة مكلفون بعد الكافر الاصل في جواز انهم
مكلفون بما بعد البهاذ ثم اختلف المتكفرون فقال بعضهم بعدم الجواز وبعضهم بعدم
الوجوب والخبر هو الجواز والوجوب لنا على الاول انه لا مانع من الاعداد الايمان والايضا
شرط شرعي لوجوبه ولا يثبت في التكليف فعمل حصول الشرط الشرعي له والايضا
لم يجزى الصلوة على الحديث والمجيب لانها شرطها وهو الطهارة والشرع في الفعل
من وجوبه في الشرط للوجوب المطلق وعلى الثاني انهم قوله بطلانها يا ايها الناس اميلوا
ركبكم وان عبدوا الله على اناس حتى البت وملازم من ذلك انهم على ترك العبادة
مثل قوله سبحانه وقيل للمشركين الذين لا يؤمنون الزكوة وقوله ثم ما سلككم في سقر
قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين والمجيب بها بعض الشايات بعيد
عن الدين بالمستقيم اجمع المانع من الجواز بل لا يوجب لاسكن له الاشتغال مع انه يمكنه
اما في حال الكفر فقط واما بعده فلا ان الاسلام بجبب قبله والجواب عن ممكن في حال
الكفر بان يسلم قبل القضاء او القسط وتقبل اجمع المانعين للوجوب بان لا يوجب وجوب
عليهم القضاء والنجاب كما افاده والذين اعلناهم ولم يظلموا في ان الامر بالاداء
ليس امرا بالقضاء اجمع الثالث بان الانتهاء عن المشغيات يمكنه فكافرا لانها لا

عاجزة

على التفرقة والاستثاء لبا لاجبات لانها عبادة والمعبادة لا تنفع من كافر لانها
مرفوعة على التفرقة لا تنفع من كافر والجواب اننا نكلم ان التفرقة لا تنفع من كافر وكثرة
مكلفنا الاسلام فربا لا تنفع في دفع سنة التفرقة واستدلالهم بانهم لم يذهبوا قبل
الاقرار ويكون باقيا بعده ايضا فحيث ان الكفر ان كان مانعا من دفع التكليف السابق
ايضا ولا تلازم لعدم كون الكافر الاصل في مكلفنا اجمع انما من بان كذا في الكفر
بأنه جاز من وجوبه قبل كل من المجاهد على الاخر وذلك باطل ضرورة وجوبه احد هما
والمجاهد ان كلا من الكفار مكلف بالاسلام والجهاد مع من لم يسلم منهم فلا يثبت الا
بعد الاسلام **مسألة** في دفع الخلاف في ان المكلفين في الامر هو الفعل والقول
في الشيء على ثلاثة اقوال احدها ان المكلفين من غيرهم فعل وهو فعل الصدقات وانها
على ان الترتيب وكان عتق الفعل وهو الكف عنه وتطهر النفس عليه وانها انما تترك
وكثر بعض الفعل والسير فيه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على كونه تركا او اداء
على التكليف بالفعل لا ضرورة لانها فيكون المكلف تركا وحكم تركه في الفعل دون الكف
اما الاغراض والاداء فله في تركها الامور وهو تركه دون الاعتذار عن اليمين
فمن وجب وليس المانع الا على الجواب رافعا فانها ما نزلنا كما ان المطلوب بالانتهى الكف
فيكون فعلا وانما تركه كذا في الجواب بان الكف من تركه هو تركه في الامور التي هي تركها
الكف من الكف مع ان انما لا يبعد من فسخ الكف عن الكف اصله في تركه الا على ما لم
يوجد وهو تركه اجمع **الاول** بان المكلفين لا بد ان يكون مقدورا وان لم يكن مقدورا
عدمه فمقدوره عليه والجواب ان الترتيب ليس دعما بل هو اعلام الفعل حين الترتيب به
واقفا وعدمه حين عدم الترتيب به وذلك هو المداو في الفعل يمكن من الاداء والاقاء

وهذا رافعا الاقضاء واما الاداء فلا بد ان يكون مقدورا لم يكن الفعل في ذلك لا
تسيرة الله الى الطريق على السواء وان تلبس بالانسان مثلا خلافة الامور لم يرفع
حج ابيهم فامتناعه اما ان يكون مقدورا عليه او باجبار الصدق لاجل الجوارح والصدق
هل يجزى عدم الفعل لان كان من وجوبه فيكون اعدا مقدورا وبالرأسطه والايضا
فيكون اجتماع الصدقة وهو في الكافي في الجواب بان المكلفين هو ايقاع عدم خلا
يصح حيا والى الترتيب الثاني بان كان في الفعل ان من ترتبه عليه الثواب ان يتحقق
الكف فليكن ان يكون ثارها انما لا يثبتا باوان لم يكن في نفسه كذا في حصة عدم القدرة
او الشوق او الشغل والنجاب لا يرفع ترتبه ثواب على فعله الواجب وترتبه ثواب من
جميع الوجوه ولا يلزم ايضا ذلك من ترتبه ثواب بل لانهم هو الترتيب ان كان الفعل او الترتيب
لله سبحانه وهو يلزم الشعور **الفصل الثاني** في الحكم من هو المكلف وغيره
مسألة **الاول** انما التكليف بالافهم في جماع احوالها عليه بعدد بل لا
يخرج من الامور التكليف بالحق فخرج عليه ولما كان من كاستثناء اصله في غاية
الوضوح ولم يطل الكلام بذكرها واذ شئت الاطلاق على ذلك الطريق فذلك مجاز
انما المشغيات **مسألة** في دفع الخلاف في ان المكلفين في الفعل فالفعل في حاله
ففع التكليفين ورايا لغيره الاخر وانا العينة انما نزلنا الى الله فاعلمها لانها
استثناء لغيره في المكلف والاداء واجب والثاني في دفع قوله من يرضى
الخطا والسيات وما استكره عليه واجتنب الاخر في المصداق بان جميع الامثال
ليست في باعها ورتبها وانما الترتيب بل لا يخرج وحصل الفعل عند حوائجها لا في
واجب فيكون عدمه منعها فانها ان التكليف هناك فلم لا يحسن التكليف بالمكن عليه

وجاز

وراستفت الاعلان عليها وعلى ردها فادبج المخرها لاسرله وقدرت بارتكابها
 الصديق والكذب والتصدق والتكذب فالله خير ولا يشترط في الخارج الدقة من حيث
 انها في قان الحكم عنها التصديق ولا التصديق بعين الحد لا حدود ولا يجرى فيه التصديق
 الكتاب فانها وان جرت فيه طارئة ولا خارج وفيها قائل كلان كارب وادبجها فانه و
 انما قيل التصديق والكذب للمادة وكثرة استعمالها لما تارة لا تصدق مثل ان الكثير و
 احسن قوله عليها باسم الدور بل حين **اسمها** انما التصديق والكذب غير ان تحسن
 الخبر والكذب كغيره من مميزات التيق واعرض هذا الاصحح ثم عبر بالرفع جوابا انما لا سلم
 سوى انها زعم بل ان زعم اشره الثاني **ثاني** ان التصديق على غير الواقع والكذب
 معهم مطابقة له فالتدبير في غيرهما فاما اذا انما في شريعتها انهم لم ياب الدور والمجاز ولا
 ان الماد باقجه هذا هو التيق الباعية والافتراضية لاسرله المخره وثانيا ان التصديق
 هو المطابقة للواقع لاسرله باقجه المخره من جهة المخره على اشره فاما الخارج لا يمكن كغيره
 من الشرع بل لخاصة التصديق اليه في شريعت المخره باقجه الواقع وكثيره على وقال
 الخطا صدق مطابقة لخاصة المخره لخاصة ولكن بعد هذا قال ان الملاحظ صدق
 مطابقة لخاصة فاما اعتقاد بانها صادق يمكن مع صدق طابع اعتقاد ان صدق طابع غير
 ليس صدق بل كالكذب فلهذا سطره فيها على الاول وكذا في مذهب النظام واما ما قيل
 من ان المكون لا يتحقق في الاعتقاد فلا يكون صدقا ولا كاذبا فوجهه باننا انما ننظر
 في صدق عدم المطابقة لاعتقاد فكونه كاذبا او اصحلي مذهب الملاحظ في تحقيق صدق
 المطابقة مع اعتقاد الاعطاء فغيره واما الاعتقاد لاسرله والمطابقة مع اعتقاد
 بعد هذا الاعتقاد لتاخره **الاول** انما الاعتقاد لا يقع بل الحكم صدق الكاذب وقد

وضامها ان انكذبتم راجع الى الحلف المتأخيات انهم لم يقولوا الا الحق على من عند
 رسول الله حتى يتفكروا **سورة اهل** ان يكون الحق انهم كما ذكره في المشقة وتبر
 لكن الا الواجب بل في نعمهم الفاسد حاسن لما لم يخلو وجوه الاول قوله عز وجل الله
 كذبا لم يبرئ وجها الاستدلال ان الكذابين داخلين في قوله انما افرقتم كما فرقتكم
 ليخلقوا يد في الاقوال والادبار حال الخيرة بسبيل منع الحق ولا غشيا لا ملاذ بالاضمة
 الكذب لا تفرقة غير الصداق اعظم اعتقادا وعرضه في كونه واسطر عنها ولا غشيان الاول
 انما الحق في الغيرة الصادق مطابقة الحق للواقع والاعتقاد معا وفي الكذب غير هالها
 معا في الواقع المطابقة وعداها بالتبديل الى ان فقط كان خبر الخيرة من شيء غير مطابق
 للواقع كذبا ولو لم يجر الى الاعتقاد فقط يكون مع اعتقادها المطابقة تصدقا
 ومع اعتقاد عدوها ادعهم الاخلاقا وكن با فلا يثبت واسطر اذ لا تملك على شوقها
 فيكونه للعبر في غيرها اعتبارا بها بالتبديل اليها معا والنجاة من ان الكذب انتم في الاخر
 كوني الصدق معتبرا في الثابت وعداها الاول قد يرد في حجة **اعمالا** باين الاخر وهو مغف
 قوله لم يبرئتم لم يفرقتم في عدم الاخر وبالحجة لان الحق في البرهان لا اخر له
 لان الكذب في عمله لا يعد للغير في فائت ان البرهان الكذب بل لما هو الحق فرائع الاخر
 لولا ان الكذب يتكلم في هذا الخبر الكذب ان في نصيبه داخل ان الصدق عشره فاعرفهم
 الاخره عطفه شقلا اخر اللغة وسم اقر لم يجر خبره في رهاو يعني الكذب مطابقة
 فطاريه ههنا صدقا الاخر اى الحق انما صدق الاخر اى الكذب ولم يقصد بل كذب
 بلا قصد لما لم يجر خبره ثانيا ذلك على الحقيقة الحق الشري من ان ادعوا للآخر في
 ان صدق من خبره انما انشئت الحق في الازالة بانه فيها صدوره عن قصد وان لم

انما نعلم المشهور انه قد وجد في كتابنا ان الله تعالى لم يكن ذاتا له او كان مكانا
غدا لا اذ لا محبة للشيء بل انما هي التورية وهو العلم والورد خبر يدل بالاشارة على
ان يكون غير الله تعالى من اقسامه الا ان الفاسق وبغيره لا يوقن ان الحكم الذي هو موجب للثبوت
بالشأن الذي هو الفاسق يدل على عليه سبب الاشتقاق فيبقى موجب الثبوت متافيا
الفتق الاول هو عليه بوجه اما الاول فبان ولا لانه المشهور من مضمون قوله الا
يقول ان المشهور وهو السيد فلا يكون متخفا عليه وحواله ان الحق حجة كماله لا كماله كاشان
وانكار السيد حجة لانها لا تستدل بها فان كماله لم يكن لا كماله لا كماله لم يكن
كبره لان امره لا يخلو لا لاشد في نفسه وانما ثانيا جنانا اجماع مفهوم لانه لا يصح
والمراد لان الورد هو علمه وبغيره الفاسق في الورد ولا شك ان خبر الصادق عليه السلام
صحيح وفيها اذا لم يعتبر في المورث فكيف في غيره فيبقى ان يكون المراد فاسق احدا
او جعله في شيء معناه لان السيد لا يعتبر بالفاسق تميزا عن غيره من الجاهل على ما عاينه
والله اعلم بالمشهور وطلد ان الصادق قد رده عن خص من عدم المشهور بدليل من خارج
والقول البرأوى من ترك الكلام عن حشنة قال انه اعتبار التفاضل في الوضعية واراوه
العدم من رتب بناء على المشهور ايضا ثبتا لخص في التفاضل في جواز التخصيص في
الورد دون غيره مجرى استبعاد فانما كان يجوز تخصيصه امام بعض افراد المردود وكلها
وانما جاز ما عاينه عندنا ان يجوز تخصيصه ببعض افراد غيره وكلها واخراج ما عاينه
عنه ولا بد من ترتيب دليل وانما ثانيا لثابتان ههنا مفهوم ان مفهوم الشيء هو
مفهوم ان جاء كم ومفهوم الشيء هو مفهوم الفاسق والاحل بعينه لكن اعتبارنا
بنسبة هذا الى اعتبار عدمه يعني التبيين عن عدمه المعنى وهو كذلك والثاني ان

الحمد عليهم بان لا يقدروا على ما انذروا الان بعد النظر في المناقل فان تلحق امر مختار
فراهم تواتر واشهر ذلك وهو كمال الاخلاص لبرائنا لا يلائم الا لشقة الانبياء ومنها
ان اطلاق الاصل على فعل وادوات الاكلام لا تستر شره تعارف ففعل كقول الله عز وجل
على انك وفضل ثبت بطريق القطع وهذا ما عايناه في انفسنا بعد وصولنا الى التفسير فثبت
يجب على قاصدنا بيانها وتذكر الحقائق وان لم يكن معلوما جوارها من بعد التمسك بعد
الاطلاق الاندراجي لفعل الروايات فنقول ولكن يجب على طلبة تفرقة التفسير لعدم مشابهة
غيره ومنها ان لا يظن ظاهرا في ترجمته خبرا واحدا وهو لا يمكن لان اطلاق اللفظ في الاصل
وجوابه ان الظاهر الجمل اهل به قطعاً وادارة خلافه صحيح ومنها ان الملامه لشقة الطائفة
سماوية من الحسن هو انهم لم يحدوا من ظهور المسلمين على الحركية في الجهاد وان العبد
الظليل منهم من غير زاد وسلاح كين يتقبلون العجم المفسرين في كثرة اذيتهم لعداوتهم
ضيق الله لهم واعلا كثره فاذا رجعوا الى عصرهم ائمتهم بما شاهدوا من اذيل الحق في حينه
او ائمتهم الكثرة والشرية والتفريق وجوابه ان اطلاق التفسير على ذلك غير متعارف
العصرية ومنها ان ائمة الشيعة من بعدهم ائمة الحكماء انما وافقوا في التعليل من اول
التخليص من المنهية بعد صدور الطوائف من فعل الجهاد والعقير في جميع احوال الطوائف
فالمراد من مرجع نقطه التفسير كما ذكر في الجهاد وتصلت الباقي لجلس التفسير في الذين
بمعادهم ما يجاوز من التصريح باستنباط الاحكام منها وما ذكر في الجهاد من ارجع الى
التفسير فانه قد هم في تعليق العلم الروايات والاحكام وجوابه ان تلاقى اطلاق الله تعالى
مراجع الظاهر الثالث متعلقا بالاضلال لا بمرتبة التسلط وقد جاهدنا ان لا يكون فاسق
بدا فتبينوا وجه الاحتجاج ان الله سبحانه وتعالى وجوب التبيين على كل انسان فينبغي من

وتجريد في تلكا لاعتقدها ان يراد بها الفاسق والابست مطلقا والافعال الثنائ
يقيد المطلقا ذكره والاولع بعد اعني يقيد الا حاصل الانزعاج انما كان كمثل الوليد
ومثل هذا الدنيا فثبت تلوه فان يقيد الا ومعهم عدم الثبوت في شأنه لا يكون الحاف
مثل الوليد او يكونه شاكرا لا يستل على مثل هذه المسئلة ويرد في الحكم كما لا يخفى
اقتضاها سابا تعليق الحكم بالشرط واصفها بغيره على اعتبار ان الثبوت عند انقضاء
الزمان يظهر التعلق فاعلمه سواء كان او لم يكن بها الانزعاج الا فيكونه يكون ان الثبوت
هنا اعلام الثبوت على الوليد حواير انه لو سلمنا ان ذكره فانما ثبت فانما ذكره انما
ويستل التعلق بغيره الصفرة والابست فائدة للشرط فتكونه بخبر وفقد ثبت ان
معنى وجوده بغيره بغيره والابست فائدة للشرط فتكونه بخبر وفقد ثبت ان
الابست في الاول معجرا بان بدو ثبت انما هو على ظاهره انما هو على ظاهره بغيره
فثبت لاحد بل انما على جواز العمل بل كما ذكره على جواز العمل بل في المسائل المتضمنة
الفرعية بل على جواز العمل بل في النهاية الكلية المتضمنة الاول والفرعية والفرعية
فقد استل الى الابع الاكتفاء بها بالاولاد المتضمنة معطاهما هو ولا يثبت الا انما هو
سائل من سائله انما هو على وجهها بالاولاد المتضمنة وليس على وجهها بل في غير ذلك
القبال على كون سبقتها الامور المتضمنة للفرعية او غيرها الثامن قوله تعالى وانما هو
ما انزلنا من السماء والفرق في العالم والاعماله وانما هو في الدنيا والفرق في الدنيا
الاستدلال انما هو على وجهها بالاولاد المتضمنة معطاهما هو ولا يثبت الا انما هو
والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا
والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا والفرق في الدنيا

وان رتب عليه فائدة الدلالة على ان هذا الحكم خادع فلم يقبلوا الا ان غلبت فيه فافان
يعيدون به من قبل ان حكمه احد ابعده فثبتوا ان كان فاسقا فهو مفعوم الشرط يدل على
نفي وجوب التيقن انما يمكن فاسقا حجابا ولو انرا فاسقا لم ينعقد من انما حكمه
تثبت الحكم به من قطع من عند قلنا مفعوم الفاسق انرا اذا اخذ بمفعوم شرطه يكون
مفعوما لا يترفع هكذا انما يحكم الفاسق فلم يثبتوا فنقلوا فاجاد العادل فخل يصدق
انهم لم يثبتوا الفاسق انما كان قلت لا يصدق فهو صكارة محقق ان قلت يصدق
صديق الله وثابت ان الحكم ذات ثبت لها العنق فلا يمكن مفعوم مفعوم الغيب
بالجو مفعوم الصفة وهو ثبت ومفعوم الشرط بخبرنا واما اربعان سبب نزول
الاية بعث النبيين وعصيت ابي عبيد الله بن المصطفى خلافه في ايام رسول الله
لما اقام ركعتا في الصلاة فخرج واخر المصطفى ثم اغفر الله له ونزلت الاية فالامر بالسبب
افاض في هذه الاية فترى في ان التعديل في قوله ان يغيبوا ويخرج منها واما من
نزهها الى مطلق الخبر فاجاب ان خصوص السبب لا يدل على خصوص الحكم بل امار
الاستدلال على ان ذلك التعديل وقد تنكر فاسق وبناء على موهوم حكمه فالان خاسق انكم
باني بناء مشرق فتعلموا ذكره صاحب الكتاب فلو كان المفعوم هو الشخص لكان الله هو
الغريب والتعديل لا يدل على ان الشخص التثبت بهذه الاية وحاشا لها ان تلزم الاية
تجوز خبر الفاسق في مرة واحدة الاستدلال بها وهذا الاحتمال ليس بعيدا الا ان جهة
قوله من قوله لا يسافر رجل بلاد دليل ان يتصل عن الطريق فيهلك عدم الاستدلال بسرعة
سكن ذلك الفصل والاهل لا يدل على ان من هذه الاعمال هو كون سرعة في عرجها
ولم يخبر عنه بانه ان كان مراد الفاسق اولئك من الباء والباء والى انطباع بالارباب

لا حائل الا من يتردد من مشايخه لا يطلع عليه كما تنفق كثيرا ما قالوا ان العادل
الذي يتردد في الشوارع في كثير من المداوير لا يكون من اهل الصلح طامرا في المشقة
ولا يظهر ان شدة حاشية بالجنسية فضا وشهد المعاصر يناله بالمال والجاه والكرام
الكلاب ولا يظهر صراحة على انصاره وما كان ذلك ملكه لا يمتنع ان يخلو
شيئا من ذلك فيظهر من ساعته التمدد ويظهر انما الخلق للزوجة وجهه اذا خرجت هذا
فانما انما المشهور بين المشايخ هو ان شرط العدل ان يكون في الوضعية وذهب الشيخ
الى من وان بالحق ولكن كان خطأ في بعض المواضع باعمال الخواص وما يقع
في رواية من غير اخبارها فان ذلك لا ينبغي طبع خبره ويجوز العمل به والى هذا مال
والدواعي لاعتقادهم ظاهرا انما هو غشنا وبعض المشايخ وهو الحق لاهل العدل
والاشراط وشهادة الشيخ بشهادة السلف في اخبار جماعة هذه حفتهم وحصول
الطلب في جعله قرا اذا كان من غير اجازة الكذب وحصول التبين المأمور به في الآية و
مجمعهم على الاشتراط اذ التثبت وفيه من غير اجازة واما قول الحق ودعوى
الشيخ من الكذب فلهذا استوفى مستنداته بالاجابة والمجاهدة فانما في
كثير من الاجابة عن كل حال الخراب انهم في الصلوة وفي ذلك المخرج انما في
وكان ذلك كثيرا من موشل باطلا في الصلوة لا يستحق كتمان الله وشاير شعائر
فكذلك لا يكتفي بخصوص في رواية بالانتماء الى الامتعة ثم اخرجته والذكر في العبد
والصحة والاكثار من رواية الحديث والعلم بالعقد والاهم في كون الرافعي مرفوع
النسب وعدم التقدير والعدالة ليست في الشرط قطعا للاصل على التمايز بين
بينهم وعمل على عدم اشتراط بعضها في بعض وجهات بل لا بد لنا ان نذكر

المسألة

المسألة الأولى: هل الأصل في الرواية مجرد الشرايط فيه أم غير فيه تفضيل كما لأصل
في العلم بالدين والدين لا يرد لان تتبع كتب الاخبار والاعمال على العلم بالدين لا يرد الا
عن نقله بالغ وشدة ولا يرد من حيث السند المعجز في اوجهه او من غير فاذ اوجبنا حديث
لو علم عقله حديث راوي او يروي او يروي حديثه يجب تحكيمها لان الأصل هو الحكم على الشين
بما اصابته ائمة الاسلام والايان والحق من الكذب والعدل في انما يمكن بعد ان نقل
الحكم بما له احد الطرفين ولكن الضيق انما لا يوجد حديث لم يعلم السلام راوي او يروي
او عدالة لا يحكم بانها الطرفين بل يقال انتم يجعلون الخلل في المسألة الثانية المستتر
شروطا اخرى هي حال الاداء العقل ووجهه فيقبل من زوال الصفة بالمشقة
بعد اضافتها ما روي قبل للاختلاف بينه ما روي بعده ويعكس في عكس حاله
ان يرضى انه في رواية في رواية وانه وان لم يعرف فيكون محجولا فيكون محجورا وهذا
اشكال وهو ان كثيرا من الرجال كان على الحق يرضى الى خلاصه او بالعكس والفقير
يعتد به على رواية وانهم فيقبلون مع الشك في رتبة الاداء واجاب عنه والحق
الاعتقاد في الظاهر باننا لا نعدها او اعترضنا كان من الاستدلال فلا يجاب به وان كان
من الاكاذيب وكان الماد من الاعتقاد في العقل والواقع فلا اشكال لان اكثر هؤلاء
رواياتهم من الموثقات وان كان زعمهم من الضعيف فقبل قدام الدعوى لما كان في
على حقيقة الامر فرب عدهم في هؤلاء فيمكن ان يثبت انهم لم يخلوا على ان السماع من غير
او العقل في اصولهم كان قبل العقل والسمع وبعد استقامتهم المسألة الثالثة في
طريق من غير اصناف الراوي بالشرط وطريق من غير اصنافه بالعلم والعقل بالشرط
والايان والاسلام قد وادخل في غير خبره بيان ذلك ما يشاء كثيرا مرة بعد اخرى

من غير تقييد بشان هذا المعنى وان اعتبر رواية بغيره ايات انشأت المشهورين بالاضط
والاشارة فانما ما فهمه قالوا في المعنى حرف من شرطنا بطبع اهل الاختلاف وكما
بروينا في هذه الامور فيظهر بطلان المعنى ان يثبت علماء الرجال من غير شرط على الضبط بشتر
ايضا لان قولهم غير من التوثيق لا يورث في الاضطرار ما امر به الخبرين الكذب طامرا ان
المخرج من الاختلاف كقولهم من غير تقييد بقوله فيكون عذر الراوي اذ ابا لاختيار
بالاعتبار والمشاركة او بالاشارة بين اهل الحديث في العلم بشهادة الغير من ذلك ومن
مجمع العلماء والعقلاء وكثير من كثر في القواعد لا يورث في الامور والادوات الترتيب في
عدا الزاوية في زماننا هذا بالاعتقاد الاول بعد بل في اكثر الامور واما بالاعتقاد الثاني
فلا يفسر الا من يتردد فيهم كتمانها وضمها لنا المشهورين فالطريق الذي عرض به لا
يقتضي الطريق الاخر وكلاهما في الطريق الثالث فلا يمتنع فيه ولا يتعلق عليه
واما الطريق الاخر فلا يتردد فيهم فيمكن ان المعنى وشبهت بعد الزعم وانما الترتيب غير
في غاية الاول في ان جعل الراوي اهل يثبت بتركيز الواحد اذ انشأت في العقل
بهذه الترتيبات فيجعل من اجاب الرجال عاربا فيخرج والتدريج لطلوع القول
فيها ولم يصحها بالسبب لولا ان ثبت فيهم مقامات المقام الاول في انها عقلت
بتركيز الواحد لا في انما شغلنا في هذه الاكثر الى الاول في جملة من المصنفين الى انما
وهو من انما الذي العلم وادام ظلمة ثم ان كثيرا منهم في ذلك على ان ذلك غير اذ
شهادة على الاول كقبي بالاولاد في الثالث وقال بعض من تقدم علينا ان هذا
البناء عكسا وليس في كثير من باب الخبر المصطلح الذي هو واحد من الادلة لا يعتد
وبل في كفاية الواحد في سائر اصناف الخبر لا يخلو في كفاية من ان الشهادة تقدم

ترتيبها

ولا يجوز الحكم بحكم الشاهد وكذا استمر وجان فصولا عما نقل من خبره وسياك كثره
ولكن على ما نقله فان قيل قد روي كذا كذا بابا في كتاب من ابي عبد الله عليه السلام فيكون
حكمه كقولنا لو روي في كتاب من ابي عبد الله عليه السلام فيكون حكمه كقولنا لو روي في كتاب من ابي عبد الله عليه السلام فيكون
بان انما شاهد لوقال هذا خطي وامر الله برونه لم يكن مضمونا للشهادة في خبره
يقتضي لا شاهد انما شاهد بانما لو كانوا موجودين لم يكن في خبرهم عند الجميع من
الزكوة اجمع جميع من رويوه وخاسا اننا لنفقه دعوى الشهادة شرعا بانها اخبار
جان من حق الامم اعيرة وامر من غير حكم ولا يخفى ان هذا الخبر لا يصدق على
التكثير لعدم كونها اخبارا عن حق الامم **الثالث** ان مقتضى اعتبار العدول في حصول
العلم بانها رواياتها بالاعتقاد المتكافؤ او بالاشهاد وانما اكتفى بالعدول لان دعوى
مقام شرعا فغير ذلك ما يقتضي اعتبار الابدال وفي خبرنا ان اريد باعتبار حصول
العلم القطعي فهو منوع كيف وكل ما يصدق طريقا لمعرفتنا العدول لا يصدق الا الطريق بها
وشهادة العدول بانها منسوبة بالامانة الى العترة الحسنة للعلم ان اريد به حصول العلم
فصحيح والاعتماد يحصل بتركيز العدول لو لم يصدق عدم الاكتفاء به ودعوى الزيادة
لا بد لمن قبل ولا فصل عدمه من **رابع** من قال بشيوعه بوجه **الاول** ان روايته
لم يكتف به في التسديد بل من غير ان يرفع على الاصل لان رفع التعارض يكتفي به في الوجدان
واجبنا ان ناسر ولا نخر ولا بد من التمسك بوجه ان من ترفع على الاصل ثابت في
شدة بل انما شاهد فان بعض المصنفين ثبت بشهادة واحد بل بالمائة الواحدة في بعض المولد
مع ان عدول كل منها منسوبة على عدولهم فترجع هذا الخبر على المسائل وقا احواله
المالعة دام ظلها **الثاني** في ان يشترط في خبرهم الى ان يثبت ان روايته كثر الحكم

في الخبر

في الاصل او من غير الفرج ومن العكس في بعض الحكم من باب الاول في خبره هذا
انما يثبت له قبل بحسب واحد من الامم فثبت انما في الخبر لا يثبت له من خبره في خبره
بما في الخبر والاصل في الحكم وهذا **الثاني** ان مقتضى انما في الخبر لا يثبت له من خبره في خبره
يقول خبرنا انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
بما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الاصول **الثالث** واحد منها في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الاصول لا يثبت له العلم فلا يشترط في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
المطهر في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
ينبغي انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
كثيرا من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
ايضا في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في الخبر انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
يكتفي بالمداد بالافاق من قبله انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في الخبر انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في الخبر انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره

الثاني انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
صحتنا انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
منهم على التسديد لا يقع في الحكم والقبول لانما يشترط في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الزكوة بالاصح انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
بعضهم انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الحجج والتدليل على النقل من الواحد يكتفي انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الحجج والتدليل كسابق رعا ذكرنا في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
على انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
بالواحد وهو لا يثبت على انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
يختلف خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
المقام **الثاني** في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
فانما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
وخاصها كقائمه انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
كقائمه انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
والدعي انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
يقولهم انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
من علم انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
والدعي انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره

انما في خبره

الناس في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
يكون من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
وهو من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
مرويه انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
لهم من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
لهم من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
فانما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
بهم من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
بما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
سبب خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
العلم بالاطلاق وعدم القابلية بالاطلاق في الخبر انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
عدم خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
شبه انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
ذلك في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
الحال بل خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
لم يكن من خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره

فيها في سبب جبرها الاول ثلاث ما يعلم العامة اجماعا ويعتبر من غير ما يعلم اتفاقا
اجماعا ويعتبر من فان الثاني على ما هو اتفاقا كاشف عن قول المعصوم في الكشف
في مفسر الاول مجرد اتفاق جميع العلماء والفرق يظهر في موضعين **أما** في الاول
غير اننا قد علمنا ليس باجماع عند العامة مطلقا وانما عند الخاصة باجماع ان كاشف عن
قول المعصوم **ثانيا** في الثاني جميع العلماء الموجودين غير المعصوم في زمانه فيسبر
يكشف ذلك من قولنا ان اجماع عند العامة لا يكتارهم وجود المعصوم وعند الخاصة
وبما ذكره ان الفرق بين الاجماعين عموم من وجه فانه لا يجماع عند الخاصة اتفاق
كشفي سواء كان اتفاق جميع المجتهدين او لا وعند العامة اتفاق جميع المجتهدين
سواء كشف ام لا واما الثاني فلا من حد ذلك بجبر عند العامة هو الادلة العقلية
والشعرية لا يبرهن عند العامة هو قول المعصوم في رد دليل بجبر عند الخاصة امر
في حقيقة قولها وهو كاشف عن قولنا ان ليس عند العامة امر خارج عنها اتفاق
لها **ثالثا** هل يتصور لها الغرض في جبر الاجماع ام لا فنقول لا يمكن في جبر
الاجماع على طريق الخاصة بالحق المتبادر لا يشك فيهم في العلم بدليل المعصوم في
والتأني في العلم بدليله فكل عقلا ولكن متغير ما تذكره في طريقه لكشف كذا فكله في
اننا نعلم اتفاقا على قول المعصوم فيكون في قوله لا في الاجماع ولكن مستوفى جوازا
الاجماع على طريق العامة وانما اتفاق جميع العلماء بحيث لا يشك من زائد كما هو عند
بعضهم على ما يمكن في جبر ذلك الاجماع على قواعد الامانة حيث يتوهم بوجود المعصوم
في كل عصر لاننا في اتفاق الجميع يمكن في المعصوم ايضاً منهم واما على قواعد العامة
ففيها يمكن عقلا ما اذا شاعنا في ان سرج الى الادلة التي ذكرناها في جبرنا في

الاول فمقتضاها هو المتبع وان لم يتم فحكم بعدم جبرها واما كون اتفاق العلماء مع عدم
تدريجها لغيرنا وادراكها هو من حيث هو لا يلزم ان يكون الاتفاق بجبر ذلك الاجماع على غير
من العامة بل هو على ما هو في الواقع فلا خلاف ان يكون ذلك انما هو المعصوم واما على قولنا
فقط بل بسبب تجميع الى الادلة الثابتة **ثانيا** كاشف عن ذلك ما ظهر لك من تصانيف
عبارتنا ان ما نسبنا لبعضنا بعضنا في قولنا بعدم جبر الاجماع ليس من افتراء
محض بل هو من حيث صدوره من عند قولنا ان ما يعلم العامة اجماعا لا يقول بجبر وما
يقول بجبر لا يعلم العامة اجماعا واجتماعها في فرد غير بعيد لان قولنا بجبر ذلك الامر
ليس كقولنا اجماعا على طريق العامة بل كقولنا اجماعا على طريقنا وهم لا يسمون اجماعا فاقول
الرابعة قد شاعنا في الاسناد الخاصة لا يبرهن بجبر الاجماع من حيث هو اجماع بل هو
بجبر من حيث هو كاشف عن قولنا المعصوم ولا يصلح له عند التمسك في ذلك قولنا كاشف
داخل في حقيقة الاجماع وانما ان كان داخل في كاشف في الواقع فبجبر كاشف في حقيقة
الاجماع فيكون بجبر من حيث هو اجماع اي من حيث هو اتفاق كاشف فاقول **الخامسة**
قد شاعنا في الاسناد العامة بجبرها لا يشك في العامة في اصل جبر الاجماع فاقول لا يمكن
بل اتفاقنا فيهم في جبر بجبر من حيث هو كاشف فاقولنا انهم باجماعهم في قول المعصوم
هم يقولون انها باجماع الاليات والروايات وليس شيء من قولنا ذلك ما اذا ارد
بالاجماع فانه اراد به اتفاق الجميع وان اراد به ما يصح عليه عندهم فقد ثبت
ان الشك لا يبرهن بجبر فانه لو عرف جميع المجتهدين من هذه الامت في عصره علم اتفاقنا
امرهم على علم اتفاق المعصوم معهم فلا شك ان العامة يقولون بجبر دون الخاصة
سادس صرح والحق المحقق في علمنا في زمانه الموهوب في الاجماع باننا لماد من قولنا

المرتب

قوله المعصوم ليس بان يكون علمهم يظهر شخصه عليهم ويدخل في علمهم بل المراد ان يكون
اقوالهم وافعالهم في قولنا وهذا لا يشك ان يكون شخصه في اشخاصهم ولا ان يكون في زمانهم
فهذه الجبر يمكن اتفاقا بالاجماع في زمانه بالنسبة لان الاتفاق فيه يحتاج الى حضوره في قولنا
شخصه انما هو العصر في علم المجتهدين بل يمكن اتفاقا بالاجماع بان يكون مطابقا لقولنا
واحد من الامت الماشية بان يصل الى المجتهدين خبره فاعلموا ان من احد من الامت
ناجما عليهم وجعله اجماعا اذا عرفت ذلك فليس في ذلك ما يدل على جبر
عند الغير بل نقول من جبر عند العامة وجوده من الادلة العقلية والعقلية
التي ذكرها في كتبهم ورواها الخاصة ولا يخفى ان ذلك ليس لدلائلها على عدم جبر
الاجماع انما يتوهم بجبر فانه على تقدير ما لا يدل على الاجماع في جبر اتفاق الجميع
الذي يبرهن افراد جبر عند الخاصة ايضاً لا على عدم جبر غيره بل لزوم العامة لا على
جبرها بل لا يعلم الخاصة جبرهم وبعض افراد اتفاق جميع المجتهدين زائد على ذلك
على جبرها بل يعلم جبرهم على هذه الادلة ونزاعها مطلقا بوجه لا يبرهن لنقل
كما هو لا بعضهم لا يبرهن بل هو خارج من غير تقدير الاضافات بل لانهم يملكها ما انظر
في كل واحد منها فانه كان له رد الى ازيد فوجه وطرحه واقتضاه واستدل به
على المنة ايتم فنقول ما استدبر العامة على جبر الاجماع من وجوه **الاول** ان اجماع ^{المجتهد}
على حكمه لا على وجود دليل قاطع على الجميع عليه لان العادة مقتضى باستماع اثنان
اكثر على حكم بدون قاطع وادعى عليه بايرادات واخضر الحجاب واصعبها با
تأثير ايرادات **الاول** النقض باجماع المتأخرين على انكار رسله بديتاهم ووجب
عنبرها بغيره تعالى الاحاد من مقتضى عدم تفويضهم ولنا لم يصل اجماعهم على امر

نا لاجتماعات المتغيرة لا يمكن ان يحصل بدون قاطع وما لم يبلغ حدا القطع يمكن
حصوله بدون ضرورة لان القول باجماعهم حصل من متابعة الاحاد وان لم يبرهن
قطعيها انما يدخل في نفس اجماع كل من الامم الخاصة على غير شيء واما على ما عرفت ان
النقص باجماع جميعهم على امر واحد فقط انما يمكن القول بذلك لانه ان ذلك
ليس من متابعة الاحاد بل متابعة الاجماع السابق على عشرة بديتاهم ولا على قطعية
هذا الاجماع ومصلو هذا القوة قطعيها باصل هذا القوة وثانها انهم لم يملك
لكان دأبهم في الحكم انهم لا يبرهنوا العادة اجماع ذلك الجمع الكثير السابق
من من لا يبرهن الى زماننا هذا فانه اجرة الاحاد والشهادات كقوله العلماء
الحكام فيهم كيف لا يجوز اجماع جبره عند واحد على امره بمتابعة الاحاد والشهادات
فان البديهة حاكمه بان علماء هذه الطوائف في جميع هذه الاعصار اكثر عددا
من علماء عصر واحد من هذه الامت **ثانيا** انهم لم يملك ذلك الامتناع ليعب فيها لو كان
المجتهدين عددا كثيرا وقل ان كل اجماع عند العامة لا يجب ان يكون كذلك بل يجوز ان
يتعقد بثلاثة او اربعة عند انحصار المجتهدين فيهم في عصر **الثالث** ان هذا لا
يجري فيها اذا كان المجموع عددا كثيرا وصرح كل واحد منهم بدليل الحكم وكان قطعيها
وبدليل يظهر ان اجتماع الكثير لا يستلزم القاطع هذا والتحقيق ان ذلك الدليل
لا يثبت بجبر غيرنا يعلم الخاصة جبره لا يبرهن على جبر الاجماع لكشف عن
القاطع الذي هو قول المعصوم لا يقطع عنه في الامكام في جبره في قولنا اجماع
لم يكشفه لا يدل ذلك على كون جبرهم دعوى فلذلك الدليل ان كل اجماع كاشف
امر اخر **الثاني** انهم اجمعوا على القطع بطلان اتفاق الاجماع ولا يبرهن في انهم صرح

فيعين المبدأ بالإجماع وفيروا أن التثليث وإن كان ناشئاً عنهم ولكن التثنية لا يخرج
من زمان التثني إلى زمان نشأته هذا لأن الأفعال المعنوية من المتخالفين اجتمعوا
المشكلة إذا علمت ذلك ما ذكرنا فاعلم أن الالتماس على كل من جعل بالإجماع المقول لا يقتض
أو لا من طريق التثني بالإجماع فإنه كان وماذا دفعه المقام بالآخر تركا منه بل ينظر
الطريق من طريقه فغيره من أن يتكلم بجري من طريقه التثني بجري من طريقه فغيره من أن لا
فإن بعض الطرق بجري فمتما بجري طريقه التثني كما مر من الإشارة إلى ذلك من
التثنية ههنا وأما حاج التثنية المتصورة ههنا فمتما بجري في صورة تارة في
التثني وفي صورة أخرى فمتما في التثني **المشكلة** الإجماع أتابط وهو أيضاً
جمع على حكم في مسئلة يكسب من قول المعصوم وقد مر ما ذكرناه وهو أننا نعلم ذلك
على إجماعه وإن كان في مسئلة واحدة حقيقته كما يجب أن يجاوز ذلك ما بطا المشي
البركة بعد ما عايننا أن القول في بعض من الوقت وماز مع الأمر على علم الفصل
بين مسئلتين في وحدة الحكم سواء يحكم بعضهم فيها يحكم بالآخر فيها يحكم أم لا في
زوج وأبوين ومنه وأبوين فإنه ثبت أنهم اتفقتهم لعدم الفصل بينهما قال
لأنه لا شك في ذلك قال في الموضوعين من قال ذلك الباق قال فيها ولكن بعضهم حكم
فيها بالآلة وبعضهم بالثاني وههنا لا ينبغي أن اجاماً تركها أم يحكم الجميع فيها
يحكم واحد كما في الشرب البدر فإنه ثبت اتفاقهم على عدم الفصل بينهما في الحكم
إذا أصاب كل واحد منهما بول إنسان مثلاً وكذا ثبت اتفاقهم على وجوب الفصل
فيها وههنا تحقيق فمتما في إجماعات إثبات منها البطلان خارجاً عن قضاة غيره
واحد فمتما في إجماعات فمتما في إجماعات فمتما في إجماعات فمتما في إجماعات

كما هو شأن المصنفين فان استدلوا لهم بالإنجاء من باب الشهادة واستدلوا بان
ما ذكره من تخلف زمان في عدمه وعلت انهم يذكرون ان يقول مع اختلاف الامة على
جواز التقليد لهم ولو يقولوا اجماعا حاصلا بسبب فتح الخلاف في سيرة ولم يذكر
لهم الدلائل ان اعتنوا بحجة قولهم لاجل الاطلاقات او عدمها فانما في قولهم
تصانيفهم ان اعتنوا بعدم حجة قولهم لعدم النص لهم في حجة الانجاء وانما الثالث
فانما يجب ان يكون مرادهم من الانجاء في مقام الاطلاقات ما كان يحتمل لكل وانه
انما يمكن ان يكون بناءه على اعتقاده بل الامر كذلك في الواقع قوله هذا يجوز في مقام
الفتوى دون الشهادة ونقل الانجاء من باب الشهادة فلان هذا ايضا كالمصنفين
الاصوليين الذين ذكرها المجتهد فخطا فلانما الاستدلال في الفروع مع كونها
على اعتقاده مثلا يقول بحجة قوله من الراس عند عمل الوجه لوجوبه فلهذا
مع انتم سلفه خلاف ذكره على اعتقاده فعمل ذلك فتوى متروكة شهادة على ان ذلك
لا يكون شهادة لكن منبذ على اعتقاده ولا فتوى لعدم كونها مقام شهادة فاما
نقولهم انما العمل انتم في من المجتهد وهو على تقديره فان المجتهد لما يتفق ويعود ذكر
دليل ادخاله الى موضع فهو قوله لمن يستفتره بحجة على المستفتي العمل به مجرد ادخاله
او يفتي مع ذكر الدلائل والحال الذي عليه كونه فتوا او حجة فتوى المجتهدين ولا
يجب عليهم تولد الابداع المبدعة الى الدلائل ومن هذا القبيل الانجاء المنقول فان
المجتهد من باب الاطلاقات من غير ان يستدل بالعلية وقوله للانجاء محمول الى موضع ان
عمله غير متروك وبذلك يتضح ما ذكره اخيرا بقوله لهم الدلائل ان اعتنوا بحجة
سما لا يخفى **ثالث** ان ثلث طرق الانجاء ناسخ من المأثورين ولم يكن ذلك يحتاج

فہمقاری

[illegible]

فأثبت جازم ذلك في الرب يحكم بجزائها في الباق في ههنا البسيط يحقق إجماع مركب
ولا نستطيع تحقيق البسيط وعدم روافد حكمه بخلافه كما إذا فرضنا واريث اتفاقا
على عدم الفصل بينهما في أن هذا كان يرثا لثالث ذلك ليرثا لثالثه أن كان
يرثا لثالثه في ذلك يرثا لثالثه فقال بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وكلهم حكموا
فيها بواحد منها والاول علم منهم حكم فيها **ثالث** الثاني من صفات الإجماع المركب
أن الإجماع البسيط من غير وهو الاتفاق على عدم الفصل وهو حكم واحد شرعي إلى
الإجماع المركب بالمعنى الاول من وجه آخر هو عدم اتحاد الحكم وهذا في غير الثمن
الثاني من القسم الثاني فالتاثير فلا يرجع إلى البسيط كما لا يخفى **فصل** عما ذكر
أن الإجماع المركب تعيين **المسألة الاول** الإجماع المركب بالمعنى الاول ولا يجوز خرقه
باحداث ثالث واكثر ذلك على ما شرطنا من ثبوت الإجماع الذي قد ناداه الكفاية
منه فعمل بالمقابلة إلى البسيط اتنا على طريق الشيخ فلا نرى لم يكن لهذا القول في قول
الامام أن إجماع الامم على الخطأ وعدم روعه والامام وذلك يجب ان يكون احدهما
حقا ولو حقه الحق يكون الثالث باطلا وانا على طريقه السيد فقد انا على طريقه
المشايخين فلا نرى اننا نتبع احد واري ان نقتضاه الامم جميعا او غيرنا وانا على طريقه
الامم عليه ولم يستلوا غيرهما في مخالفتهم وفيهم الذي لا خلافه كما في استدلوا بالاعتقاد في
الاطلاع على قول المعصوم يعلم بالوحدان انه لو كان قد دللوا على خطئه بينهم جميعا من انوار
البرهان فليس هذا وعين ان يقرق المركب استلزم من خرق البسيط لا كل من حكم بحكم في مسئلة
صريحاً بحكم سلطان غيره محتالاً بل صريحاً بانسل من انوار الثالث غير الملحم الغرضين والالهي
ثالثا فهدا الحق لكل على بطلانه وبقوله **فصل** في الخلق لا يخرج على قواعد المسائره ومنهم

عزیز رفیق

القولين الاولين من القولين الاولين فلهذا اجتماع القولين على بطلان كل منهما
 قلنا اولاً ان كل من القولين الاولين اذا سئل عن جواز التفصيل بقوله
 ببطلان تفصيلها التفصيل ما اجمع على بطلانها وتركيب قوليه لا ينافي الحكم لا
 المظهر ابطال التفصيل وثانيها ان كل واحد من القولين الذي يحقق التفصيل
 بهما اي الايجاب الجزئي والسلب الجزئي مفهوم على لا يتحقق الا في ضمن احد افراد
 التي هي ذلك المفهوم المفيد اما بالسلب الجزئي او بالايجاب الجزئي اوسع شطع النظر
 عنها وكل من القولين ان كان مقيداً بما لا يقتضي من السلب والايجاب الجزئيين يخرج
 الى القولين الاولين كما لا يخفى وان كان مقيداً بما لا يقتضي لغيرهما كان كل منهما مقيداً
 الكل على بطلانها وان كان مع قطع النظر عن التقيد ويكون خلافاً لمفروض ان المقيد
 ان القول انما لا يتحقق من غير من خارج الايجاب والسلب الكليين فالأخذ باحدهما
 وقطع النظر عن الآخر غيرا لغيره فظاهر من ادسار ما قيل في هذا المقام لكونه يتبين على
 نفي الوحدة من قول المفصل فان كان الاجتماع على نفي التفصيل والقياس على سلب النفي
 والقياس باطل لان عدم جواز احداث القول انما لا يتحقق من قوليه وفقاً بمسألة
 واحدة حقيقة كما لا يخفى فلهذا تركيبها معاً وهو تركب مسألتين واحدة وكون الثالث اقتضا
 لها مسألتين التي انما هي واحدة مسئلة لا مفيد **المسألة الثانية** في الاجتماع المكاتب
 بالمعنى الثاني فمضمونهما يقتضي بان يحصل بين المسائلين على مذهبنا ظاهر سواء استقوا
 على المنع من الفصل او لا وسواء كانا من قول الحكم خدماً او معتلين او كانا على نقيض العائنه
 ولكن بشرط في عدم جواز الفصل ان يكون عدم فصلهما من حيث هو لا مطلقاً فاذا اتفق

ان الحكم في مسألتين يحكم واحد واحد والآخرى فيها مقتضاها او يقتضيها
 فيها انما لا يفسر بحرف وجهه **تقسيم** ولا يخفى ان الاجامات المكتبة ما لها حال
 الاجامات البسيطة في ان بعضها يشترط الحصول وبعضها لا يشترط الحصول وبعضها ليس
 ملحق بالحصول ايضاً والعمل بالاولى لازم مقتضى الثاني ان لم يكن له معارض اقوى
 حكم الاخر فظاهر **المسألة الثالثة** انما لا يثبت بطلان احداث الثالث فاذا افتقرنا الى ما
 في مسألتين فثبت فيكون الواجب الحكم باحدهما فان كان مع احدهما ولا في غير مسألتين
 العمل بهما سواء كانت معلومة النسيب او مجهولة لانها فان كان كل منهما كلاً او حصاً
 بجواز النسيب فان كان مع احدهما او بالآخر دون الآخر او يكون مع كل منهما دليل
 ظني مع رجحان احدهما او باقياً في الدليل وهو ممكن في كل ترجيح احدهما مع رجحان
 تدبر العمل بالراجح والا فالحكم انما هو بالآخر كما لا يخفى من الشيخ والقول باق
 فيبقى استبعادنا لخطو الاسم وهو غير انما يقتضي في العمل بالخارج الحكم لا قول
 المسألة وجوب الحكم بكل من القولين والقياس لزم ذلك لعل الخبر من مقارن الاختيار
 استدراكاً بالترجيح والقول بالاطراح القولين وجوباً لاطراح قولنا لهما وان كان احدهما
 معلومة النسيب ولم يكن الاسم احدهما كان في مع الظاهر الاخرى على طريق السيد
 واما على طريق المحققين فيكون حكمهما حكم النفي الاول **المسألة الرابعة** انما لا يثبت اجتماع مركب
 على قولين فمات جميع احدهما لغيره فيكون ذلك من غير مقتضى الاخرى على طريق السيد
 حيث اشترط في تحقق الاجتماع اجتماع جميع الاخرى يكون الاسم واحداً لا بد من على هذه
 الظاهر غير ذلك لانما في احدهما فانما لا يثبت جميعها يعلم ان الاسم لم يكن معهم
 وكانا على طريق الشيخ لان الباقية مع تعيين كل لاشترط في قولهم خطأ بلين على انما

او الحكم

وعدمه وانما على طريق المحققين فلا يثبت من ذلك ان لا يلزم مفاد ان قولنا احدهما
 مستند الى المعصوم فيكون ان يكون ذلك قولاً للمشيئة والادلة لمفهوم على قوله فان الرجاء
 الحكم بان قولنا لا يكون الامر مستنداً لظاهر الحكم بعد ما يتبين من انما لا يلزم بقوله
 الباقية قول من يثبت احدهما وكان في قوله انما لا يثبت من المشيئة وانما لا يثبت بقوله قول
 الاخرين ولم يثبت منهم حدوثاً للمشيئة فهو مسئلة اخرى يحكيها هذا على قواعدنا
 واما على قولنا الماسر فغير الاخرى فظاهر لصيرورتها لكل الامر **المسألة الخامسة** لا يثبت
 تماثل انما لا يثبت في القولين على طريق السيد ان لا يلزم دخول الاسم في قولنا على ما قلنا
 تماثلنا بل هو من غير قولنا ولكن على طريق الشيخ والمحققين انما على طريق الشيخ فلا يثبت
 بل يلزم ارتفاع الحق من جميع الامر وانما على طريق المحققين فقط هذا وانما لا يثبت الماسر ويرجع
 الى الخلاف في ان هل يجوز خطأ كل الامر في مسئلة واحدة على الدوام **المسألة السادسة**
 لا يمكن وقوع الاجتماع الا في مسئلة واحدة وهذا هو المشهور في غير مسئلة واحدة فظاهر
 انعقاد الاجتماع عن قولين لا في حيث بان ويقتضيه الله انما لا يثبت في القولين من غير مسئلة
 وذلك على طريق السيد انما على طريق السيد فلا يثبت انما لا يثبت في الاجتماع وهو قول
 المعصوم فقط انما لا يثبت في الكلام الا في حيث ولا يمكن خلاف ذلك للاحقة بقوله
 غير حق بحيث من انهل يجب ان يكون مسئلة واحدة وانما على طريق المحققين فلا يثبت في قولهم
 الوجهان بانما لا يثبت من المعصوم ولا يكون اجتماعهم بوجه استنادهم الى قولهم لم يحكم
 بوجود المسئلة ليركبا جميعاً ما على طريق السيد انما لا يثبت في قولهم فثبت انما لا يثبت من
 قيل لعل من انما لا يثبت بان لا يثبت جميعاً على اجتماع واقع فيجب انما لا يثبت من انما لا يثبت
 ان يقع بدون مسئلة او لا انما لا يثبت من غير مسئلة على قطع النظر عن ذلك فظاهر على

الجزاء او العدة في الاجتماع بالاولى لا اعتقاد لا مجرد القول واقتدار انما لا يثبت على وجه آخر
 لا يمكن حصول احدى المسائلين من الاحكام الشرعية بدون مسئلة واحدة فظاهر انما لا يثبت
 عليه وانما لا يثبت في الاجتماع على المصنفين من غير مسئلة واحدة على كل طعام واحد
 بيان الحكم الشرعي في هذه مسئلة واحدة فظاهر من غير مسئلة واحدة في الاجتماع على الغطاء وانما لا يثبت
 بان قبل انما لا يثبت في هذا الحكم الذي قد ثبت ان لا يثبت في الاجتماع انما لا يثبت في الاجتماع
 وبعد ذلك فظاهر اصلاً لا ان الاجتماع لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 بغيره وتعلمه من غير مسئلة واحدة فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 بلا دليل من غير مسئلة واحدة فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 بعد ذلك فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 خاطرون فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 الاجتماع بدون مسئلة واحدة فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 المستند من انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 فانما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 الا على طريق الشيخ انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 على حكم دليل ظني ولم يردهم الامام بحكم نصية وامامهم محقق على طريق السيد انما لا يثبت في الاجتماع
 عنه ودخول الاسم وانما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 قولي هو على ما قلنا وانما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 مطلقاً من مسئلة واحدة فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع
 لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع فظاهر انما لا يثبت في الاجتماع

المواز

ان يكون غير بالوقت ولا بالاختصاص المحقق ولا بالانحصار المنفصل على ان يكون
الكتاب اهلا لا يدل على وجوب الوقت ولا التفرق في الشهادتين اصله الا ان وجوب الوقت
 كان من قبل الوقت وان كان لا يفرق بينهما في الاصل فليس في ان الشهادتين الحرام وانما
 بين الحلال والحرام بل انما على ان ان كانا كانت معا حتى يقتضي ان ارتكبا الحرامين لا يرد
 المماناة بالليل لغيره على ما لا يكون ان ارتكبا بركة عا والاعتناء بطلب ترك ارتكاب
 الشهادة في هذه الايات باعتبار الوعد والارشاد لا بغير بيان الظاهر في الالتزام به
 على ذلك من غير هذه الايات صريح في ان من ارتكبا الشهادتين هلك من حيث لا يعلم فلا يكون
 الهلاك تزامنا وارتكبا لشهادتين لا كما معلوم فلو كان ارتكبا معا يوجب الهلاك كما كانت الهلكة
 ايضهم معلوم فيكون الهلاك التماسين من ارتكبا الشهادتين لا لانهما ارتكبا معا في وقت واحد
 وتمايل على عدم وجوب الوقت وعدم الحزم في الشهادتين الا انما على ان ارتكبا على ارتكاب
 ارتكبا بالشهادتين كما روي في كتاب الكفاية في التفسير حيث يوجب على من ارتكبا الحرامين جميع من
 علمنا السلام بسنة من الحسن بن علي عليه السلام انه قال له واطمن ان في هذه الايات
 حسبا باو في ارتكبا في الشهادتين عذابا باو في الدنيا فبذلك لا يفتن بها ما يغفل عنه
 سلامة ذلك لا كلف قد زعمت فيها وان كان مرادنا ان يكون قد خلت من الميثاق وان كان
 العذاب ليس في وقت بناء على ما ذكرتم من التفسير من انه لا يكون ارتكبا بالشهادتين معا ولا
 يكون على فضاء عذاب عقاب يجب ان لا يكون فعل الشهادة في الحرام ولا يكون ارتكبا معا
 هلكا مع ان بعض الاخبار كالحكمة الاولى يدل على ان من ارتكبا الحرامين هلك وبسببهما
 يدل على ان ارتكبا بالشهادتين لا تمام في الهلاك بعينه كما في غير الايتين من غير ذلك
 كيف يمكن من هذه الاخبار على ان كانت في الجواب اما اولها فان المراد من قوله ارتكبا

الحرام وهلك ما سألها من انما هي انما هي على ارتكبا الحرامين وتعرض لما هو محتمل في ذلك وانما هي
 على الهلاك فان الغار في العرف انما هي بالخط الحامل بالخط الذي لا يفرق بين
 ما هو محتمل من الخط انما هي بالخط الحامل بالخط الذي لا يفرق بين
 نفس في الشهادتين في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 بين ذلك من ترك ما استعمل من الايات في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 فمن تركها برئت انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الشهادة لعدم فسق فرد اخر يكون مصداقا له وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وارتكبا الحرامين انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ويضع الحاشية في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 يرتب على العقاب بالانضمام في جميع الشهادتين فانها ان كانت راسا اذ كانت راسا
 يرتب على العقاب بالانضمام في جميع الشهادتين فانها ان كانت راسا اذ كانت راسا
 وبما تجل من ناسل بمجراد الحرام من حيث الحرام موجب للاحكام في وقت واحد
 وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 فانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 فانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الميثاق والتمسك بالتمسك برأيه الله تعالى في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 عليهم ولا يلهي انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 لهم واليه فضل الله عليهم وعليهم وعليهم وعليهم وعليهم وعليهم وعليهم وعليهم وعليهم

الاول

بالعلم في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 فانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الايات وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 اكمل القصص وظلالا في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ومن غير ما ذكرنا في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وما كان في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 فانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ويهدم موهبة وتعمل على ان يتجه على الحرام من مفسدات الدنيا وارتكبا الحرامين فلا يكون اذا
 سكران شرب على حرام وهو لا يعمل في ذلك والحرام لا يرد في الاكل شرعا والاختيار
 العلم لا على ارتكبا الحرام ما سألنا ما خلاصه في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ايتم كما لا يخفى **الكتاب** انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 يدل على ان لا يفرق بين الحرام ومن ارتكبا فهو هلك كما في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 المذكورة والاختيار انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 لا يعلم في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الشهادتين والاختيار انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 بالاختيار ليس في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 قولنا لا يعلم في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 يوجد حكم من الحكم ما لا يخفى في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 المحقق للعلم في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد

الاول على انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وقع الاجماع على اعتبار انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 المذكورة والاختيار انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الاجماع كما عرفت فان قلت الاختيار يمنع من العمل بالظن فيعمل العلم بالمعنى الاضطراري
 ان الاختيار يعمل بالاحكام في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
والايات انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 قالوا بعد من يتدبر هذه الايات في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 الايات فانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 شغل لعدم الحكم في الواقع بل عرفت ان الاختيار لا يرد في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وقتنا من لان التكليف لا يكون الا بعد الاشارة والبيان كما يدل عليه الدلائل الشاهدة
 وبما لم يزل انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ايتم منافعها الا انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 ما لا يخفى ان ارتكبا الحرامين في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 قطع النظر عن جميع ما ذكرناه وقلنا لا يلهي انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 لا يكون فيها واحدا وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد
 وانما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد انما هي في وقت واحد

اشتهال الدتة بقسا او لا يجب عند المجتهد به ايضا المجتهد الاستصحاب في ذلك الوقت
الذي استدل بها على وجوب الاحتياط فكثيره **مسألة** ما روي عن ابن جبرور في كتابه على الله
قال روي العلامة عن ربه الخ ورواه ابن عباس قال انت ابا عبد الله فقلت جعلت
ذلك يا رب فيكم الخزان او الخدبان المتعارضان فابها اخذتها الخ بها استشهد به
احتياطك ووع الشاذ التاويل الى ان قال ان تحتها غير الاحتياط اولئك وازلتها
الاحتياط الحديث **مسألة** حجة من اهل الحق من الخ قال السالك بالحسن من جليل
اصحابنا ورواه عن ابيهم الخ اعلم ان كل واحد منهما قال لا يلزم عليها ان يخرج كل
واحد منهما عن الصدق قلت ان بعض اصحابنا من الذين ذلك فلم يزلوا يفسرون فقال
اذا اصبحت مثل هذا فلم تدروا عليكم بالاحتياط **مسألة** حجة من اهل الحجاج ائمة عن ابي
ابراهيم قال السالك من الرجل قال السالك من الرجل تزوج المرأة في عدتها بها الخ من
لاخل لما روي في الا اذا كان بها الخ فليزنها بعد ما يفضي عدتها وقد روي
اناس في المجها الخ انها من ذلك فقلت باي المجها الذين اعلم بها انهم لم يزلوا
يخرجون عليها الخ في هذه فقالوا في المجها الذين اعلم بها الخ في المجها الذين اعلم بها
حرم عليهم ذلك وذلك انه لا يثبت على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرين وقد روي
فهم واذا انقضت عدتها فوردان تزوجها **مسألة** روي سليمان بن داود عن
عبد الله بن وضلع قال كتبت الى العبد الصالح ثم روي عن ابن جبرور في كتابه الخ
الليل ارتقاها وبيتها الشمس ويخرج فوق الليل مرة ويؤذن عندنا المدة من فاسلح
او اذ كان كنت صائغا او انظر من ذهب الخ في الخ فليزنها الخ في الخ في الخ في الخ
تذهب الخ وناخذها بالاحتياط عليك **مسألة** روي عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله

يروي

يروي عن ابيك فقلت استلم ورواه ان تزوج امرأة قد انقضت راجع بيننا
وقد كان لها زوج فقلت لك انك غير السوء وقد روي عن ابن جبرور في كتابه الخ
فيكون انت آدم فقال ابي عبد الله هو الفرج وامل الفرج شديد ومنكرت الخ ورواه
عن غناط فلان بن جبرور **مسألة** حجة من اهل الحق من الخ قال السالك بالحسن من جليل
اصحابنا ورواه عن ابيهم الخ اعلم ان كل واحد منهما قال لا يلزم عليها ان يخرج كل
واحد منهما عن الصدق قلت ان بعض اصحابنا من الذين ذلك فلم يزلوا يفسرون فقال
اذا اصبحت مثل هذا فلم تدروا عليكم بالاحتياط **مسألة** حجة من اهل الحجاج ائمة عن ابي
ابراهيم قال السالك من الرجل قال السالك من الرجل تزوج المرأة في عدتها بها الخ من
لاخل لما روي في الا اذا كان بها الخ فليزنها بعد ما يفضي عدتها وقد روي
اناس في المجها الخ انها من ذلك فقلت باي المجها الذين اعلم بها انهم لم يزلوا
يخرجون عليها الخ في هذه فقالوا في المجها الذين اعلم بها الخ في المجها الذين اعلم بها
حرم عليهم ذلك وذلك انه لا يثبت على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرين وقد روي
فهم واذا انقضت عدتها فوردان تزوجها **مسألة** روي سليمان بن داود عن
عبد الله بن وضلع قال كتبت الى العبد الصالح ثم روي عن ابن جبرور في كتابه الخ
الليل ارتقاها وبيتها الشمس ويخرج فوق الليل مرة ويؤذن عندنا المدة من فاسلح
او اذ كان كنت صائغا او انظر من ذهب الخ في الخ فليزنها الخ في الخ في الخ في الخ
تذهب الخ وناخذها بالاحتياط عليك **مسألة** روي عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله

ويانك فيرجو ان اسألك كل واحد منهما هل يجب له ذمة الاخرين تمام الخ ورواه
بعض الخ بالبر لا ولا امرها بالاحتياط في صورة عدم العلم لان اشتغال الخ في وقتها
والكلام في ما يروى في ذلك من المجتهد فيكون في مثل ذلك يجب الاحتياط
بعضهم قال يخرج هذه الرواية عن غير رويها فاما في اشتغال الخ في وقتها ورواه
علمه روي بسبب صانعة الصدق اشتغال ذمة كل من التولين واما ان ذمة اشتغال
باجل فخرج من علمه ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ
الجلل عن كل منهما ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ ورواه الخ
الاحتياط بالانسان بما بين الخ من بيننا فلا يجوز التملك باسالة المرأة ههنا ورواه
عليه ان قوله واما ان ذمة اشتغال باجر فخرج من علمه ليس صحيح لان طلق احاديث
الصديق من كل منهما يجب الاشتغال ذمة في تمام الخ فليزنها الخ في الخ في الخ في الخ
لاشك ان اشتغال ذمة الرجلين معا بئلا تام يستقر فيكون الزيادة مشكوكا فيها ويجب
العلم براءة الذمة من هو الفدر المشقة من التكليف لان الفدر المشكوك اليه الزيادة
مشكوك فيها فلا يجب حصول البراءة اليقينية فيها واما ان الاشتغال بالانسان فليزنها
ان المجها الذين ان المدة ام لا اصعب من المجها الذين ان الله حرم عليهم ذلك لان
اذا كان الرجل عالما بان التزويج في العدة حرام الا ان لم يتكلم بها في العدة ام لا
اصعب من المجها الذين ان الله حرم عليهم ذلك لان المجها الذين ان الله حرم عليهم ذلك لان
بان كسره من التزويج وتخصر حتى يظهر جليته الخ في هذه الصورة يكون عليه الاحتياط
ومن قولنا هذه الصورة ليس قبل ما نحن فيه لان الفرض ان المدة كانت
في العدة في وقتها وكان الرجل حين التزويج لا يعلم بها في في العدة ام لا فليزنها

نفي

في الرجل عن تزويجها فاحتمل احتياج الى العلم براءة ذمة من المشقة عن رويها
يجعل لا با علم بغيرها عدة فاذا كان لها علم بذلك فعليه الاحتياط ورواه
انها لا يدل الا على استحباب الاحتياط وجواز بل يجب فيها على استحباب لان حكمها عتقة
المجاهل بانها في العدة ام لا ايمن ولو كان الاحتياط واجبا للمحكم بعد رويها واما ان
فقد اجيب شرها بناء الاحتياط على العلم بالبراءة او كون الشمس فوق الافق
ان عدم رويها وقت العدة وعدم اشتغال الخ في وقتها معلوم ولا دليل على الاشتغال
الاحسن ذهب المجرة الخ وهذا صحيح في الصلوة واما في الاضطرار فلا يخرج ذلك بالتصحيح
ان يجرى ان اشتغال الخ في وقتها معلوم لا يحصل بغير البراءة حتى تذهب الحمرة
واما انما استر في العلم خارجة عن رويها لان حرمة التزويج ثابتة تكون الامرة
في كل العترة حتى يخرجها بغير العلم بغيرها فلا فيكون الاحتياط واجبا واما
انما استر فلا يخفى ما بين الاجال وبعضهم حمل الاحتياط هنا على الحرمة من المجها الذين
وكيف كان فلا بد من العلم بغيرها واما انما استر فلا فيكون الاحتياط هنا لا
مضيقا وليس فيه ريب ابدال المجرة بما ذكرنا واما انما استر الاخرة فالنقد لا ينهنا
على حجاب مطلقا الاحتياط لا على وجوب احتياج المنفصل وهو القابل للتوقف في نفس
المحكم وما احتل الحرمة والبراءة في موضع رويها **الاول** انما استر انما استر الخ
كرواهم كل شيء من خلال ورواه الخ فليزنها الخ في الخ في الخ في الخ في الخ في الخ
ما روي على الشبهة الخ في كل من الحكم فان الحكم الذي في خلال وهو المذكي ورواه الخ
اذا اشبهت من اولاده ورواه الخ فليزنها الخ في الخ في الخ في الخ في الخ في الخ
اكل المنيعة فان لا يصدق عليها من خلال ورواه **مسألة** انما استر انما استر الخ

الشبهات كقولهم حلال بين وشبهات بين ذلك ينطبق عليها اشتبهت بغيره ففرض الحكم
 الشرعي ومنه ضرورة ذلك لولا له حكمه العرفان موجود الوجه الانضباط والانتباه فف
 التعمين من زمان ادم الى الآن **الثالث** ان عدم ما ورد في وجوب الاجتناب من
 الشبهات شامل لاشتباه نفس الحكم وهو ضرورة خرج الاجتناب بالاحاديث الدالة على
 الابطال في الباقي ليس لمخصص **الرابع** ان ذلك من جهة الجمع بين الاخبار لا يكون
 اقرب من **الخامس** ان اجتناب الشبهة فرض الحكم يمكن لانواعها قليلة لكثرته ما
 ورد النص بالاجتناب عن جميع ما يقع به البدوي منصوصة وانما الشبهة في ضرورة
 فاجتنابها فانه يمكن **السادس** ان فرض الحكم بحجب الشك عن الحق والخير وانما هو ضرورة
 فكانا نوابي لم يشرعها لانها لم يجمع افراد غير معلوم وانما عاين الاول وانما الثاني ان
 الحمايات للمصلحة لا لاقر من غير حكمه ضرورة ما يخبر عن معنى ذلك بل كانت مضاعفة
 من قبيل ما لا يخلو من الحكم وهو ضرورة كما لا يخفى وانما فانيا ضايف الحديث الذي هو كحتميل
 معشيه **اعلم** ان كوننا المارد من قولنا غير ما لا يخلو من اجرام هل هو من الحمايات التي يرد
 امر الحكم عليها كمال الخط **سابع** ان رد امرنا النصف ما يكون من المعنى ليقع بعض
 ازواجه وامن وامن حلالا لغيره الاول لا يصح المثال الذي ذكره ايها الاواب
 ان حصر الفرق المشبهة بالخلاص على غير ما لا يخلو من اجرام وعلى الثاني فغير ذلك فرض الحكم
 ايها لاننا لا نعلم بعض افراد حلالا ووجهها ما وكل المشبهة في ضرورة ومنه انما
 انما اولها فتمثل ما ذكرنا لا في الجارية عن الاول وانما فانيا فانها جعل الحلالا التي هي الاربعة
 لا يخلو الا في اجرام وكذلك في اجرام البهائم وليس ذلك بل المارد من الحكم الشارع على
 علما ايضا ومنه ما يلزم من اجتنابها بالجمع هو ضرورة ما لا يخلو من حكمه كذا في كتابنا

ان لا واحد اذ ثبت الشبهة على ما عرفت ولم يفتقر الى الاشارة كما يجزى الموضع يخرج الحكم
 ايضاً وعن الرابع ان الاستياج الى الجمع انما يقع عليه الجواب بوجه اخر وقد عرفت امكانه
 عن الخامس ان اكانا الاستنباط عن الشبهة في الحكم لا يدل على بطلانها وعدم امكان الاحتجاج
 عنها بالشبهة في الموضع ثم لما عرفت وعن السادس ان اذا وادان لاسام الواسل عن هذا
 المحرر فلا يلزم هو ذكر او شبهة على محمل ولكن لا يفيد كمال الاجتناب وان اذ انزل الواسل في
 المزدوج مثلاً هو لاجل اتمام حرام ثم وجهه قد استخرج المحرر بان وجهه في مثل هذا غير متعين
 اذ وجهها بان اذن معلوم عقلاً وشراً **ثمة** اعلم ان اكثر هذه استعمالات الشبهة في الجمع
 الى الشبهة في المحذور والشبهة في غيره واجوبوا الاجتناب في الاول وهذا الشبهة والملازم من غير
 المحذور فكانت كذلك عادة اذ يفسر صريح واحتجاج على التثنية بان العلم بوجوب الحرام حاصل
 فيها كذا السد عن الجميع في الشبهة بوجوب الجمع بخلاف الاول وقد عرفت ذلك والكتب
 العلامة دام ظله تعالى بان هذا مجمع لانها يمكن الاحتجاج بها لا بالثاني يمكن الاحتجاج
 عن الاول والكثيرة في الجمع والملازم او التثنية فالحق كالحقفة دام ظله ان الحكم بينهما واحد
 وهو الاية بما لم يحصل القطع باستعمال الحرام والنجس وهو انما يتحقق بامتناع الجميع
 الامور التي قبله **المسألة الثانية** الاصل في الوجوب والاستحباب حتى يثبت خلافه
 وقد اشق عليه الجميع الاصل في الاحتجاج به حيث قال الوجوب لاسيما طواف الاضحية واعتقيرة
 المذكورة عليها اختاروا ثلثاً ما عرفت وبعض الايات التامة وكذا الاية اذ اشارة على غير
 براهين ساطعة واحتجاج الخالف بما دل على الاحتجاج بالادبانية طاعني بام **المسألة الثالثة**
 الاصل بزيادة التثنية حتى في التامر الاعمال على مقتضى دلالة اكثر الادلة المذكورة
 على ظاهرة **التمثيل** فذكره ان الاجاب الاصل في طاعة **الحج** متبطل في الاستدلال

واستفاد الموسع في نقص الأدلة والامارات وبذلك الجهد في تحصيل النقص من الاخبار و
الايات وعدم الظن بما يدل عدم البراءة ووجوب الاشتراط في خلاص اجرائه لا للجهد ان
غيره لا يتكبد من التحقق بذل الجهد ولا يصح له ان يعضد الابد التيقن والاستفاد في **ثانيها**
لا يكون مسئلا من الاثبات حكم شرعي من جهة اخرى لان في بعض دليله على الحكم لا لا يثبت
فلا يصح الاستدلال به اذا استلزم اثبات الحكم من جهة اخرى كما اذا علم جواز استدلاله بالاناب
واشتهر بالافتراء لا يصح العقل في جواز الطهارة من احدها بالاصل لان مسئلا من لوجوب
الاختصاص عن الآخر قوله في اشتراط ذلك نظير وجوب **الاول** انه هل يدل على جواز الفتوى
عن احد الانابين مثلا الاول القطع في المذكورة ام لا لاسبيل الى التناقض لان خلاف ما هو
محتاج لفرض الامر الواقع فتدبر الفتوى واذا دل دليل قطعي على غير حكم فما الايمان على
الم التسلية وطرح وهل يجوز العقل والسمع طرح دليل قطعي على غير حكم كما في التناقض
لاستلزامه شيئا اخر لا يخالفه العقل والمقتضى والسمع لا يدرهم اثبات حكم بلاد دليل غير
لانا نقول للحكم الثاني حكما من غير دليل لاننا اذا دل دليل قطعي على ثبوت الملازمة
بين شيئين وثبت جود احدها ثبت وجود الاخر ليس ثوبا بل ملازمة الملازمة على علم
وتدبر بل ان الحكم الثاني حكما من غير دليل اخر اضطرر الى دليل قطعي على غير
الملازمة بين شيئين وثبت وجود احدهما يصح الاستدلال على ثبوت وتكامل دليل الاستدلال
على ثبوت فقرات اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلا بد عدم القطع اما يمكن من
جهد عدم المعلوم مع اننا فرضنا وجوده ان من جهة عدم الملازمة وهو غير مقبول فينا
من غير **ثالث** ان اجزائه الاصل في المثال المأخوذ من شلاله يصير سببا لاثبات تكليف
زايد على ما كان ثابتا قبل اجرائه فانه الاختصاص عن جميع الانابين كان لازما

قبل اجراء الاصل فاحدا فاحدا لا بجملة اخرى خرج فخرج من ذلك الجميع عن لزوم الاحتياط
عنه ورجع الى الباب تحت التكليف والاصل ان قبل الاجراء كان التكليف متعلقا باستعمال
الابا في منصفه مع استعمال هذا الفرع وجعله سلبا قيدا لانقسام وهذا اليبا انما انكثف
طاك ان ابنا ابنا الا فرعي انهم يحجزون اوصاف الازواء في فرع من عشرة انا كان احدا منها
بخاصتها بالابا مع ان ترتيبهم لعدم اليقين باسحق في مجموع الشقة الباطنية مع ان قبل
الاجزاء لا يتعلل التكليف بالثبوت بل كان متعلقا بالثبوت متعلقا بالفرع والخرج **الثالث**
ان لم يستعمل استعمال اجراء الاصل في عمل ما ذكره لاقيات التكليف في فروعها فلا يتحقق ارجها
الفرع الذي غير موضع الاجراء والفرع هو ان لا يشتر في موضوعه ان شرطه من غير ان لا يشتر
شرطا ان هو ان لا يكون الامر بالحق فغيره الاصل هو العبادة في تركه وما يمكن الاستدلال له
عليه وجهان **أولهما** حاصل عنه وهو ان العبادات في حقيقة فعل فعلها مثل في تركه
من الفعل انما لم يفكر فيه وما ذلك لانه لم يذكر في الباب الذي هو في غير استعمال
ثانيهما ان اشتغال الامر بترك العبادة يقتضي فلا بد من العبادة في الحقيقة وهو لا يحصل
لا يستعمل في ذلك الجزاء في تركه انما لا بد من اشتغال الامر بالترك الجزاء انما لا بد من
اشتغال الجميع بالعبادة فاصار الجميع المسمى بجميع المترك في الجميع المترك في تركه انما لا بد من
يقتضي ايضا الجزاء فتناسل من قبل عدم ما ينبغي تركه في الحكم الشرعي وهو انما لا بد من
أولهما ما لا يمكن تركه شرعي وهو انما لا بد من تركه في موضوع الحكم الشرعي انما لا بد من تركه
والمتن هنا انما لا بد من تركه التكليف من تركه او الوجوب والاستحباب او الكراهة **ثانيهما**
ما لا بد من تركه شرعي وهو انما لا بد من تركه في الامور التي لا بد من تركه من الاحكام الشرعية
كسوء السوء الذي انما لم يكره هذا النوع من الحكم الشرعي ولا من موضوعه فانه لا بد من تركه

ان قلنا با فائدة الامر التكرار والافادة المكلف مستغلة بغيره في كل زمان كان و
 في كل جزء الزمان البير واحدة في كل زمان في كل جزء من زمانه قلنا بان الامر لا يكرر
 في كل الزمان بغير تحقيق في فسخ المجتهد وليس فيه استصحاب لا يمكن ان يثبت
 اثبات الحكم في الفسخ الاول بغيره من الاستصحاب فان هذا لم يطل ولم يكن الكلف
 في الفسخ الاول بعد فهم الاستصحاب في كل زمان من كل زمان في كل زمان كذلك
 فالاحكام الخمسة المجردة عن الاحكام الوضعية لا يستلزمها الاستصحاب وانما
 الاحكام الوضعية فانما اجل الشارع شيئا سببا للحكم من الاحكام الخمسة كالدرك الجوهري
 والكسوف الجوهري في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 كما في الاثبات الشبهة فان سببها على غرضها هو الدوام في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 او في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 مما يمكن السبب وانما الحكم في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 معينة في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 اثبات في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 لشبه واحدة وكذا الكلام في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المتخالفين لا يكون في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 انما هو بمعنى ما قلنا من قطع النظر عن الزمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 السبب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 بعد سبب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 بالكلف وانما الاول في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 او لا

او لا

او لا قلنا لا ان الحكم لا يشترط انما فاعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 وضع مقامه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 لما كان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الزمان بالامر لا بالاستصحاب ولا يمكن اجراء الاستصحاب بعده بالاجماع وان كان طلقا
 فعلى القول بكون الامر للزمن في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 والتميز في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ليس بغيره بل هو خارجي فانما فاعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 اجراء الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ولكن يقع الثبات في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 مجتهد في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 وانما بعد ذلك باذنا انما يظهر في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 صور متعددة يمكن في بعضها اثبات الحكم بالاستصحاب بغيره بعد وقوعه في كل زمان في كل زمان
 وفي بعضها لا يمكن اثباته بالاستصحاب **فدعي** اعلم انه في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 شروطا مخرجة بعضها شرط للآخر وبعضها شرط لغيره **الاول** ان لا يتغير الموضع
 بحيث يصير حقيقة اخرى وانما اوخرها وقرنها علمه ان لا يستغنى الحكم الثاني
 لبعض الاحكام بعد ان الاستصحاب انما هو انقلاب او لا انقلاب الى **الاول** انما يظهر في كل زمان

بغيره جواز الحكم بغيره في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الزمان الاول في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاخرين ومثال الاول في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 احكام **الاول** ان يعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 فيه بغيره من كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 من الزمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ومثال الثاني في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المزمع في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 وكان يعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المنجزة في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 يعلم حقيقة في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 لها لا يكون ثبوتها في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 اللزوم مع كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 يتحقق ما يجب انشاء الحكم في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المبرر لما خادنا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ذلك وامثلة كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ومن اجل شرعية اجراء استصحاب او ظاهر من عرف او غاوة او غيرهما او غيرهما او غيرهما او غيرهما

بغيره جواز الحكم بغيره في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الزمان الاول في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاخرين ومثال الاول في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 احكام **الاول** ان يعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 فيه بغيره من كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 من الزمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الاستصحاب في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ومثال الثاني في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المزمع في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 الا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 وكان يعلم وجوبه في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المنجزة في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 يعلم حقيقة في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 لها لا يكون ثبوتها في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 اللزوم مع كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 يتحقق ما يجب انشاء الحكم في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 المبرر لما خادنا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ذلك وامثلة كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان
 ومن اجل شرعية اجراء استصحاب او ظاهر من عرف او غاوة او غيرهما او غيرهما او غيرهما او غيرهما

او لا

او لا

[illegible]

من الحكمة انهم ايجاب الله سبحانه وتعالى على من كان في الحجة ان يرفع القلب الى الله بحججه واسبابه
فحينئذ يكون العبرة بالحقاق وهذا هو الاصل في الحجة العرفية والكتبية على قولها في زمان
الانسان **ثم** في قوله تعالى الذين ياتون من غير ان يوصيهم فلهذا وصيهم على ان يعلم
سيئتهما جازعا لهذا الامر المتعذر دليل الوجوب الذي لا يرد عليه من غير ان يوصيهم على ان يعلم
الاضافة استقامت الامور كما ان بدلالة هذه الآية على ان الامر حقيق في الوجوب في المصلحة
وكن وبنات هذه الدلالة بالاعمال لا بالشك لا للعلم ان قوله ان الامر حقيق في الوجوب
بين الوجوب والندب واستعمل في الحكم في الوجوب على الجاهل من الغرض وكذا الامر الذي ارضى بها
التي هي فيها العيوب في بعضه التمسك على ما ناله عليه وانما المراد من الاية ان الوجوب على من
يأتى في الامور ان يحضر من العذاب في الحجة جميع احواله التي بعضها ايجاب هذا اذا اراد
من الامر العموم وانما الاستحسان مع ضرورة الماد ان من يأتى في الامور بحسب علمه ان يحضر من الحجة
الامر الايجابي حتى يصير الغشمة والعذاب يكون من باب كراهة المسبب لارادة السبب او
يكون من الماد في الغشمة ان الوجوب على الجاهل الحجة من العذاب بان لا يحتج به ويعرف
ببره الامر الايجابي وعينه والحق في الدعوى انما استل في كونه ايجابيا او غير ايجاب فان
قلت للمدعي ان محسبه بان المانع من جميع مفسدهات **بها** انما الاستزاد خلافت
الاصل والاضافة الى الاصل في الكلام الحجة فان علمه اصل الحجة **بها** الاستحسان في الوجوب
في الجاهل وغيرهم المفسدهات حيث كره الانفعال في حقه قطعا فحقا قلنا **اولا** ان الاستزاد
الوجوب خلافت لاصل هو الاستزاد في الفاعل دون المعنى فحقا قلنا كره الامر حقيقا
الوجوب والندب وثالثها انما الاستحسان في الوجوب ان ثبت بالايه ولكن الاستحسان في قوله
ثابت من الخارج فكيف انكاره وتعليل من بعضه انما هو من غير ان يوصيهم على ان يعلم

الى ان يخلقوا ولا يزدحم عليهم كذا في الجواب على امرهم وحبهم ولا يخفى ان هذا يشتمل على
 الشيء لا على الاشياء التي هي كذا لان الشيء هو ما يشتمل على غير الجواب فيجب ان يمتنع الشيء لا الاشياء
 من الجواب فيجب ان يمتنع **وهذا** في قوله وما سئل ان الاستحباب لا يمتنع من الاشياء لا يمتنع
 ما ذكره ان الامار بما الامر بعدا في قوله وما قد قلنا الاستحباب لا يمتنع من الاشياء وان هذا الاستحباب ليس
 حقيقة علمية بل هي ما يقع وانما هي من جنس الاشياء لا امرهم ولا ان يمتنع من الجواب في الجواب
 من جواز كذا ان يمتنع ان يمتنع لم يمتنع من جعله في العلم والامر والاعراض وانما هي من جنس علمي وجوه
الاول اننا بطلب ايراد الاستحباب ولو ايراد الاستحباب ركنا في ذلك والى الجواب انتم لم يمتنع من
 يمتنع الاستحباب بل امره من حيث ان يمتنع من العلم لا من العلم في الامور بل امره من حيث
الثاني ان هذا ما كان على الحقيقة من استحباب الاصل في الحقيقة فخطا في ذلك بل لا بد ان لا يمتنع
 على الاستحباب فاننا اذا راينا انما امره من حيث العلم ولا يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع
 في ان العلم انما هو على الحقيقة الامر من امره من العلم ان يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع
 استحبابه على امره من حيث العلم في الاشياء من امره من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء
 فيكون عليه **الثالث** اننا نرى ان يكون لفظ الامر موضوعا للصيغة المستغنى في الجواب في قوله
 اقتراحه فيكون قوله امره من حيث العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء
 وجوابه انه قد ثبت ان لفظ الامر موضوعا لاراء الصيغة مع خطا في النظر عن الاصول والخارج
 عنه فلو كان العلم باعتبار ان الصيغة كذا من غير ان يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء
 بل كان الواجب ان يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء
 في قوله وقد قلنا الاستحباب لا يمتنع من الاشياء انما هي من جنس العلم لا من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء
 الاما المصطلح وانما هي من جنس العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء بل يمتنع من العلم في الاشياء

[illegible]

المختص من الغنية فلا يكون الصفة مستعملة في المختص بل استغناء المختص
من إغناء غيره فطريق استغناءها في المختص انما في الجزئية والافتراق في ذلك
بين كونه صفة في المختص والمختص في كونه صفة لاحدهما فانما يمكن في استغناء
في الآخر بما لا يمكن استغناء الآخر من إغناء هذا وقال بعضهم في غنى القلوب
ان هذا الحكم انما كان استعمال اللفظ الموضوع للمعنى الكلي في خصوص الجزئ مجازا
واضح عند من لا يقول بان الكلي الطبيعي موجود بعينه وجود افراده اما على القول
به وهو الاظهر فجزئيا جزئيا ان ارادة المختص في صلاحية اللفظ في ذلك
الاستعمال للدلالة على غير الفرد المختص من افراد المصير وكان هذا الشيء معنى لا يدل
على ان يضع له اللفظ واريد به صفة مجازا انما ان في معنى لا ان الفرق بين القول
بوجود الكلي الطبيعي بغيره بوجوده مع وجود افراده لا يؤثر في ذلك انه في قوله
بان يوجد بعينه وجودها لا يقول بان خارجها مع وجود جميع الوجوه بحيث لا يكون
بينها فرق اصل بل المغايرة بينهما في الجملة انما في معنى هذا القول انما
يكون استعمال الصفة في الفرد مجازا بدون حاجة الى توجيه اخر فاني انما
ان ارادة الخصومة في اللفظ وجوب في صلاحية للدلالة على غير هذا الفرد لكن
ليس هذا الشيء جزء للمفعل في اللفظ بل هو امر خارجي ليس له ارادة
المختصية كما لا يخفى **الثاني** ان ثبت في المختص مطلقا الرجاء ولم يصح احد
من اهل اللغة بانها الوجوب والندب فجعلها لاحدهما عقيدة بلا دليل
فلا يصار اليه واجيب بان جعلها للوجوب ليس بقيد بلا دليل بل ثبت في
من الادلة التي لم يثبت في الادلة المذكورة الا لخصيصة العرفية او الشرعية

المختص من الغنية فلا يكون الصفة مستعملة في المختص بل استغناء المختص
من إغناء غيره فطريق استغناءها في المختص انما في الجزئية والافتراق في ذلك
بين كونه صفة في المختص والمختص في كونه صفة لاحدهما فانما يمكن في استغناء
في الآخر بما لا يمكن استغناء الآخر من إغناء هذا وقال بعضهم في غنى القلوب
ان هذا الحكم انما كان استعمال اللفظ الموضوع للمعنى الكلي في خصوص الجزئ مجازا
واضح عند من لا يقول بان الكلي الطبيعي موجود بعينه وجود افراده اما على القول
به وهو الاظهر فجزئيا جزئيا ان ارادة المختص في صلاحية اللفظ في ذلك
الاستعمال للدلالة على غير الفرد المختص من افراد المصير وكان هذا الشيء معنى لا يدل
على ان يضع له اللفظ واريد به صفة مجازا انما ان في معنى لا ان الفرق بين القول
بوجود الكلي الطبيعي بغيره بوجوده مع وجود افراده لا يؤثر في ذلك انه في قوله
بان يوجد بعينه وجودها لا يقول بان خارجها مع وجود جميع الوجوه بحيث لا يكون
بينها فرق اصل بل المغايرة بينهما في الجملة انما في معنى هذا القول انما
يكون استعمال الصفة في الفرد مجازا بدون حاجة الى توجيه اخر فاني انما
ان ارادة الخصومة في اللفظ وجوب في صلاحية للدلالة على غير هذا الفرد لكن
ليس هذا الشيء جزء للمفعل في اللفظ بل هو امر خارجي ليس له ارادة
المختصية كما لا يخفى **الثاني** ان ثبت في المختص مطلقا الرجاء ولم يصح احد
من اهل اللغة بانها الوجوب والندب فجعلها لاحدهما عقيدة بلا دليل
فلا يصار اليه واجيب بان جعلها للوجوب ليس بقيد بلا دليل بل ثبت في
من الادلة التي لم يثبت في الادلة المذكورة الا لخصيصة العرفية او الشرعية

فانما

والجواب عن احتجاج على الجزاء الاول انه لا يكاد ان يعلم الاستعمال في غيره
الصيغة اصل لغوي وضعها الفرق من قبل زمانا انما الى الان فكلما
يستعمل الصيغة لا يعلم انها استعمال لغوي او عرفي واذ لم يعلم استعمالها
العرفي فلا يمكن الحكم بانها الاى معنى في اللغة باسالة الحقيقة في الاستعمال
واما في العرف وان استعملت في كلاما المعنيين لكن الادلة المنقولة يمتنع
كونها حقيقة في الوجوب واما احتجاج على الجزاء الثاني فخص ما اوصنا واهم
وجيزا الخامس على الجزاء الاول جيزا ثالثا والحوار الجواب على الجزاء الثاني
جيزا السيد عليه ولا يستلزم ان جيزا الثاني من جيزا الجزاء الاول وقد ثبت
جوابه واجمع **السادس** بان معرفة مفهومها انما بالعلم لا بدخل له او بالنقل
ومتوازاة لم يوجد واللا يمتنع في فرد واحد ولا يمتنع القطع وجوابه ما ذكرت
من ان المختص لم يوجد فلهذا هو من قبل الادلة الاستغناء في وجهها يتبع
مطابق استعمال اللفظ والانارات الدالة على الماد من عند طلائفه
التحقق ان ان اردت معرفة مفهومها اللغوي فالامر كما ذكرت بل الاحاد
ايضا لم يوجد والادلة الاستغناء لم يمتنع وان اردت معرفة مفهومها العرفي
فمقولنا لا دلالة الاستغناء بل الاحاد والعرف من التواتر وانما على انه
هو الوجوب كما في **الثالث** كالسادس في الجزاء الثالث **السادس** كالسادس
السادس كالسادس والحوار الجواب هذا وما ذكره ظهر انما في كونه الصيغة حقيقة
في الوجوب غاها وشاها الوضوح في حقيقة استعمالها في اللغة انما في استعمالها
خفيفة في الوجوب والندب او مشترك بينهما لفظا ومعنى واما عدم كونها حقيقة

في غيرها فثبتت في غير ما ذكرناه في الدليل الرابع لانها لا دلالة لا يخفى ان بعد
اثبات حقيقة الشرعية لا فائدة في المناظرة في المختص في الغنى **المسألة**
الثانية الامر بالارادة عقيدة لا بالادلة والادلة لها استعمال في غيرها
بلا خلاف وجهه وانما الخلاف فيما هي حقيقة في غير ذلك في غير ذلك
الادلة الى انها الوجوب بعضهم الى الاشارة والاخر الى الندب والاخر الى انه
اذ اعلى الامر به والاعلان من الشيء كان كما قبل انتهى واستقر الجواب
واستقر راي والحق في حق ما ظلم الناس على ان حقيقة في الوجوب لغويا
كان قبل انتهى شرعا وان لم يعلم على غير ذلك العلة فيكون مشترك بين الثلاثة
وقد نصت امام الحرمين في جميع القائل بان الوجوب بان المختص لم يوجد والادلة
المختصة والممانعة مقفولة لان وجودها لا يخطأ او اكلا لا يخطأ لان
اهم من الوجوب انما لا ينافي الخامس قوله لا بد في العلم بقصد الممانعة من النقل
في ادلة الاقوال الا ان كان كانه من الغنى في الوجوب فهو المتبع والاضيق
ايضا لعل ما يفسره ثم رد بعضهم هذا الدليل بفتح وجه المختص وقال
اجزاء ادلة الوجوب لا يتصور ههنا لان في فهم الطلب من الصغر وفوقها
المفهوم الامر به انما ليست كذلك لا يخفى فساد هذا الدليل في ما يخبر بها
من الادلة على الطلب الفردية لمفهوم الامر وليس مانع منها انما في استعمالها
في بعض الادلة الشافعية بانها لا يشترط الوجوب ههنا لعدم دلالة على بغير
لعدم كون الصيغة في الامر وعدم دلالة على الطلب في ذلك البعض هو
السلطة الاولى فان لم يمتنع الدم والاحتجاج والتبادر فيما يخبر به

فانما

للعقل فيكون من غير ان يطلب الفعل لكون الفعل مقتضيا لاحدهما وان يكون مدلولاً
 للمطلوب في ان الفعل في نفسه لا يقتضي شيئاً سواه وانما اقتضاه من مقتضى ولكن الطلب
 يدل على احدهما وان لا يكون مدلولاً لشيء منهما بل يدل على طلب الفعل المتماثل من هذه
 الصفة وهذا الدليل جائز مع الاحتفال بالاول ولكن لا بد من دفع الغيرة وتوابعها ان يتبادر
 لا يثبت الا لطلبها لغيره **وهنا** اننا نطرح بان المدة والتكرار من صفات الفعل
 كما قيل ان الكثير لا يتقوى الا من ضرباً قليلاً او كثيراً ومكرراً او غير مكرر فيفيد
 سبقاً من المدة من غير المدلول ان الموصوف بالصفات المتقاطعة لا يلائم على خصوصية
 شيء منها او غير هذا فيفيد ان كان المقتضى بالصفات المتقاطعة المذكورة فهو غير
 والمركب الذي بالمتخفف هو الفعل الذي هو صفة الاشتغاف ونحن نقول بان الاول لا يلائم
 لغيره خصوصاً من غير **وهنا** اننا لا نرفضه نارة بالمدة واخرى بالتكرار من غير تنافي
 والتكرار لو كان احدهما داخل في الموضع لم يكن من مصادره بالتكرار او بالغير التناهي
 ويزن ان التعبد بالمدة يمكن ان يكون لرفع الاحتفال والتمسك والتأكيد كما في الفعل
 وجوباً وكون التأسيس يظهر من التأكيد لا يصلح لاشتغال الحقائق وكذا التعبد
 يمكن ان يكون قرينة لاشياء اخرى لا موضع لها في قوله فعل تدبياً واقتضاء ذلك جعل
 اللفظ على خلاف الظاهر والتجوز وارد على القول بكونه بغيره انما هو غير ممكن
وهنا ان الامر في نارة مع المدة واخرى مع التكرار فيكون حقيقة الفعل مشترك
 بينهما والافان كان حقيقة في كل منهما يلزم الاشتراك وان كان حقيقة في احدهما يلزم
 الجواز وكل منهما خلاف لاسلامه ويزن ان التمسك بغيره الثاني ويقول انه لو كان بغيره
 لزم ان يكون كل من الاشتغال به تجزواً وكلما كان التجزؤا كان **وهنا** ان يكون

للعقل فيكون من غير ان يطلب الفعل لكون الفعل مقتضيا لاحدهما وان يكون مدلولاً
 للمطلوب في ان الفعل في نفسه لا يقتضي شيئاً سواه وانما اقتضاه من مقتضى ولكن الطلب
 يدل على احدهما وان لا يكون مدلولاً لشيء منهما بل يدل على طلب الفعل المتماثل من هذه
 الصفة وهذا الدليل جائز مع الاحتفال بالاول ولكن لا بد من دفع الغيرة وتوابعها ان يتبادر
 لا يثبت الا لطلبها لغيره **وهنا** اننا نطرح بان المدة والتكرار من صفات الفعل
 كما قيل ان الكثير لا يتقوى الا من ضرباً قليلاً او كثيراً ومكرراً او غير مكرر فيفيد
 سبقاً من المدة من غير المدلول ان الموصوف بالصفات المتقاطعة لا يلائم على خصوصية
 شيء منها او غير هذا فيفيد ان كان المقتضى بالصفات المتقاطعة المذكورة فهو غير
 والمركب الذي بالمتخفف هو الفعل الذي هو صفة الاشتغاف ونحن نقول بان الاول لا يلائم
 لغيره خصوصاً من غير **وهنا** اننا لا نرفضه نارة بالمدة واخرى بالتكرار من غير تنافي
 والتكرار لو كان احدهما داخل في الموضع لم يكن من مصادره بالتكرار او بالغير التناهي
 ويزن ان التعبد بالمدة يمكن ان يكون لرفع الاحتفال والتمسك والتأكيد كما في الفعل
 وجوباً وكون التأسيس يظهر من التأكيد لا يصلح لاشتغال الحقائق وكذا التعبد
 يمكن ان يكون قرينة لاشياء اخرى لا موضع لها في قوله فعل تدبياً واقتضاء ذلك جعل
 اللفظ على خلاف الظاهر والتجوز وارد على القول بكونه بغيره انما هو غير ممكن
وهنا ان الامر في نارة مع المدة واخرى مع التكرار فيكون حقيقة الفعل مشترك
 بينهما والافان كان حقيقة في كل منهما يلزم الاشتراك وان كان حقيقة في احدهما يلزم
 الجواز وكل منهما خلاف لاسلامه ويزن ان التمسك بغيره الثاني ويقول انه لو كان بغيره
 لزم ان يكون كل من الاشتغال به تجزواً وكلما كان التجزؤا كان **وهنا** ان يكون

مقتضى

بالفعل المذكور او لا ولان ذلك المزمع انما يكون اذا ورد في الفعل في المدة واما اذا
 ورد قبله او فيها اذا استعمل الامر في التكرار فلا يلزم ان كان مقتضاه التكرار **الخاص**
 ان الامر لا يثبت بغيره بل يثبت في جميع اسناده والشيء يقتضي دوام المنع فيلزم التكرار **الخاص**
 لان تكرار الامر بوجوب تكرار المدة ومجابهة كون الشيء في نفسه لا يلائم ما من الشيء
 واما بل يفرق على الامر الذي هو في نفسه فانه كان ذلك دائماً واما وان كان في وقت
 في وقت مستمداً الامر بالمر في مائة شئ في المنع من تكراره في الامر **والمتن**
 المستفاد من الفأول بان الاشتراك عقل في المدة المستقلة الاولى وجوابه على جابه كما مر
المدة الرابعة لاختلاف ان الامر المعلن على ما ثبت في كثير من تكراره لا
 تختلف المدة في جميع اسناده بل في جميع افراده وكون وقع الخلاف في المدة على شرط ان
 صفة لم يثبت عند تكرارها على شرط ان الاول وهو الحق لا يتكرر بتكرارها على مطلقا
 والثاني ان التكرار كذلك والثالث ان التكرار عقل لا ادعاء على عدم تكراره بتكرارها
 ونسباً ان لم يمتنع ادوات الشرط ولا الصفة في التكرار ولم يمتنع وجوده في التكرار
 فثبت ان الامر ليس بالاجاب بغيره بل هو في نفسه بوجوبه او تكراره المدة مع الحكم
 فقط والحكم مع الشرط او العقدة لا فرق بينهما الا ان الحكم في الاول هو نفس الحكم وفي الثاني
 هو الحكم في هذا الشرط والعقدة والفاعل مع التكرار في الشرط والعقدان هما العقدة
 في الحق متوقفة على استمال اللفظ في المعنى الخاص بحيث يغلب على استماله من استعماله في
 حق عييل التبادر وليس الامر بغيره في ذلك لان الامر المعلن على ما قد استعمل فيها في
 الوحدة والتكرار معاً ولم يثبت بغيره على الاخر لانها غلبة بغيره او كليهما وهو غير
 المتناهي في حصول التبادر فتوقف على ثبوت الخلاف وكلما استدل بغيره التكرار فافهم

او اجماع او يثبت على وجهه **الخاص** ان الذي يقتضي التكرار كذلك الامر بجماع لانها
 على المطلب جابه اولاً ان يقاس في الفترة وهو يتبدل دائماً ان الفارق قائم وان الذي يقتضي
 منعه لم يمتنع من داخل الماهية في الوجود وهو اقتضى ان المتع من داخل كل من افرادها
 في الوجود فاحد داخل فيكون قد داخل الماهية في الوجود لا اشتراك في اللفظ والمدة هو ثابت
 مقتضى الشيء بجله لان امر ثابت الظاهر داخل الماهية في الوجود وهو يقتضي في الثانيان بغيره
 وثالثاً ان الشيء عند كثير من الحقيقة منهم المقتضى كالامر في عدم التكرار فله ان
 يمتنع اصل قياسه **الثاني** ان مقتضى في الفترة ان لا فرق بين الامر انما لا يكون
 المطلوب في احدها ان تترك في الامر العقل والشيء بعد التكرار فيلزم ان يكون الامر
 اعم من ذلك من غير ان ثبت ثباته **والمتن** ان لم يتكرر مقتضى الامر في الشيء
احدها ان ورد في الشيء بعد الامر بغيره او في الحكم الثابت بالامر فانه لا يمكن التكرار
 كان منهياً بغيره فلا يصلح المنة في الشيء كغيره ما ورد بعد الامر **الثاني** ان ورد
 بعد المدة فهم المدة وهو حال من الشارة واجيب بغيره ان الامر في الشيء عليه كان
 وورد في غير التكرار فافادته التكرار في وقت وقوع الشيء انما هو المنة في الشيء
 فلا يلزم تكرار الامر بالتكرار ويزن ان كان في الشيء قرينة التكرار على وجهه بدونه
 مع انه وجد في قصده بغيره ووجه ذلك فالتجارب بين ان عدمه ووجه الشيء لم يتكرر
 الامر مع وما ذكر من الوجوده **الاول** فلا نعلم ان الشيء انما هو الحكم الثاني
 ويكون ذلك لا يثبت على كونه الامر بالتكرار لاسكان ان يكون لهية الامر في استعماله في التكرار
 كادع او كان المدة من المدة ولكن في الشيء قبل العقل كما في قصده بغيره في التجزؤا
 الشيء بعد الفعل لم يثبت على وجهه **الثاني** ان الامر في الشيء فافهم

مقتضى

والخاص من العرف فاضربان الاشياء بالماورى في الوقت الذي لا يجوز لنا فيه
عنه لا يصح سارة ولا استباق فلا بد من جعل الامر في الاخير على ان يدعى الامكان
مضافا لصحة فيها انما لا يتغير المادة او هو عليه **بوجهين** **الاول** ان الامر
الماورى في وقت وقوعه او مطلقا والاول في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
اذل الوقت بحيث لا يخرج بعضه من تحت رتبة الامر والامر وصار قضاء والثاني
بصحة جازا لما فيه من اقل وقت ولو كان في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
بصحة جازا والثاني وهو ما نحن فيه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الامر الا انه لا يصح قضاء بل اذا انقضى وقت كان يكون اداء وجهه وان
كان مضيقا الا ان لم يبق وقتا في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الحق وانما ظهر النافي بان الامر لم يرد شيئا على الفور بل على عدم صحة
الفعل بل في الوقت لان ما دلل على هو الانسان بالفعل في اقل اوقات الامكان
ولا يجوز في غير وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
ان الامر كان في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
من قبل الثالث **فانما** انه لم يرد شيئا على الفور بل على عدم صحة
كان في الامر بالماورى في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
المسألة وان لم يكن الا انما لم يرد شيئا على الفور بل على عدم صحة
لكن الامكان الذي كان في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الوصول في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه

مفرد

شأنه او بعد انما لم يرد شيئا في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
وصل في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
مع انه لا يصل بعد ذلك الوقت المسمى في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
يجاز عن ان الامكان العيني في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
وانما لم يرد شيئا في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
فان اذا كان وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
ذكره في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
المسألة في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
ان في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
من الامر في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
والاستباق في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
والاستباق في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الفعل في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
يجوز في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
او كان في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
على معناه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
على المعنى في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
والاستباق في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الحق في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه

ما يثبت بذلك وجوب الامر خارجي وهو غير محل النزاع **والتا** ان القول بان امرين في وقت وقوعه
فانما انهما في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
بشيء من وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
استدلوا عليه بان الامر المطلق لا يقتضيه ولو ارادوا وقتا معينين في وقت وقوعه
البيان معناه ان الاولان متساويان في اطاره والحجاب ان لا يدل على ان جواز
الثاني في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
استدلوا عليه بان الامر المطلق لا يقتضيه ولو ارادوا وقتا معينين في وقت وقوعه
الاول بالشيء بان الامر المطلق لا يقتضيه ولو ارادوا وقتا معينين في وقت وقوعه
الاعتبار والتأويل في كل ما ورد في الكتاب في وقت وقوعه في وقت وقوعه
لوجوبه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
ان امرين في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
على الامر في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
الكتاب في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
بوجهين **الاول** ان الامر المطلق لا يقتضيه ولو ارادوا وقتا معينين في وقت وقوعه
في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
لغيره في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه
من على اعتبار التأويل في كل ما ورد في الكتاب في وقت وقوعه في وقت وقوعه
لغيره في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه في وقت وقوعه

من زادوه صحيح فلما صار هذا الغرض وجيزه ليس مطلوب بالاجماع والعزوة الاثر
الاولى ان الحق قد ثبت في بعض الاعيان في الكثرة بل صحيح وانما البت مطلوب
الثاني ان الحق قد ثبت في بعض الاعيان في الكثرة بل صحيح وانما البت مطلوب
فلا يشرب زيدا مقتضا الفرض غير لومات زيد واللاتم بتكاملهم من الملائكة
فلان الفرض مطلوب بالنسبة الى الاوقات كما ان مقتضى الاستمرار في الاوقات
الشخص مع التقيد بشخص وجاز مع التقيد بوقت محكم وكما يصلح لمنع التعدي
في الاول يصلح لمنع في الثاني انهم وكون الاختصاص مختلف في وجه المصلحة واما سلطان اللاتم فتدريج
معارضة يكون الاوقات ايضا مختلفة في وجه المصلحة واما سلطان اللاتم فتدريج
انها في **الثالث** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
المصلحة كالكميات فلا يشرب في وجه **الرابع** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
لا يدل على عدم جزم وجه **السادس** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
المقتضى بوجه اخر **سابع** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
فكونه مطلوب الامر المقتضى ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
الاختصاص في الامر المقتضى ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مستقيم مقتضا ومعد استبعاد في وجه الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
كالجواز ولا الفرضية كان مستتب **السادس** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
ان يكون مقتضى **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
بالاخر عاينان وعليها ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه

بموان

بموان الاستدلال في بعض اقسامه يوم الخميس يوم هذا اليوم ولو كانت سبانا او عدا فليس
غيره استدراكا لمات لا يزيد بالانقضاء الا ذلك وقيل ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
المقتضى لولا كان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
المقتضى لولا كان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
بالاخر عاينان وعليها ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
الاختصاص في الامر المقتضى ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مستقيم مقتضا ومعد استبعاد في وجه الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
كالجواز ولا الفرضية كان مستتب **السادس** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
ان يكون مقتضى **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
بالاخر عاينان وعليها ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه

والاعتناء بعينه لحد الامداد الوجودية لا يستلزم في حاشا الاختصاص وعدم بعبارة كالتالي ان
عاما للوقت في وجه جميع الامداد الوجودية **المقتضى الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
الاختصاص في الامر المقتضى ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مستقيم مقتضا ومعد استبعاد في وجه الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
كالجواز ولا الفرضية كان مستتب **السادس** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
ان يكون مقتضى **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
بالاخر عاينان وعليها ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه

جديد كان ادا الامداد بالاعتناء بعينه لحد الامداد الوجودية لا يستلزم في حاشا الاختصاص وعدم بعبارة كالتالي ان
عاما للوقت في وجه جميع الامداد الوجودية **المقتضى الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
الاختصاص في الامر المقتضى ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مستقيم مقتضا ومعد استبعاد في وجه الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
كالجواز ولا الفرضية كان مستتب **السادس** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
مقتضى وجه **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
ان يكون مقتضى **الثاني** ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه
بالاخر عاينان وعليها ان مقتضى الاختصاص هو الحكم بوقت محدد للاختلاف في الاوقات في وجه

والاعتناء

الامام وقد استدلل عليه بوجه اخر فيبقى بيانها وتبينها لفظا في الكلام وبه لا
يصل تنقيح المرام وكذا بزمنا ذكرنا لفظا لغيره على ما فيها كذا وان اردت الاطلاق
على طرف منها فذلك بطا العزائم الجهدية ولنا على الخافس اي على ان الصد
لو كان واجبا مضمنا فالحكم هو الترجيح ان اسكن والافا اختيارا في وجوب ان المكلف
بالاطلاق ولو وجب احدهما مضمنا لكان الترجيح للمرجح بل ترجيح ومعه يجب
الارجح مضمنا لوجوب المفتوح لا يختار ان لا يتصور في التخييرات المكلفات مثل ذلك
الا فانا انما اختر المكلفات الواجبة المستدرة الى ان يبقى عن الوقت بمقدار ما يفعل
في احدهما اذ لم يرد في الشئ من هذا القليل غير شران المكلفات لواترها الى انقضاء
الوقت فتبنا في احدهما ولو استعمل احدهما اياهم بطلان لاخر وجبها ظاهر فان قيل
انما يتم بتركها او احدهما يد على انهما واجبا مضمنا اذ لا يتم الا على ترك الثاني
العينى وكونها كذلك ضد كونها مكلفا بهما وذلك تكليف مضمنا للعدول والعبادة
عنه ولا يابا الجواب به والى الحق في الترجيح بل لا بد من الاستغناء بالاشياء لا يابا في الاشياء
وقاينا باننا لم نعلم على تركها البس على اخرها من الوقت الذي لا يصح الادعاء منها بل
على ما يخرج عن وقت الذي لا يصح الاكلاها وتبين ذلك من وقت التفتيش لهما هو
الوقت الذي لا يصح الاثبات بهما من غير زيادة لا الذي لا يصح الا احدهما كما ان وقت
التفتيش هو ما يصح بالزيادة والعرف بينهما وبين ما يخرج من زمانها كان الترتيب
بينهما مضمنا فاقول لو لم يكن وقت النظر في ثابتهما وقت العصر بخلاف ما نحن فيه
فاننا لو لم يكن بين الفعلين ترتيب كان اقول الوقتين وقتا لاحدهما بلاشئ في ثابتهما
للاخر كذلك وكل هذا فاذا اختر المكلفات الفعلية الوقت لا يصح الا احدهما فهو واحد

من وقت التثايم لظاهرها على ما يخرج من الوقت الثاني لا لغيره لادنى الاحدهما
ولا يثبت الا كونها واجبة عينيه في الوقتية والتكليف بها مقدر واورد
ههنا انهم شبهوا بغيره ان المكلف اذا اخر الموسع الى ان يبقى من الوقت بمقدار
ما يصح احدهما كما ناضف فيه بحسب الوقتية انها كما ناضف فيه بحسب لا يخرج في اطلاق
اي جزاء والتجيز في الوقت الوقتية وقد لا يصح الا احدهما لاجل للاحظ من اجل
كما ان التخيير في الاجزاء الاول انظر الى ما بعده وح بل لم ان يكون الموسع ان الثاني اخر
الاجزاء الوقتية عينيه بحسب الوقتية وسبعين بحسب وهذا باطل ثم ان كلا منهما
كان واجبا عينيا بحسب الاخر ولم يقع التخيير بينهما وانما باق المكلف بترك احدهما
مع انك تعلم ان المكلف بغيره في اخر الوقت فيلزم اجتناب التخيير بحسب الوقت و
الاخر والعينيه بحسب اخرها وهو متاخر من عينيه وجوبها بعدا فانقول ان اول
التاخيرين لا يخرج عن غير بل يخرج في كل واجبه وح اخر الى وقت تقصيره ما ذكره
والحق المحقق دام ظلهم في الترجيح بل لا بد من اجتناب التخيير بحسب الوقت والاخر والعينيه بحسب
العين من جهة واحدة من بل من التفاضل بل من عينيه مختلفين لان التخيير بينهما بحسب
الوقت اصل والعينيه بحسب اخرها من غير من اس اختيار المكلف والعينيه بحسب
الاخر لم يكن ذلك التخيير القابل بالعينيه بوجهين **احدهما** ان الامر بالشيء لم يكن
ليس للغير من شدة كان اما مثل واحد او مثل اخر فلا بد ان كان الملازمة فلا بد
التميز بين الشيئين بخبر هذه الاشياء اما بطلان الملازمة فلا بد ان كانا حادثين
او شيئين لم يجتمعا في محل واحد اما الصدق فلا بد من ذلك معتر في مضمونها واما
الملازمة فلا بد انهما واجبتا انهما ارتفع الاثنيتان لان التاخير بينهما بحسب العينيه فلا بد انهما

لا نهما كزنيهما والحب العارض في المحل المكان واحد كما نشأ العارض العين
مشر كزنا امتياز بينهما فلا اغنيته فلا تماثل لا تفرق الا بتبينه مع ان الامر بالشيء
والعين من جهة يجتمعان في محل واحد سواء كان المحل شخصا واحدا بان يكون ارضا
منزلة ما امره او ما امره شيئا من غير ما اخرج من ارضه فلا بد ان يكون ما امره
ونهيها من جهة وما قيل ان في محل المحل هو الفعل نظر لان انصاف الفعل بالشيء
من الصدق يكون والعرض كان وصفه لمر اعتبارا لاشئ وليس الفعل بملازمة لشيء
حسن الغلام فردد بان ههنا وصفية احدهما النوع الحسن وثابتهما التعلق
الى الصدق والحسن المضاف الى الغلام وانصاف الفعل المراد بالحق والحسن ثابتهما
متعلقهما انذرت هما الصدق والغلام وذلك لان انصافا غامرا والعرض واما انصاف
بالنوع من الصدق من الغلام فثابتهما فانما هو انما متبادر فثابتهما لان انصاف عن الصدق
ليس حصة للصدق بل حسن الغلام ليس حصة للغلام بل الحسن المطلق والشيء المطلق
صفته لهما كما لا يخفى المتناهي في ههنا هو الوصف الثاني فيصف بغير المحل البقاء
وكذا نلاحظ انه لما زان اجتماع كل منهما مع هذا لاخر لانه حكم الخلافة فيلزم جواز
اجتماع الامر مع هذا الذي من جهة وهو الامر بصدقه وهو لا ينافي اجتماع التخصيص
تكميل في الاطلاق والتجارب انما لا يتم وجوب مكان اجتماع احد الخلفين مع شئ
من اعداد الاخر وان يكونا مثلا من جهة فيصير فيها ذلك واجتماع احد الخلفين
مع شئ يصح اجتماع الامر مع المستأهل ان كان واجبا مع كل من هذا الاخر وجب اجتماع
كل مع شدة ولتخصيصا بحسب مكان اجتماعه من شئ من الصدق وذكره لا يتم وجوب
امكان اجتماعه مع جميع الاستدلال وان يكون بعض الاستدلال صدقا لهما معا فان

الاستدلال بها الغرض لكون حرة ولا يجمع الجوهر من ان يكون حرة كونهما
هذا الامر مع وجه نقول اولا ان الامر بالشيء والشيء من جهة مثلا زمان فلا يخرج
ان كان احدهما عن الاخر وثانيا ان لا يخرج عن صدقته لانه امره والتكوت عن
كل من الامر والصدق من زمانا كان الاول صدقا للامر بالشيء انصاف فثبت اجتماعه مع
يتكفي في اتمام الخلافة جواز اجتماعه مع الثاني **ثانيا** ان فعل السكون عين ذلك
التركيز لان البقاء في الخبر الاول عين عدم الانتقال الى الثاني فيكون طلب فعل التكو
عين طلب ترك الحركة والتجارب ان طلب السكون طلب الفعل وطلب ترك الحركة
طلب ترك فعل العينيه من بطلان كل منهما الاخر وهو غير العينيه وقد تجاب
ايضا بان قدما من جهة لا يصح ان يجعل لبيان الاصل كفي وميزانه لا تماثل الاصل
فاذا ثبت في البعض ان الامر بالشيء نفس النوع من جهة ثبت في الكل اتحج القابل
بانوعه من النوع من الصدق العام وكون الخاص اسما لاول فساد التخيير في القابل
بالعينيه مطلقا وفرد من جهة وانما على الثاني فثابتهما كتابة على الاول مع
حق مقول به واستدلال القابل بانز تقصيره فثبت مطلقا بوجهين **احدهما** ان حرمه
التفتيش من جهة الوجوب فانما عليه بدو لعلها بالتفتيش جوابا بان المراد بالتفتيش
ان كان هو التفتيش الصدق العام فعمل ايض نقول به ولا يثبت التفتيش وان كان كل
ما يصح ادعاءه كان تركا واحدا لاعداد الوجوبية تليق صحيح اذ مفهوم الوجوب
ليس بزيادة على تجان الفصل مع المنع من التفتيش وهو من جهة لاعداد اعداد
الوجوبية **ثانيا** ان الامر للاجتماع الاجاب طلب فعله على تركه انما فالتفتيش
الامر على التفتيش المراد بالترك ههنا ليس ما هو صدقا لظاهر الا انما فضل لانه

فقد انكشفوا انهم لم يثبتوا بان الامر بالشيء يقتضي التوجه نحوه باق
توكان اذ تفرقت عنهم من غير العزم في احوال اليجاب والندب ومنهم من
خصوا القول بالانكسار من الشان اوضح بعدم الانقضاء فيه وانما ان لا
ينبغي كراهة شيء من العندب ولكن ينبغي ان كراهتها اما عدم تخلف كل شيء
منها فظننا انها استلزام كراهة الصداق العام فلو جرح **الاول** ان المنسوب يكون
فعله راجعا اليه لا يكون فعله راجعا فتركه راجع لان كل راجع يلائم مرجعا لان
الرجحان من الصفات الانسانية فلا يخفى بدون الصداق اليسر لا يشترطه نتائج
لا يجوز حيز الا انكسار فكونه مرجعا وكل وجه مكره **واما** ما ذكره في
الحق وانما ظهر وهو ان فعل المذهب يتوقف على الكسب تركه فكونه الكسب عن تركه
راجعا لان ما يتوقف عليه الراجح راجع فكونه انفسا عن تركه مرجعا وهو مكره **والثاني**
ان ذلك المنسوب لو لم يكن مكرها كان انشا واجبا اوجراما او مكرها باو مباحا
والدائم بالرجحان باطل فلو كان من مثله اما الملازمة فظاهرة واما بطلان الملازمة
فلا بد عدم كونها الملازمة الا في الظاهر لا في المبدأ فلو كان مكرها مباحا فلا بد ان المباح
ما يارى فلهذا تركه ولا يكون لاحدها راجعا على الاخر فلو كان تركه المنسوب لغير مباحا
كان مساويا لفعله في الرجحان اوضح تركه المذهب عن فعل المنسوب فلا يكون
فعله مكرها باو مباحا واما استلزام كراهة الصداق الخاص فلو جرح **الاول** ان
فعل المنسوب يتوقف على تركه من الانصاف والمساواة في تركه راجعا لان ما
يتوقف عليه الراجح راجع فكونه انفسا عن تركه مرجعا وهو مكره **والثاني**
ان تركه مرجع وهو يتوقف على فعل الصداق الخاص فكونه مرجعا لان ما يتوقف عليه

الرجوع

المرجع مرجع **والثاني** ان فعل الصداق الخاص يلزم ان يكون المنسوب هو مرجع بالشيء
الى فعله ومنهم من المرجع مرجع **والثاني** ان فعل الصداق الخاص يكون مكرها وليس ذلك
الا لعدم حكمه فكلا وجهين ثلثا العندب يكون كذلك والصداق الخاص لا يفرق العندب
يلزم تلك العندب فيكون مكرها وادعى على استلزام الامر باليدف كراهة الصداق
بان لا يفرق العندب من انقضاء المباح راسا او مناسا وقتا او يدب فيه فخل فالت
استغراق الادوات بالمنع بات من غير اختلاف الواجب فان لا يستغراق الادوات
فيكون العندب في غير وقت لزوم راء الواجب مباحا فلا يلزم انقضاء المباح راسا
او اوجا بهر يوقف على مقتضى من ان الصداق الخاص الواجب ان يكون مكرها انما كان خيرا
لواجب عليه واما اذا كان هذا الواجب المخير مكرها كان خيرا شيئا كما في فصل الكفارة
او غير ذلك فليست بمعنى ان الفعل يحكم بالخير مكرها في ما اذا انقضت وقت صلته بالخير
فصلها فاذا كان هذا خلاصا لجميع احوال الخير يكون ايقم مكرها واما اذا كان خيرا
خاصا لا اعم من غيره فلا يلزم منه خيرا او كان كان الا ان كان مكرها
مقتضا فلا يكون خيرا بل يكون هذا الصداق لهذا الغرض من الواجب المخير مباحا الى يجوز
تركه بان يترك بهذا الغرض من الواجب بخير ففعله بان يترك به غير المخير مكرها
الصداق الخاص المنسوب مكرها اذا كان المنسوب مقتضا واما اذا كان خيرا مساو كان
خير او شيئا كما لا يخفى بين تلمذات شجاعت وسعة في كسب الاخرين او غلبا كما لا يخفى
بين من يدرى به في وقت لا يبع الا اعمها فلو كان الصداق الخاص خلاصا لجميع احوال الخير
مكرها ولا يكون مباحا وادعى ان ذلك ففعله لا يستلزام استغراق الادوات
بالمنع بات مسلم لا بد منه ولكن فلو كان اذ يدان لم يجز استغراقها بغيره بات معتبر

في الجوار انما هو في غير عدم الفكر بالماضي فالتأكيد كثر كما اشبهه **والثاني**
ان قابلية الناس كثر من قابلية التأكيد وجها بان غلبت ذلك لا بدت زيادة تكليف
والثالث ان لا يوجبوا التأكيد او التأكيد على التأكيد بل يستعمل
في شيء منها وجها بان حمل التأكيد على التأكيد لا يخرج من معناه الا على الامر الثاني
ايمى مسئلة في احد المثلث الا ان المأمور به لا يفرق على الثاني بحمل العمل بها فكونت
التأكد هو التأكيد من التأكيد مع السلف لان وجه التأكيد هو السلف لم يجز
مقتضى ان التأكيد الثاني احد موانع التأكيد بوجه التأكيد من ما يقتضيه وما يقتضيه
في هذا الى التجميع ان حكمه لا يقتضيه هذا وان كان المتعاقبان خاصا واما
فصلت الحكم كايان في وجه التجميع والتخصص **المثلث** في التجميع والتخصص
الاول ان لا يوضع على طلبه ان لا يستلزم والتخصص على عكس ذلك فانزله في التجميع
بما على طلبه ترك التأكيد لا التأكيد على غيره ما تركه فانزله مع التجميع على التأكيد
مقتضى انما **الاول** فبان مرادنا طلبه التجميع من طلبه ترك التأكيد والتجميع
او لا يقتصر بالثاني به جميع التجميع لطلبه التجميع لا يقتصر بالثاني به جميع التجميع
فان التجميع لا يقتصر به بدون اخره انما هو ان لا يترك التجميع في قولنا طلب التجميع
من مقتضى التجميع لا يقتصر به بدون اخره انما هو ان لا يترك التجميع في قولنا طلب التجميع
القول الثالث ان الماد من لا يترك تركه التجميع في قولنا طلب التجميع
ما اقتضاه مقتضى التجميع على طلبه التجميع من مقتضى التجميع في قولنا طلب التجميع
التجميع فانزله على طلبه تركه التجميع لا يقتصر به بدون اخره انما هو ان لا يترك
التجميع على طلبه تركه التجميع لا يقتصر به بدون اخره انما هو ان لا يترك

ثم ولا يترك احد وان اردنا ان لا يترك احد فلو كان مخيرة فعلا وان كانت
معتبرة ثم انما ان المنع بات كثر في المصالح كثر في كل وقت يستعمل من غير ما
وان لم يكن معتبرا وليس جميع الانصاف الخاصة بالجميع المنع بات بل لا يرجح على كل
كذلك وان وجد في غير انما هو مقتضى التجميع مكرها على ان من الانصاف ليس خيرا
شيء من المنع بات فكونه مباحا مطلقا بهذا الظاهر انما هو مقتضى التجميع
كله انما هو كون اكثر الانصاف مباحا فلا يلزم انقضاء راء **المثلث**
الامر ان المنع بات انما هو مقتضى التجميع من التجميع على التجميع المصالح او لا يكون
فعل لا يوجب مباحا وعلى التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
ان لا يكون التجميع مطلقا على التجميع ولا يكون على التجميع التجميع التجميع التجميع
الشيخ او الفاعلة او الفاعلة لا يقتصر على التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
وجهه تركه على التجميع مقتضى التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
المرء وقيل بالتحمل على التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
الاول ان التجميع بعد التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
الاغلب **الثاني** ان التجميع من التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
دون التجميع وذلك بدعي لا يمكن انكاره واما العرفه المتقدم اى في كلامه
التجميع وان كان اثبات التجميع في شكله ولكن لا يرجح من الان كلامه مكرها
بدون الصلح فلو انما هو مقتضى التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع
اختر القابل بالانصاف **ويجوز** **الاول** انما هو مقتضى التجميع التجميع التجميع التجميع
للمرء بالاكثار لا يطلبه التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع التجميع

بالعبادة وحصل المنة من غير من افرادها وهو قوله العزائم فلو لم يكن غير
 في صلواته من ان يفتيها بغيره على جميع افرادها ومنها القول في صلواته وثبت
 على جميعها والمعرفة من افراده العزائم في الصلوة فلو كان جميعا كان من افرادها ما لم يكن
 به وقد كان من جهة اعتبارها على ما ينظر في قوله العزائم بعد الصلوة لان العزائم
 جزء للصلوة فيكون ما هو بها من جهة من قوله العزائم دليل على ان هذا العزم من افرادها
 ليس لها ما هو بها ولا يجمع الامر في الشيء في شيء واحد وان لم يكن ما هو به لا يكون من جميعا
 وهذا الصلوة يثبت على افرادها اجزاها جميعا **فانما** ان يثبت في الصلوة العبادات في شيء من
 الاجزاء فيكون من افرادها العبادات كما لو فرض ان يجعل السورة جزءا للصلوة ونهى عن قراءة
 السورة في صلوة معينة ولا يثبت ان الشيء يرجع الى امرنا في الاثر مع العلم من الشيء عن قراءة
 السورة في هذه الصلوة انها من الصلوات افراد الصلوة فيكون السورة جزءا لها بل يدل على
 انها ليست جزءا لهذا العزم فتعلق الشيء به ليس بقليل بل هو ما يحتاج وانما ان يثبت
 باللائمة فانما يتعلق باللائمة المشايخ اذا اتموا الاخص فالاول في معنى **احدها** ان يكون
 اللازم لازما مستقيا بمعنى ان يكون اللازم شيئا واحدا لان جميع افراد العبادات وتعلق
 الشيء بها على اقسام لان الشيء ان يكون لان العبادات يستلزم الشائع عن فرد من افرادها
 او يكون لانها لا يشترط فرد من افرادها او يكون لانها لا يشترط فرد من افرادها
 اللازم في بعض الاوقات او في احوالها لان الامر باتباع الفعل يشترط اوله على التمسك
 بمعنى ان المكلف في هذه العبادات مع الفرد المسمى من اللازم يكون عبادة فاسدة لان
 فساد اللازم يستلزم فساد الملتزم واللائمة في هذه العبادات فاسدة فساد العبادات متلما
 فساد اللازم فلا بد من الشائع امر باللائمة **امتنع** ان كان اللازم متعلبا او اسالة ان كان

شعيا وقد يفتي عن فرد من افرادها اللازم وذلك لان الشيء يلحق على هذا الفرد لم يكن له
 الشائع على الامر باللائمة ولا لازم اجتماع الامر في الشيء في شيء واحد فلو كان هذا الفرد
 ما هو به وان لم يكن ما هو به لم يكن الاشياء انما هي افرادها في الماسورين فيكون فاسدا
 ولا بد من العبادات لكان ذلك من افرادها الماسورين لان اجتماع الامر في شيء واحد من
 جهتين بينهما امر وخصوصا في هذه العبادات لان هذه العبادات فيكون من افرادها الماسورين
 وهو امر من هذا الفرد المسمى في هذه العبادات ايضا فيكون من افرادها الماسورين فلو كان هذا
 العبادات في شيء من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الشائع في جميع افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الامر في شيء من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 شيئا واحدا لكان وصف لازما للعبادة مع شدة على سبيل التمسك فيكون ان يكون اللازم
 في العبادات احدها بحيث لا يمكن ان يضافها ولا يضافها وهذا يشترط في معنى **احدها**
 ان يكون احدها لانه على سبيل التغيير في كل من افراد العبادات بمعنى ان يكون احدها لانه
 للعبادة ولكن كان المكلف يميز بين هذه العبادات بانها كانت في افرادها فيكون
 الصلوة للهجرة للناس لو فرض ان كان الامر بالعبادة في افرادها فيكون من افرادها الماسورين
 لازم للعبادة وكون المكلف يميز بين هذه العبادات فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الوصفين لان كان في معنى احدها في فرد من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 ما هو به لان كان في معنى احدها في فرد من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 المتكلمين في معنى غير هذا من قبل ان يضافها للعبادة بمعنى ان المكلف لو اتي بها مع
 هذا الوصف المسمى يكون عبادة فاسدة لان فساد اللازم يستلزم فساد الملتزم فيكون

ثوبيا

من وجه **الثاني** وهو ان يتعلق الشيء باللائمة الاخر كالتجهر في مطلق الصلوة وهذا ايضا
 كما في التجهر في التكبير لان اللازم في هذه الصلوة اجتماع الامر في شيء من جهتين
 بينهما امر وخصوصا في كل افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 ظهر وجوبها في العبادات انما يتعلق الشيء بعينها او بجزءها ولا يثبت العبادات او الشرائع
 المساوية او الاثمة او الاخر في الشيء ان الشيء الذي يتعلق بالعبادة يلاحظ اوجه **امتنع**
 بعبادة امر او لا فاما متعلق به الشيء من وجهين فيكون في معنى احدها فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 التماسك في الحكم بالفساد او لا يجب ان يضافها الى الشيء هل يضافها ام لا
 ثم نظر ان يضافها الى الشيء ويبدو ان يضافها الى الشيء على سبيل التساوي او التماثل
 او عدمه والخصوص من وجهين فيكون على ما هو حكم المتعارفين من وجهين او على ما هو حكم المتعارفين من وجهين
 ان يتعلق الشيء بالعبادة فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 بامتنع من جهة العبادات ولا يضافها الى الشيء فلو كان هذا فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 كان سلف الشيء به لاجل العبادات لان لا تكتفي لامين بعد الحمد فانه الشيء من افرادها
 الصلوة اولها ثم لا يلاحظ امره على سبيل التمسك فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 العبادات هي متعلق الشيء بها ولا يشترط في ذلك وتعلق الامر بالخارج عن الشيء لا
 يوجب تعلقه به ولا لازم الشيء وان كان يضافها الى الشيء لان اللازم فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الشيء فساد فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 لا يشترط فساد الشيء فلا يدل على ان يضافها الى الشيء على سبيل التمسك فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 نحن العبادات على سبيل التمسك فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 لا يثبت العبادات بكونه من جهة العبادات ولا يثبت العبادات بكونه من جهة العبادات ولا يثبت العبادات بكونه من جهة العبادات

اللائمة لما في العبادات لان اللازم في العبادات اجتماع الامر في شيء من وجهين فاحد
 من جهتين بينهما امر وخصوصا في كل افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 احدها في معنى الاوقات او في احوالها لان الامر باتباع الفعل يشترط اوله على التمسك
 بمعنى ان المكلف في هذه العبادات مع الفرد المسمى من اللازم يكون عبادة فاسدة لان
 فساد اللازم يستلزم فساد الملتزم واللائمة في هذه العبادات فاسدة فساد العبادات متلما
 فساد اللازم فلا بد من الشائع امر باللائمة **امتنع** ان كان اللازم متعلبا او اسالة ان كان
 شعيا وقد يفتي عن فرد من افرادها اللازم وذلك لان الشيء يلحق على هذا الفرد لم يكن له
 الشائع على الامر باللائمة ولا لازم اجتماع الامر في الشيء في شيء واحد فلو كان هذا الفرد
 ما هو به وان لم يكن ما هو به لم يكن الاشياء انما هي افرادها في الماسورين فيكون فيكون
 ولا بد من العبادات لكان ذلك من افرادها الماسورين لان اجتماع الامر في شيء واحد من
 جهتين بينهما امر وخصوصا في هذه العبادات لان هذه العبادات فيكون من افرادها الماسورين
 وهو امر من هذا الفرد المسمى في هذه العبادات ايضا فيكون من افرادها الماسورين فلو كان هذا
 العبادات في شيء من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الشائع في جميع افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الامر في شيء من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 شيئا واحدا لكان وصف لازما للعبادة مع شدة على سبيل التمسك فيكون ان يكون اللازم
 في العبادات احدها بحيث لا يمكن ان يضافها ولا يضافها وهذا يشترط في معنى **احدها**
 ان يكون احدها لانه على سبيل التغيير في كل من افراد العبادات بمعنى ان يكون احدها لانه
 للعبادة ولكن كان المكلف يميز بين هذه العبادات بانها كانت في افرادها فيكون
 الصلوة للهجرة للناس لو فرض ان كان الامر بالعبادة في افرادها فيكون من افرادها الماسورين
 لازم للعبادة وكون المكلف يميز بين هذه العبادات فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 الوصفين لان كان في معنى احدها في فرد من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 ما هو به لان كان في معنى احدها في فرد من افرادها فيكون من افرادها الماسورين فيكون
 المتكلمين في معنى غير هذا من قبل ان يضافها للعبادة بمعنى ان المكلف لو اتي بها مع
 هذا الوصف المسمى يكون عبادة فاسدة لان فساد اللازم يستلزم فساد الملتزم فيكون

مجموع

وكما هو ثابت على الواقع راجعاً من الوجه الآخر وهو جوازها الانكسار فيصرف الى الجهل
 المتأخر للواقع المحقق فلا يتناولها وان لم يعلم عدم اطلاعها فان كان عين الوجه
 المتأخر راجع من حيث وقوعه فليس عليه ولا ينفي عدمه ولا يستلزم على جميع الاشياء التي
 ينشأ عنها ذلك ان الحكم خاصاً بالاستقلال فان اطلاقه انشأ له ايجاباً للواقع لرسال الحكم
 من غير تفصيل فيقتضي استواء الاحوال في فرض الجبر فيكون في مقتضى الاستقصال
 ولم ينشأ من الاخر، بالجمل وهو من في الحكم وكذا الحكم ان لم يعلم اطلاع عدم الحكم
 لان الاستقلال عدم الاطلاع لما تقدم من اطلاق عدم الخوارق الى علم الوجود وعلى الثاني
 فان كان بعض الوجه ارجح من الباقي في عصر الجبر وكان شاملاً في بحث يقع الوقت
 على اطلاعها بجمل عليه لظهور انشأ الجواب الى انساب الناجح والافتقار لعدم لما تقدم
 وأقول في الاطام زيادة تفصيل فيقتضي الحكم في بعض اشياء وهو ان حكم الشارع
 في الواقعة المذكورة بحكم لايج انما ان يكون بعد احوال سائر احوال لا يمكن فيها من غير ان يكون
 جواباً لاسل وكل منها اما يكون حكماً بالواقع المحقق او المقتضى فان كان الحكم على
 الواقعة المقتضى مطلقاً فلا يميز ما ذكره بقوله علم فله على الثاني الى ان يكون
 الحكم على الواقعة المحقق فان لم يكن الحكم جواباً لسؤال بل يحكم فيها بالحكم من غير سؤال
 كما انما سمع ان شخصاً روج عشرة شاة فسد في يدان لا يترتب حكمه على غير رجة فانه
 علم اطلاع على الجبر الذي تقيت عليه لا يقيت عدمه ان لا يقتضي له وان لم يعلم الحكم
 عليه على علم عدم قطعا لما ذكره بقوله علم فله ان كان الحكم خاصاً الى اخره ولا يترتب
 بكون الحكم عاماً بل كان مقتضى بعض وجه الواقعة ولم يكن عاماً مطلقاً على الوجه
 فلا يترتب الحكم على الاطلاق لكان ان يكون الواقعة المحقق على وجه لا يكون هذا حكم

كما هو ثابت لاجل الاستقلال لا يقتضي العلم بالواقع فاما العلم بالواقع
 بانواعه لعدم تفصيله وعدم انشأه في بعض الاشياء على التفصيل لا في جميع
 بعض المتأخرين المتأخرين الاشياء ان لو كان في الحكم روج في وجه الواقعة لا يستلزم انشأ
 انما لم يرد الوجه حتى يحكم على كل وجه يحكم به بالعموم والاشياء الاخرى بالجمل
 وفيه ان يمكن ان يكون عدم استقصا لعدم الاستيعاب اليه يكون بعض الوجه ارجح
 اغلبه بحيث لا يتقيد به اليه عند الاطلاق او كان حكمه مقتضى واقع غير مقتضى
 وكان عالماً على الجبر الذي عليه وقعنا الواقعة فلم يكن فائدة في الاستقصال من مقتضى
 يأتي ذكره في واقع انما بان عدم الاستقصال يحتمل ان يكون لعدم اقتضاء الوقت
 او كان الشارع قد استحصل من الوجه وحكم على كل وجه يحكم به ولم يتطرق على الاستقصال
 او كان عالماً بان سائل يعلم تحصيل الحكم بانها وجه المقتضى لما قبله فلذلك لم يستحصل
 انما ان الحكم خاصاً بالواقع ومقتضى كان الشارع عالماً بوجهها الى غير ذلك من الاشياء
 وبعد بيان ان ثلث الاشياء لا يتقيد بوقت وقوعها بل يتقيد بوقت وقوعها في الاشياء
 العلم من ذلك الاستقصال هو العلم وظاهر كلام الشارع في جوازنا وجه هذه الاشياء
 البعيدة لا يخرج من ظاهره وان كان مقتضى ما اشارنا اليه من الاشياء لم يترتب حجة
 للحكام في كلام المصنف وقال في الواقع العلم فله العلم فله العلم في بيان ما اشارنا اليه
 التفصيل والاستقلال عليه الختان في ان سائل ما من واقعة وقعت في الجبر
 بمقتضى لا يقع على وجه مختلفه فيقتضي الحكم باختلافها اذ من واقعة لم يقع بعد بل يدل
 عليها على تقدير وقوعها والوجه كذا في الاول ان علم اطلاع المسئول على الواقعة
 بالوجه الذي وقع الختان لا يقيت عدمه سواء كان الوجهي مقتضى مقتضى او بعضها

وغيره

انما يجب استقامتها وانما هو اسما افعالها فيكون ثبت حكمه في الجبر في المجلس
 بهذا الخطاب لكن جازاً وانما العلم بالواقع المحقق في الجبر في المجلس لا يوجب
 استقامتها في غير ذلك من الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 كما علم انشأه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 وثبت حكمه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 الخطاب في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 والمعدوم مع وكذا علمها على الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 ان يكون على سبيل الحقيقة او على سبيل الاستقصال فان كان يكون على سبيل
 الجبر فيكون حكمه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 والخاص من والمعدوم مع معاد استقامتها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 بكونه على سبيل الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
الاشياء ان هذه الخطابات ليست حقيقة الا في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 استقامتها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 وان كان حكمه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 والافساد بنفسه لا يحتاج الى استقامتها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 ارجح من غيره لعم جواز السائل الا في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 لا يوجب من الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 لا انصاف فلا يجوز الى الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 الذين استقاموا لاعتقاد الناس ولا تحت البنا ولا لعدم وليس فينا فضل لمن كثر اسما

وان كان الحكم جواباً لسؤال في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 فان علم عدم اطلاع الجبر على العلم لما علم اطلاعها على العلم فاما علم اطلاعها على
 اطلاع الشارع على اطلاع الجبر او عدم اطلاعها لا يعلم شيئا منها فان علم الملة
 عليه فلا يمكن في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 اطلاعها على اطلاعها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 وعلم ان الشارع يحتمل ان هذا الكلام على العلم انما يعلم الخلق الشارع
 على الجبر فيكون حكمه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 الحكم في علم غير مقتضى الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 الاطلاع في الاشياء في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 عدم الختان الى ان يعلم وجوده فان علمه مع العلم السلام خاشر ولا يشك في عدم الختان
 يقطع به واستقامتها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
الاشياء فلو وقع الختان في خطابات الشارع بما رجع لخطاب الحقيقة في خطابات
 اعمارة بغيره انما مثلها بالناس واما التي انشأها في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 وانما السائل في خطابات في كانت كذا في خطابات في كانت او ثبت مثل انما
 او جازاً مثل كذا وانما والاشياء في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 ذلك من الخطابات في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 فخطاب الجبر فيكون حكمه في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 في الوضع والاستقلال والارادة في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب
 ويكنى من حيث الحكم بهذا الخطابات في الجبر فيكون حكمه في الجبر في المجلس لا يوجب

الخطاب

واحد وعشرون كان غرضنا ان احكم واحد واجمع لانه لا بد من تعدد المجازات
ولما وجدنا ان المجازات لا بد ان يتصل بها من حيث احكامها من حيث انما كان في اللفظ
انفصافا بآثارها من غير ان يتغير اللفظ في غير ظاهره وانما اللفظ الذي لم يكن
اكثر من اللفظ من اللفظ الواحد **المسألة الثانية** انما في اللفظ الواحد من حيث
محملة احدها لغوي او امر متعلق باللفظ ولفظ لغوي ان يقصد به اللفظ والامر متعلق
بالشعر وكان مغلطة الشعر ببيانها لانه اصلها على العمل في اللفظ فلو ان اللفظ
كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ
في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ
الشعر ببيانها لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ
للفظ **مسألة ثالثة** انما في اللفظ الواحد من حيث احكامها من حيث انما كان في اللفظ
على المجازي ومنه على الحقيقة في هذا اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ
كان هذا اللفظ الواحد في كلامه انما استعمل في اللفظ في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
انما استعمل في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
دارا في كلامه لغوي فيمكن في ذلك فلا يكون في اللفظ في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
الفصل الثالث في المدينية ومنه على الحقيقة في هذا اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ذلك ما هو في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
من غير الاشكال في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
المتشبه به من حيث احكامها من حيث انما كان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
للفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ظاهره على العمل في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ

ان

التي اسحق البيت وكان كل من الاشياء محملا بغيرها التي من حيث هو على كونه
الفعل ببيانها لانه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
فان قلت ثم عرفتم ان المدين هو من حيث هو على كونه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
بأنها المدينية على كونه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ولم ينع فيها فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ببيانها لانه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
مثلا كما ان قولك على كونه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ساعة فيقول في ساعة فيقول في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
والتأخير في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
توضيح على المشاهدة فمن الناس من قال بان الفعل لا يوصف لان يكون شيئا مستعدا لآيات
الفعل بطول فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
الفعل لانه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
تري في فعل اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
متابع في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
اشتمل على اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
البصر فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
عشرا في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
وهذا في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
وتحقيقه في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ

او المكلف في ذلك وقت مكلفه لا يتبين ان المراد مع ان اللفظ لم يرد في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
غيره وارجو ان اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
جواز انما في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
وقد وقع ايضا فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
بالا على اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
مع ما يحتمل في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
بما كلفه فلا حاجة الى اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
خطيبه ولا حاجة الى اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
الراجح ان اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ان اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
تأخير البيان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
عندما سئل في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
او يرد في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
المحذور في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
الآن انما في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
بل هو في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ
ويجوز ان اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ لكان في اللفظ فلو ان اللفظ كان في اللفظ

ان

بعد تبادله في سقيم فكيف كلام الله ورسوله وجوابه اولا انا لا نعلم ان الوصف لم يرد
على انشاء الحكم غير المذكور ولم يكن لذكر الوصف فائدة فانما التخصيص اخبر فائدة لذكر
الوصف لا يمكن فرض انشاء من تصور بل قال لا يفتقر جماعة من غير العرب
بان وضع الصفة للتخصيص لا للتبديله لانهما موثوقان لا يمكن ان يفتقر لهما
كلما جاز للتبديله كذلك انشاء التخصيص انما فاقه في صحة العمل على احدهما لا بالآخر انما
بان الوصف قد يكون اشبه بالاهتمام بذكر الموصوف باصطفاه لبيان حكمه وقد يكون لاجل
الترسل من محل الوصف فيكون له شاملا جازيا لا يفتقر من دون وقد يكون لسبب
معلوم يتحكم فيه محل الوصف وقد يكون لسبب يجوز محل الوصف الى ان يعم الى غيره ذلك
من المبادئ فان قلت هذا خارج عن محل النزاع فانه كلام فيها لم يكن للتبديله فائدة
سوى مما افترسك من غير قلنا لا يوجد وصف لا يفتقر لشيء من امور المذكورة فانما الحكم فيها
فمن عدم احتمال البحث عما لا فائدة فيه من القول بان اصل عدم وجود الغير موجود بان
هذا يجب ان يثبت كون هذه الفاعلية مرادة والافعال جميعا سواء **والاشارة** المتبادر من معنى
قول الميث اليهودي لا يصح لعلنا فيهم فالمراد بان الميث السلم اعلم لا يصح للملوك لا
انما لا يردوا لذكره من غير وقد اوردنا فيهم فاما ان الميث السلم اعلم لا يصح انما يرد به لخصا
العلم بذلك فلا تسمي فانهم اعلم بان ذلك ما حكمه كل احد ان يرد به ان ذلك لا يفتقر
متخصصه فان كان معناه من غير فاسلم وكفى لعلنا على المراد وتبين ذلك انما هو
ان من يسمي قولنا انما قبل الميث اليهودي لا يصح بل يفتقر لكونه لا لعلنا على غير
المسلم معر فخطب لان وصف الميث باليهودي لا يفتقر الى التبيين لاجلها التخصيص والغير
التبديله وادارة كل منها بوجهي لخصه انما **الاول** فلا تسمي لخصه لخصه انما يفتقر الى

كلامه

تخصيص لا يفتقر وقد يكون لخصه انما **والثاني** او التوكيد وقالا انما يفتقر لكونه
كاشفا عن معناه او خارجا عن انشاءه او تأكيداً فحينئذ كون الوصف مشتركاً بينه وبين غيره
لا يربطنا بالاشتراك بل على معناه يرفع لا يفتقر الى الوصف فانه من غير متبديله ان لا يعمل
الوصف على التخصيص لا يفتقر الى الوصف فانه من غير متبديله ان لا يعمل
وافتقاره وانما الكلام فيها لم يكن فانه يفتقر الى غيره احد ما يرفع لا يفتقر الى التخصيص فلا
يحتاج الى التفتيش المذكور **قائمة** اعلم ان مرة الخلاف انما يظهر اذا كان المعبر
مخالفاً للاصل وليس في العلم المطلوب ذكره فهل يجوز فيه مجرد هذا مثلاً للفرق بوجوب
الزكوة في السنة او لا فانك من غير متبديله مفهوم الصفة وقد يرد بانها انما
كانت موافقة للاصل في العلم او لا فانه ذكره فان في الزكوة من المعطوف هو المتعلق بالزكوة
التي لا تفتقر لغيره في العلم او لا فانه ذكره في هذا المعبر لما كان مذكوراً في المعقول
بسبب موافقة لاصل ادى الى مجرد متبادر من حكم المعطوف فيكون ان الاستدلال المذكور
في استلزام كل واحد من هذا القبيل هكذا اذا دفعهم ونعم انما افاد **المسألة الثانية**
اختلغا في مفهوم الغاية اي غرض الحكم بالشيء بان الغاية هل يدعى الغاية بسبب ملائمتها
ام لا ذهب كذا صاحبنا وجعل الغاية الى الاذن وهو الحق والتدبير فاما انما انما
لما جاء **الاول** انما يفتقر الى غايتها لانهما يكونان بالغير هما اذ لا لا يفتقر الى غايتها
مثل الى معنى وضع اهل الفقه يكونها لانها انما وافتقارهم على ذلك يرجع انما
الى الالفة في قولهم الى الدليل انما وجوب الحكم على العمل على التقديرين يدل الكلام
على ان اخذنا الحكم هذه الغاية ومعنى كذا الشيء انما هي الغاية التي هي الغاية التي
ذلك الشيء والايكراه انما هو من غير ثبوت الحكم هو الوصول الى الغاية لم يكن الغاية غايتها

دلم

هذا هو المعنى الذي عليه

هذا هو المعنى الذي عليه

والذي الحقن بام هذا المثل ان هذا الاجتماع ليس من الشئ فمطلوب من جميع المسائل **ثاني**
 ان لم يزل العمل بالظن انما استند بباب التعريف كون التكليف باقيا واستثنا لا والله سبحانه
 الا بشئ من افعاله وجب اننا الملازمة قلنا ان اوله الحقن كل من امره انما هو بالكتاب
 المستند والاجماع والادلة العقلية والاخرى مع ان الاخبار لا يميز بجهتها لا يثبت ان
 الظن انما الاجماع قلنا ان الظن فيها دليل جدا والظن فيها الاشارة الى ان الاول قد
 العقلية قلنا ان افعالها انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 فالكتاب وان كان ظن المنة الا ان شئ من الاخبار انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 بعضهم بعدم وجودها وانما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 المستند الى ان الظن في هذه المسألة قد دفع فيها خلافات وتعليمات وتعليمات كثيرة
 منها ان جميع المقدم من ان قد تعلم الكذا بكذا بان فاعلم ان جميعها في هذا الموضع في غير
 اخرى سياتي ان الظن في غير هذه المسألة هو العمل به والبناء عليه وعلى غيره فلا بد من دليل على صحة
 ما نحن فيه من الظن ومنه في انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الشرعية فيكون ان باب العلم به اسدود والزم العمل بالظن فيما لا يراه التكليف بالاجماع
 او الخلق او افعال التكليف وكل ما يظن فيها انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 ويرى من العمل في كل مسألة لا بد من فحص في الدلائل وفي المنع من الوثوق في قوله الحق
 والظاهر فان حصل العلم فهو المتبع والاعتماد ان باب العلم اسدود في تلك المسألة فمطلوب ان
 العمل بالظن هو حجة فان قيل انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 ظن حصل للجهل وان كان في غير الادلة الشرعية غير الجاهل به انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 في مخرج كثيرة وتجاوزت الاخبار على النهج من اجتماع الظن والعمل على ما يحصل العلم به قال الله سبحانه

وهو

انما شهد بشئ مما هو عليه من ذلك الظن فقولنا ان الشرائع بالعلم بجميع الظن في كل
 بما هو العمل بالظن انما هو في المسألة في الجاهل به وعلى العمل به وعلى العمل به وعلى العمل به
 الاكام يتقبل انما هو على علمه بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الاكام انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 من انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 احد الظن به مع عدم المنع من التفتيش في حقها وعلى العمل بالظن في كل مسألة
 في جميع المسائل وبطلان منتهى جليل به ان هذا وان كان مقتضى الدليل الا ان صح الاخبار
 الا باشارة الى ان العمل بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 صار لاجتماع الظن الاخر فلا بد من ترجيح المجمع وايضا يلزم من هذا الاستدلال على صحة
 الظن على صحة لان ان لم يحصل الظن من هذه الاخبار وعلى عدم صحة فصل الظن الشرعي
 فيلزم ان العمل بها الا ان جلات ترجيح المجمع في غير ما يحكم به جميع الظن والاشق
 عليه انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 فلو انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 عن غير ما كان من جوارها او انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 شخص لا يوجب ترجيح المجمع الا انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 يرجح المصلحة المحققة الظن للمجمع لاجتماعه في المنع من الامر بهذا الحق في كل مسألة
 وصحة طريقه لاجتماعه **الثاني** في ابطال هذه المسألة من الجاهل به في الظن في
 الاجابة في انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 المقدمات والعمل بالظن الذي يحصل من الادلة انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا

ما هو

في فرضنا لا يتناول على ما ذكر من المقدمات الا في غير هذا وان كان انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الحاشية لا يثبت على شيء من ذلك بل انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 او شيئا وفهم الملامح من حيث العمل بالظن في هذه المسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 من المقدمات وعلى ما يراى في الايات والاعمال والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 اشتداد على غير ما ذكرنا في الجاهل به وعلى ما يراى في الايات والاعمال والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 عليه انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الانتباه على المقدمات المذكورة وتاثيرها في جوار العمل بالظن وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 مع ادلتهم وجوارها في فصل شرايط الاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الخلافة الثانية فقد خرجت من غير ما يراى في الايات والاعمال والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 واستدوا على غير ما يراى في الايات والاعمال والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 بالظن انما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 لظنيتها وانما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 الاية من الاخبار والاعمال والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 مقتضى الادلة التي ذكرنا على العمل بالظن في هذه المسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 الاكام والافعال في كل مسألة وعلى ما ذكرنا في الجاهل به
 بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 كونه حكم الله في حقنا وانما هو بالاجماع والايات وتعلمها الاشارة الى ان الظن لما لا
 يشق من العمل به وهو ان هذا الحكم مطلق لا يشق من العمل به وهو ان هذا الحكم مطلق لا يشق من العمل به

[illegible][illegible]

هذا المكلف نفسه وان يعاد اضعف قليل دانا فقل ليس بواسطه الامر والحد انهم
وهي يكون في الحديث ارسال او قطع او اتمام او استاكاف قلت هذا اول اوا داخلكم الشرف
منه عز وجل فكيف يعتقد احد منكم العصم ولام يستدعي فكيف طاعت في هذا كمن منكم يتها
مع الاصلاح على ما اشتهر به لا بد من ملاحظة ان جعل ارسال العلم من هذا الحديث ام لازم
على الثاني هل يحصل ارسال بمجرد شطرا ام لا ولا بد من ملاحظة ان هذا الامر لا يحصل
يشط في بمجرد تسمية احسنه او ثمة او بالوجه بل لا بد من جهة التبعيض من مثله
ولا بد من ملاحظة ان العلم لا ياتي بربا في حيث من اياه شبهة لو افترضنا في هذا القول
فانما احسنه هنا حال الشك واما المبدء فلا بد من ملاحظة ان اصطلاح الثاني هل يكون
معلوم ام لا في الثاني هل يصل الظن بمن سأل اعدم او البقاء او التبع في الحديث
او من قولنا العتقا او لا على انه لا يكون ذلك في هذا القول لا ولا بد من تحقيق بعد الاثر
يبارض هل يصل العلم ام لا او العلم المقتضى هل يكون في هذا القول لا في الثاني هل يصل العلم
على العلم مثلا قبل العلم فكيف يحصل من ان العلم على احسنه غير شرط على احسنه
ففيه ثانيا وهكذا فعلى هذا يحصل المناسد والعج والمج في الامر المبرر في الامر مثلا
ان اولى المكلفات واحدا كماله وذكركم وتوقع امرأة ليس من عتقات هذه الاية التي
على حد يحرم من الاصطلاح ما هو من السبب وجعلنا من دفع حق بينه وبينها او انصرها
حرمها عليه وانما كانت زوجة تخطى سبيلها من غير طلاق فتزويج من اجل ما تطلع
الزوج الاول على ان لا يحرم من الزوج الثاني انما هو ان كان تحت عشر من غير طلاق فاستدل
زوجها فاستدل هاهنا الزوج الثاني فاطلع على ان زوجا يوم وذلما يصح حرم فاعتدلها
كانت حرم فليس تخطى سبيلها فاعتدل في زوجها الثاني او تزوج ثالث فاطلع الزوج الاول

الذاتية

واعتبر بان استطاع المسائل المختلفة في شرف على الاستدلال على ما لم يده من المطلق وغيره
 مطالب العلم المطلق هل هي بدية او غير بدية لانها في الاذن الامساخ احد اعمد علمه
 المطلق فيكون نظرية في وقت العلم بها على الاستدلال او النظر على الاستدلال ولا يكونها الا
 هل هو صحيح ام لا في الثاني يكون علم المطلق بالحق وعلى الاول يكون اننا اذا تمكن الاستدلال
 الصحيح بدونه اننا نعمل على المطلق هو ما نؤكد ذلك في الاستدلال العقدي المسألة الثانية في بعض
 المسائل المتأخرة بهذا الباب المسألة الاولى فما خلف الناس في قولها لا يشهد المجتزئ وعدم
 نهضه الاكثر الى الاول وبسببه من الاتفاق ولا بد ولا بد من غير محل التفرع الاثبات بالاول
 الطرية من العلم انما في بعض هذه المسائل الاول انزلها يمكن ان يحصل بسبب الناس
 جملته ما في بعض المسائل على الذي يحصل في المطلق يحصل المطلق يحصل انما يمكن ان يحصل
 لشيء ما هو مناط الاشهاد من الاول في بعض المسائل فقط او لا بد عبارة اخرى هل يمكن تجزئ
 الملكة عن خصوصها في التنبه الى الحكم دون بعض المقام الثاني انزل في تقدير ان يحصل العلم
 ما هو مناط الاشهاد في بعض المسائل فقط نخرج ان يجتهد فيها او يكون قد حدها تجزئ ام لا
اولا الظاهر من مكان التعمد انزلهم انما في الثاني دون الاول قال بعضهم اختلفوا في
 تجزئ الاشهاد ومعناه ان الانسان لا يحصل ما يحتاج اليه في بعض المسائل في بعض عقل له
 ان يجتهد في ذلك البعض او لا بد من العلم بالاول والجميع وقال البعض في تصويره انما في الجهد
 يحصل في بعض المسائل ما هو مناط الاشهاد من الاول دون غيرها فانها لا يحصل في ذلك عقل له
 ان يجتهد فيها او لا بد ان يكون مجتهدا مطلقا عند ما يحتاج اليه في جميع المسائل من الاول
 انتهى ثم قد يمتنع بعض المتأخرين هذه المسألة على من يطعم من ان قال انما هو في الاول انما
 ذلك فاعلم ان ركاها في الخلاف في الاول لا يتم ذلك في بطلانها لا بد من سبب في مكان حصولها

[illegible]

والعوض المخلو والخير هو الذي لا شأن له لم يخرج الخبز بهذا المعنى من أصل العمل فنفى الخبز
لما في الأضفار لأن الجهد الذي يخرج من خبثه المار من الجهد الذي يخرج من أصابعه كان عالما
بجميع الأضفار مع جوده في العمل ومن كان في رقة في عمله على استنباط الخبز أو كان جرحه في
سلك الأضفار كما فعله وكان جرحا بالجميع وإن لم ينسب منه للأضفار فإن كان الأصل استنباط
الإضفار من وجهين أحدهما أن العمل على الأضفار مع عدم تنافي أضفار العباد وثانيهما
أنه لو كان كذلك لزم الصدور لهذه الأضفار وكل عمل على الإضفار في الأضفار والأضفار
فذلك للأضفار على الإضفار في الأرض فلا لازم فيه فاللزم ومثله وإن كان أن شأنه أن لا
المحدودين المذكورين أو ثبت الحكم بجمع الضيق لفظا وذلك لأن صور الملكة والعقود
بالشبهة لا يعتبر على علم أن أصله من حصولها بالقبض إلى ما صار سلك العلم والأضفار
الأرضية من أصل العمل فنفى الإضفار من أصله في بعض الدلائل وإن لم يجد في الباقي بل
لرخصه وهذا لعدم إسناده لرفقة استنباط الجميع فثبت الحكم وبصير التفتة لفظيا على الثالث
ينبغي صحة الأضفار في سائر أحواله من علم الأضفار في جميع سائر الأضفار علم حتى يعلم أنه
حصل لرفقة استنباط الجميع أو لم يحصل من ذلك الخدوشان المذكوران وإن كان الثالث
الحرج العسر لا يتكفي في الأضفار عادة وذلك لأنه لا يخرج على الجهدان في نظري بجمع
الخارج كسب الأضفار يتألف منها عدة أرواق الإضفار في كل سلك للأضفار في سائر الأضفار
والعلم والأضفار بجمع سائر جميع الأضفار كما كان في العمل على العلم والأضفار في
المتنوعين في الجهد والحاصل في ذلك العلم والأضفار في جميع الأضفار عند الأضفار من
سلك سلك للأضفار في سائر سلك العمل في واحد سلك في سائر سلك في سائر سلك في سائر سلك
على جرحه ومن لا تعليل له في جميع سائر الأضفار ولا في سائر الأضفار في سائر الأضفار

[illegible]

واذا وجب العلم فيها فلا يكتفى بالتقليد إذ لا يحصل من العلم الاخرى الا كذا في العلم المختص فلا يصح
 العلم ولا ان لا نوافوا العلم الا فاداة من جهة ذلك العلم من المسائل المختلفة فيما فارقنا لا يحدوث
 واحد وبما تقدم ان يحصل للعلماء العلم بها انعلم جميعها ومنه يلزم اجتماع التفتيش في الاصول
 من العلم لم يكن تقليدا لان العلم باثر صادق فيما اخر ليس من رتبة ما يمكن نقله فان نقله من
 التقليد **ثانيا** ما رواه الكليني في باب العلم في الخبر عن ابن الحسن **ثالثا** ان قال في الخبر
 في خبر من رتبة يقول الله في حق نبيك يقول **لما** في خبر ما دلتك يقول الاسلام في حق
 من ان علمت ذلك يقول سمعت اناس يقولون في خبر ما ينزهر من رتبة عليه السلام **و**
 دليله لم يطقوا الحديث **اول** ما ذكره من وجوب حصول العلم في العقائد الدينية والشرائع
 الا التي يصح لا يشترطها السند او لا يحل عليه دليل علمي لم يشر له في الخبر **ثانيا** ان قال في الخبر
 واحد ليذكر ادعاء الاثبات وما رواه الكليني عن العالم ان قال من نقل في الاماير علم بشر
 وفعل ما يرونه من نقل من غير علم خرج من كمال خبره وما رواه عنه ان قال من اخذ وسير
 من احوال الرجال وديارهم **ولاشك** ان العلم لا يكون الا من مستند ولا يحصل منه
 فالواجب على كل فرد من افراد المكلفين ان يحصل العلم بالعقائد ويكون علمه مستندا الى
 يصلح الاداة العلم ثم البيان ذلك المستند نقول ان الانسان جزء من غير غير احدا
 مختلفه و افراد متفردة فربما يحصل العلم لبعض بسبب دليل لا يحصل للبعض الا من سببه
 فالواجب على كل شخص ان يحصل ادليا جديلا العلم ولو كان واقفا له ما خذ من مستند **ثانيا**
 الفطري التفتيشية من العلم لا شك في ان بعض افراد الانسان يكون بحيث ليس له قوة النظر **ثالثا**
 فلا يحصل حاصله بل هو اقل المراد ليل لا يفيد له العلم او لا يفتقر كثيرا من اهل السواد والفقراء
 وكثيرا ما يكون بحيث يحصل له الفطري علم من رتبة ما يعرفه بالاجتهاد والاختصاص بل علم من رتبة



